





العربي

ز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2008

النسخة العاديـة ISBN 978-9948-00-931-3
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-00-932-0

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبـوظـبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

فرنسا والخليج العربي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تقديم

تتسم العلاقات القائمة بين فرنسا والعالم العربي بعمق جذورها وتأصلها تاريخياً، حتى إنها اليوم باتت تمتلك أبعاداً قوية على الصعد الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والثقافية. وعلى وجه التحديد، فإن دول الخليج العربي وفرنسا تتشاطر هموماً أمنية إقليمية عدة، بما في ذلك أعمال العنف الطائفي في العراق، وهشاشة الأوضاع في لبنان، وتفاقم حدة الأزمة الفلسطينية. وجنباً إلى جنب مع شركائها الأوربيين، فقد بذلت فرنسا - وماتزال - جهوداً مخلصة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الناشبة مع إيران والتي قوبلت بالترحيب في المنطقة. وفي ضوء هذه المصالح المشتركة، وتنامي العلاقات التجارية القائمة بين فرنسا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد آثر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقة الخاصة عبر الندوة التي عقدها في أبوظبي تحت عنوان: فرنسا والخليج العربي، خلال الفترة 3-4 حزيران/ يونيو 2006.

وفي سياق تفحص المصالح المشتركة لكل من فرنسا وأقطار الخليج العربي، شددت الندوة على الدور الفرنسي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين - وبخاصة حسم المشكلات القائمة في العراق وإيران وفي عموم أرجاء الشرق الأوسط "الكبير" - وعلى قضايا متفجرة عدة يمكن أن تضر بمستقبل المنطقة ذاتها. وتناولت الندوة بالبحث أيضاً العلاقات الأمنية والعسكرية بين فرنسا، في جهة، ودول المجلس في جهة أخرى، مع التركيز بشكل خاص على دوله تلك التي أبرمت اتفاقيات دفاعية مع فرنسا.

وإضافة لما تقدم، فقد استشرفت الندوة آفاق تمتين العلاقات التجارية والاقتصادية بين فرنسا ودول المجلس في إطار العلاقات الأوسع نطاقاً بين الاتحاد الأوربي بعامة وبين هذه الدول؛ وأولت اهتماماً خاصاً للمفاوضات الدائرة في الوقت الحاضر بين الجانبين بشأن عقد اتفاقية للتجارة الحرة بينهما. ودار البحث أخيراً حول محور تطوير العلاقات

الثقافية والاجتماعية بين الجانبين والتي اتخذت شكل التعاون التربوي والحوار بشأن الثقافات السائدة لدى الطرفين.

ومن المؤمل أن ترسي الأفكار والتوصيات التي تمخضت عنها الندوة أسس حوارات مثمرة جديدة بشأن جميع القضايا التي يمكن أن تتأثر بها العلاقات بين فرنسا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لكل المتحدثين الأفاضل الذين شاركوا في هذه الندوة، ولاسيما أولئك الذين وفروا لنا إمكانية ضم أبحاثهم إلى هذا الكتاب.

د. جمال سند السويدي
مدير عام المركز

مقدمة

فرنسا والخليج العربي: سياسات ووجهات نظر

ترتبط فرنسا مع العالم العربي بعلاقات طويلة الأمد وذات أهمية فائقة من الناحية التاريخية؛ ولنا أن نورد هنا من بين الأحداث والتطورات الكبرى التي أسهمت في رسم معالم هذه العلاقات غزو نابليون لمصر عام 1798، والانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والجهود التي بذلتها فرنسا في إطار الأزمة العراقية قبل حرب الخليج لعام 1991 وبعدها، إضافة إلى دورها الذي تؤديه في الوقت الحاضر كطرف في "الترويكا الأوربية" التي تواصل مساعيها بقصد التوصل إلى تسوية دبلوماسية للأزمة النووية الإيرانية.

وبصفتها عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودولة مالكة للأسلحة النووية، فقد كان لفرنسا في السنوات الأخيرة - ومايزال - تأثير كبير على تطورات الأحداث الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي. ولقد توطدت ركائز هذه العلاقة التاريخية بفضل الصلات السياسية والاقتصادية الوثيقة القائمة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفرنسا، بما في ذلك - وعلى سبيل المثال لا الحصر - المفاوضات الدائرة حالياً بشأن عقد اتفاقية للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء في المجلس والاتحاد الأوربي.

ولقد اكتسبت هذه العلاقات زخماً أقوى بفضل تصاعد حجم التجارة الثنائية بين دول المجلس وفرنسا، فضلاً عن سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمها الطرفان، بما فيها تلك الموقعة مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر في أعقاب حرب الخليج عام 1991، وبما يعكس كلاً من طبيعة الوضع الأمني الإقليمي الجديد، واعتماد دول المجلس على الأسلحة الفرنسية.

والصلات الاجتماعية والثقافية التي تقيمها فرنسا مع الدول العربية تتجه نحو المزيد من الازدهار؛ وعلاوة على وضوح التأثير الفرنسي في المشرق العربي، فإن الكثير من هذه الدول قد أنشأت لنفسها أنظمة قانونية تستند إلى ما يعرف بـ (مدوَّنة نابليون). وفي شباط/ فبراير 2006، عقدت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقاً مع جامعة السوربون في باريس يقضي بتأسيس فرع لها في العاصمة أبوظبي، والذي من المتوقع أن يجتذب طلبته من عموم أرجاء المنطقة ويزيد من عمق العلاقات التعليمية القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفرنسا.

وكان المتحدثون أمام ندوة "فرنسا والخليج العربي"، التي أقامها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية خلال الفترة 3 – 4 حزيران/ يونيو 2006، قد تفحصوا مختلف أبعاد العلاقات القائمة بين فرنسا ودول مجلس التعاون، وحددوا السبل التي يمكن من خلالها تطوير هذه العلاقات الطيبة بما يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين، والأبحاث والدراسات التي عرضت على الندوة وجُمعت في هذا الكتاب إنما تعرض رؤاهم وتوصياتهم التي أجمعوا عليها بشأن هذا الموضوع.

الأبعاد الاستراتيجية

في بحثه الذي قدمه تحت عنوان "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا واعتبارات استراتيجية"، يستعرض دنيس بوشار الاعتبارات الاستراتيجية التي تدعم علاقات فرنسا مع دول المجلس، معتبراً أن الاستراتيجية التي اختطتها فرنسا لنفسها تستند من حيث الجوهر إلى ثلاث ركائز؛ هي: الحوار السياسي، والشراكة الاقتصادية والثقافية، والتعهدات الأمنية.

في المنظور الفرنسي، تشغل دول الخليج موقع الشريك والطرف الرئيسي في أي حوار مشترك، ومن هنا فقد تكثفت إلى حد بعيد جولات الحوار السياسي على المستويات كافة. فقد زار الرئيسان الفرنسيان السابقان، جاك شيراك وفرانسوا ميتران، الدول الخليجية في

مناسبات عدة، واستقبلا – في المقابل – الكثير من رؤساء هذه الدول في عدد من الزيارات الرسمية والخاصة، ومايزال الطابع الإيجابي طاغياً على العلاقات الشخصية القائمة بينهم والتي تستند إلى الصداقة والثقة. ويتبنى الجانبان – إضافة لذلك – مواقف متقاربة حيال جميع القضايا الإقليمية تقريباً، بما في ذلك تقييم كل منهما للأوضاع السائدة في منطقة الشرق الأوسط.

وقد بُنيت الركيزة الثانية المتمثلة في الشراكة الاقتصادية والثقافية على العقود والاتفاقيات المتبادلة المستندة إلى التكافؤ والمصالح المشتركة. ولأن أبواب اقتصادات دول مجلس التعاون مفتوحة دون عوائق أمام النشاطات التجارية والاستثمارية، فإن فرنسا على استعداد لمعاملتها بالمثل من حيث توفير التسهيلات والمنافع ذات الصلة لهذه الدول. وفي واقع الحال، فإن ثمة حركة تجارية نشطة آخذة في التعاظم بين دول المجلس وفرنسا، التي تستورد النفط والغاز بالدرجة الأولى من تلك الدول.

ولعل شراكات أكثر استقراراً يمكن بناؤها من خلال الاستثمارات التي يستطيع الطرفان تحفيزها بتأسيس إطار قانوني، تمس الحاجة إليه لضمان أمن هذه الأصول وتأمين عائدات منصفة على هذه الاستثمارات. ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، فإن اتفاقات قد جرى إبرامها مع معظم دول المجلس المعنية لتوفير الحماية للمستثمرين الفرنسيين في هذه الدول، والعكس بالعكس. ومن هنا، فقد تحولت فرنسا إلى ميدان رئيسي للمستثمرين الأجانب، وهي الآن البلد المتلقي الأكبر للاستثمارات الخارجية بين البلدان الأوربية – أو ثانية بعد أكبرها – تبعاً للسنة المعنية.

وعلى صعيد آخر، تكشف التعهدات الأمنية الفرنسية عن نفسها عبر مسارات ثلاثة هي: دعم أنشطة مكافحة الإرهاب؛ والإسهام في تطوير القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون؛ والاستعداد للمشاركة في نظام جماعي حماية لأمن الخليج. فدول مجلس التعاون هذه ذاتها أمست – وعلى نحو متزايد – أهدافاً تصل إليها أيدي الحركات الإرهابية. ولأنها

أدركت تماماً طبيعة هذا الخطر الذي يتهددها، فقد دخلت هذه الدول الحرب على الإرهاب بكل طاقاتها، وهو ما اتضح بجلاء في انعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض (بحضور خمسين بلداً) خلال الفترة 5 – 8 شباط/ فبراير 2005 بمبادرة من المملكة العربية السعودية، وقد مثَّل فرنسا في هذا المؤتمر وفد على درجة عالية من الأهمية، حيث قدم دعمه وتأييده لـ "إعلان الرياض".

وقد وقعت فرنسا منذ عام 1995 اتفاقيات مع كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وحرصت على مراقبة تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات بكل دقة، وهي التي تغطي نطاقاً واسعاً من التدابير والترتيبات، بما فيها تبادل المعلومات، واستضافة ضباط من دول المجلس في مؤسسات عسكرية فرنسية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، وانتداب موظفين حكوميين غير عسكريين لأداء مهام في المنطقة، وزيارات منتظمة تقوم بها سفن بحرية فرنسية للموانئ الخليجية.

السبيل الآخر لتقوية القدرات الدفاعية لدول المجلس أخذ شكل مبيعات الأسلحة والمعدات الفرنسية لها؛ فما برحت فرنسا، وطوال عقود من الزمن، تزود هذه الدول بمعدات متطورة تشتمل على طائرات استطلاع، ومروحيات، ومنظومات للتعقب والكشف والاتصالات بعيدة المدى. ولا تخضع هذه المبيعات لأي شروط سياسية، بل تأتي في سياق تعزيز التعاون بين الجانبين من خلال إيفاد خبراء فرنسيين استطاعوا عقد صلات خاصة ووثيقة في هذا الميدان. وتُعد فرنسا المصدِّر الرئيسي للمعدات الدفاعية لكل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والتي – أي هذه المعدات – صارت تحظى بحضور متميز في القوات المسلحة لدول أخرى أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وثمة اتفاق راسخ في الرأي على أن هذه المنطقة المضطربة في حاجة ماسة إلى الاستقرار والأمن؛ ومن هنا فقد بات من الضروري أن يكون لمنطقة الخليج نظام إقليمي

يكفل الأمن لدولها قاطبة. ومع أن نظاماً كهذا يشترط مسبقاً عقد اتفاق يضم البلدان المعنية جميعاً، فإن مثل هذا الاتفاق لن يكون فاعلاً ما لم يقترن بضمانة مؤسسات دولية تقيمها قوى أجنبية ملتزمة بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ولقد أمسكت فرنسا بزمام المبادرة في هذا الخصوص واضعة نصب أعينها تفعيل الحوار ما بين الدول ذات الصلة.

دور فرنسا في حسم الصراعات

تتعامل فرنسا مع كل صراع من الصراعات التي تنشب في الشرق الأوسط بطريقة تختلف باختلاف الوضع الدولي السائد وطبيعة العلاقات التي تربطها بالبلدان ذات الصلة بالصراع. فهي أحياناً تؤثر التحرك على مستوى ثنائي (كما يحدث في لبنان والعراق)، أو على مسار متعدد الأطراف، في أحيان أخرى.

وأياً تكن الحال، فإن جاك بويون يستعرض المواقف والمبادئ الثابتة التي تستهدي بها فرنسا في أداء دورها في منطقة الشرق الأوسط ويصورها كما يأتي:

- وجوب تقوية سلطة القانون والالتجاء إلى الأمم المتحدة كآلية دولية ينبغي أن تكون لها الغلبة دائماً على نزعة الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية.
- إبداء التسامح حيال الشعوب والثقافات الأخرى على اختلافها واحترامها، والسماح لكل بلد من بلدان العالم ببناء "نسخته" الخاصة به من النظام الديمقراطي الذي يريده لنفسه.
- بذل جهود منتظمة ومتواصلة من أجل التوصل إلى حلول سلمية في هذه المنطقة تفضي إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع.
- التحرك على نحو أكثر نشاطاً وفاعلية لتدعيم حضور الاتحاد الأوربي وإعلاء صوته.
- السعي لكسب دعم غالبية الدول العربية المعتدلة وتعاونها.
- تبني رؤية واقعية، وإعطاء الأفضلية للأفعال عوضاً عن إطلاق أقوال لا قيمة لها أو معنى.

وثمة خلافات تنشب أحياناً بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقييم هذه الأوضاع أو تلك في المنطقة، أو حول الاستراتيجية المثلى الواجب انتهاجها وقت اندلاع هذا الصراع أو ذاك.

وفي إطار هذا السيناريو المضطرب والمشوش القائم في الشرق الأوسط، لا تريد فرنسا لنفسها ممارسة "لعبة" أحادية الجانب. ففي الوقت الذي تأمل فيه فرنسا من أوربا التحدث بقوة أكبر، وتخطي حواجز الشك والتشاؤم، فإن سياستها تستهدف من حيث الجوهر الحفاظ على وجودها وتأثيرها. والأمل معقود على أن سياسة فرنسية متوازنة ونزيهة ستفضي في آخر الأمر إلى توطيد مرتكزات السلام والاستقرار إقليمياً، برغم ما واجهته من تأخير وإحباطات وانتكاسات. وفرنسا واعية تماماً أن تحركاتها ونشاطاتها ذات الصلة بالصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط تمثل عاملاً حاسماً من عوامل صياغة صورتها على الصعيد العالمي.

التعاون العسكري والأمني

تكشف لنا فتيحة دازي – هني عن أن مستوى التعاون العسكري الفرنسي مع دولة الإمارات العربية المتحدة هو الأكثر تطوراً بين سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تليها دولة قطر في المرتبة الثانية؛ فبمقتضى الاتفاقيات الدفاعية المعقودة معهما، تلتزم فرنسا بالدفاع عن سيادة هاتين الدولتين. أضف إلى ذلك أن المناورات والمباحثات العسكرية الاستراتيجية المنتظمة الرفيعة المستوى إنما تنفذ عبر اللجان العسكرية المشتركة التي تم تشكيلها بموجب هذه الاتفاقيات الدفاعية الثنائية. وحتى لو أن هاتين الدولتين قد اختارتا إعطاء الأولوية للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العلاقات القوية الحميمة التي تربطهما بفرنسا ستظل تشكل عاملاً حاسماً فيما يتعلق بمسألتي الأمن والدفاع.

وجدير بالذكر هنا أن التعاون الدفاعي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي قويت دعائمه إلى حد كبير بفضل برنامج "المبادلة"، قد فتح آفاقاً جديدة للتعاون في

ميادين اقتصادية واستراتيجية جديدة. وعلى الرغم من أن التعاون الدفاعي الثنائي كان قد بلغ ذروته إبان عقد التسعينيات، فإنه يواجه اليوم منافسة جدية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذا، فقد أتاح هذا التعاون لصناعات فرنسية كبرى تعمل في قطاعات أخرى – كالمياه والكهرباء والنقل والاتصالات والصحة والتعليم – تصدير خبراتها وخبرائها الأكفاء بهدف الإسهام في إقامة برامج تدريبية للشركات المحلية.

وإذا كانت دولة قطر قد تحولت إلى الدولة الخليجية المحورية على صعيد الوجود العسكري الأمريكي منذ عام 2002، فإنها مابرحت تعتمد كثيراً على الخبرات الفرنسية فيما يتعلق ببناء أجهزتها الأمنية الداخلية. ومازال فرنسا حتى يومنا هذا تشغل موقعها في صلب عملية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية القطرية بفضل قدرتها على تشكيل مؤسسات قطرية مماثلة لنظيراتها التي أنشئت في فرنسا وتدريبها.

وإلى جانب هذا وذاك، وعلى صعيد برامج وعمليات إعادة بناء الدول، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر هما الأبرز بين دول مجلس التعاون من حيث التأثير المباشر الذي تحققه الخبرات والقدرات العسكرية الفرنسية. وقد لعب جيشا الدولتين الجديدين دوراً بارزاً في عملية التحديث التي يشهدها كلا البلدين.

ومنذ التوقيع على أول عقد معها عام 1982، تنامى التعاون مع المملكة العربية السعودية انطلاقاً من تنفيذ صفقات كبرى لتزويدها بالمعدات العسكرية الفرنسية، إضافة لبرامج واسعة النطاق تقام لتدريب الضباط السعوديين، وفي مقدمتهم ضباط سلاح البحرية السعودية الملكية. وعلى الرغم من اقتصاره على العقود العسكرية حتى الآن، فقد تطور هذا التعاون الثنائي إلى شراكة استراتيجية في مجالات حساسة كالحرب الإلكترونية وتدريب القوات الخاصة. وجاءت الزيارتان الرسميتان التي قام بهما الرئيس الفرنسي جاك شيراك (في تموز/ يوليو 1996 وآذار/ مارس 2006) لتعززا أسس هذا التعاون العسكري الثنائي. كما أن رغبة المملكة القوية في تطوير التعاون الأمني على صعيد محاربة الإرهاب قد

أسهمت هي الأخرى في تقوية هذه الشراكة التي اتسع نطاقها ليشمل البرامج التدريبية والتعاون بين الأجهزة الاستخبارية.

وارتبطت دولة الكويت هي الأخرى بالتزامات عسكرية مع فرنسا، كما يتضح هذا في المناورات العسكرية المشتركة الكبرى التي تجرى مرة كل أربع سنوات تحت مسمى "لؤلؤة الغرب". ويرتكز التعاون العسكري ما بين البلدين على اتفاقية عام 1992 التي أبرمت في أعقاب التعهد الذي قطعته فرنسا على نفسها بتحرير الكويت خلال حرب الخليج عام 1991. غير أن هذا التعاون، وخلافاً لما هي الحال مع دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية، لم يُفضِ على عقد صفقات عسكرية كبيرة؛ بسبب الحضور الطاغي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الكويت. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، جرى التوقيع في باريس على الصيغة المعدّلة للاتفاقية الفنية لعام 1993 خلال زيارة أمير الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لها. كما أن التعاون الاستخباراتي المتزايد بين البلدين كان ومايزال يسهم في تمتين أواصر التعاون الدفاعي والأمني بين البلدين.

ويظل مستوى التعاون العسكري بين فرنسا، في جهة، وكل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين، في الجهة الأخرى، هو الأضعف في المنطقة، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى الوجود البريطاني التاريخي الذي ماانفك يلعب دوراً أساسياً في إطار التعاون الأمني والدفاعي مع هاتين الدولتين.

العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية دوماً رغبته في بناء وتطوير علاقات تقوم على مبدأ التعاون مع الاتحاد الأوربي الذي استلهم منه وإلى حد كبير أنموذجه في الاتحاد والتكامل الإقليميين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكتلتين ترتبطان باتفاقية التعاون التي أبرماها في الخامس عشر من حزيران/ يونيو عام 1988 وأقرها المجلس الأوربي في 20

شباط/ فبراير 1989. وبحسب وصف شارل سان برو لها في بحثه "العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: وجهة نظر فرنسية"، فهي أول اتفاقية من نوعها تعقد بين أوربا ومنظمة عربية إقليمية، وتمهد الطريق أمام طرفيها لإقامة حوار فيما بينهما حول قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري بين المنظمتين.

يشكل الاتحاد الأوربي أحد أهم أسواق صادرات دول مجلس التعاون، وبخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز، في حين يحتل المجلس المرتبة السادسة على قائمة أكبر أسواق صادرات الاتحاد الأوربي. ومع تنوع صادرات أوربا لدول المجلس، إلا أن أهمها المعدات الثقيلة كقاطرات السكك الحديد، والتأسيسات الكهربائية لمحطات توليد الكهرباء، ومعدات صناعات الطيران، والمحركات الميكانيكية، والأدوية والتجهيزات الطبية.

وعلاوة على ما تقدم، يشكل قطاعا التأمين والمصارف أيضاً ميدانين رئيسيين لضمان مصالح الجانبين؛ فالشبكة المصرفية المحلية قد حققت نجاحاً نسبياً يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى المناخ الاقتصادي الملائم والحماية التي تحظى بها بيئة العمل المصرفي. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى حسم القضايا المترتبة على تضخم القطاع المصرفي في الأسواق المحلية، وتدني معدلات نمو أسواق رأس المال الإقليمية.

على صعيد آخر، بات واضحاً اليوم إحجام المستثمرين الخليجيين العرب عن المخاطرة بتوظيف أموالهم في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مخاوفهم من احتمالات استيلاء السلطات الأمريكية المعنية عليها. لذا، فقد شرعت دول الخليج بسحب استثماراتها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وبوتيرة متسارعة؛ بل إنها تفكر أيضاً في تحويل ما نسبته 10٪ من احتياطياتها المالية من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوربي.

وعلى أي حال، فلا مناص من تمتين أواصر التعاون الاقتصادي عن طريق التوصل إلى خاتمة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن المهم ألا يغيب عن الذهن أن دول المجلس تسهم في توطيد

ركائز التوازن الإقليمي، حتى إن المجلس صار يُعد لاعباً أساسياً في الحوار الدائر بين الغرب والشرق. كما يجب أن يترجم تنشيط العلاقات بين الجانبين إلى حوار سياسي مكثف وتعاون ثقافي وعلمي على النحو الذي يفضي إلى مستوى أفضل من التفاهم المتبادل.

ومن حسن الطالع أن الإرادة السياسية اللازمة لتطوير التعاون بين هاتين المجموعتين تبدو حاضرة لديهما، انطلاقاً من إقرارهما بوجوب ضمان المصالح المشتركة. وبمقدور البلدان الأوربية الرئيسية تقديم إمكانياتها وخبراتها في مجال تعزيز الأمن الداخلي. بل إن بعض هذه البلدان – ونعني بها فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا – يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في بناء قوة دفاعية تضم دول المجلس الست جميعاً. وبكلمة أعم، فإن تقوية أواصر التعاون بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون تمثل عاملاً بالغ الأهمية في تمهيد الطريق أمام إقامة حوار بنّاء يستهدف إشاعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وحسم الأزمات، والتوجه نحو إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ولنا أن نضيف هنا أن هذا التعاون لا يمكن فصله عن عملية إطلاق الحوار الأوربي - العربي من جديد. وفي الجهة الأخرى، يتعين أيضاً على الدول الأوربية توسيع أطر مشاركاتها السياسية، من خلال رسم استراتيجية جديدة أكثر ديناميكية في منطقة الشرق الأوسط من أجل نزع فتيل الصراعات الإقليمية، والحد من ظاهرتي الإرهاب والتطرف. فهذه الدول تتحمل قدراً من المسؤولية عن اندلاع الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط بسبب ضلوعها في وضع اتفاقية سايكس - بيكو، وإطلاق وعد بلفور، وحكم الانتداب الذي فرضته في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ومن هنا، فإن عليها إظهار قدر أعظم من الفاعلية والنزاهة والتعهد بإيجاد حلول لهذه المشكلات.

أما على المستوى الثقافي، فإن الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لابد أن تولي أهمية قصوى للتعاون في الميدان التعليمي، والذي تمس الحاجة إليه في العديد من جوانبه أكثر مما هي عليه في ميادين التجارة والمال والطاقة، بل إن الأولوية القصوى

التي يجب إعطاؤها لمثل هذا التعاون ينبغي أن تكون السمة الأبرز لهذه الشراكة الجديدة، مثلما ينبغي توفير الموارد المالية السخية اللازمة لتدعيم هذا التعاون ومساندته.

التواصل الثقافي

في الفصل الذي قدمه تحت عنوان "العلاقة الثقافية بين فرنسا ودول الخليج العربي"، يوضح علي محمد فخرو أن نمط العلاقات الثقافية الفرنسية ـ الخليجية شهد تحولاً رئيسياً في أعقاب اكتشاف النفط بكميات ضخمة في منطقة الخليج، وانفتاح المنطقة اقتصادياً وسياسياً، وانسحاب بريطانيا من المنطقة في مطلع عقد السبعينيات، وتعاظم تأثيرات العولمة على الصعيد العالمي، ومن هذه تحديداً الآثار التي خلفتها ثورة المعلوماتية والاتصالات.

وهكذا، أفضت هذه التحولات إلى نشوء ميادين جديدة للعلاقات الثقافية بين فرنسا ودول الخليج؛ فباتت اللغة الفرنسية تدرَّس اليوم باطراد في عدد من المدارس الثانوية والجامعات، وأعداد من الطلبة العرب أخذت تلتحق بمعاهد "الاتحاد الفرنسي Alliance Française"، فيما صارت القنوات الفضائية الفرنسية تجتذب اهتماماً أكبر من المشاهدين العرب. وفي غضون ذلك، تعكف إذاعة مونت كارلو على تقديم الثقافة الفرنسية لمستمعيها، في وقت تتصاعد فيه كثيراً أعداد السياح الخليجيين المتجهين إلى فرنسا؛ ما أدى إلى رفع مستوى الطلب على تعلم اللغة الفرنسية. أضف إلى ذلك تنامي عدد الطلبة الملتحقين بدورات دراسية في فرنسا، وإقبال صحف خليجية على ترجمة مقالات مقتبسة من صحف فرنسية كبرى (مثل اللوموند والفيجارو) إلى اللغة العربية. واتسعت في الآونة الأخيرة دائرة الحضور الثقافي الفرنسي من خلال المحاضرات وندوات الحوار والمعارض الفنية.

ومن هنا، فلنا أن ندرج التقدم الذي أحرزته منطقة الخليج في مجال العلاقات الثقافية المباشرة مع فرنسا في مصاف الإنجازات الكبرى. ولكنه – برغم ذلك – يبدو محدوداً أمام التغلغل والنفوذ الأمريكي في هذا الميدان والذي ينعكس في ظهور الكثير من المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأمريكية التي تبث برامجها باللغة العربية، بالإضافة إلى التزايد الكبير في القنوات الفضائية الأمريكية، والهيمنة الكاسحة التي تفرضها السينما الأمريكية في المنطقة.

وعلى أية حال، فإن الصورة الثقافية لن تكتمل من دون الإشارة إلى معهد العالم العربي الذي يتخذ من باريس مقراً له؛ فهذه المؤسسة الثقافية العربية ـ الفرنسية المشتركة تعد اليوم واحدة من الوسائط الثقافية البالغة الأهمية التي يستطيع الشعب الفرنسي من خلالها تكوين صورة عن العالم العربي والمشاركة في التفاعلات الثقافية المشتركة. وهذا المعهد كان فيما مضى قد تميز باحتضانه أهم الفعاليات الثقافية التي تقدمها دول المغرب العربي وغيرها من الدول العربية المتوسطية. ومهما يكن، فإن البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تشرع إلا في السنوات الأخيرة بالاستفادة من القدرات الضخمة المتوافرة للمعهد بقصد عرض إنجازاتها الثقافية أمام الجمهور الفرنسي. وهكذا، فقد بدأ الفرنسيون، ولأول مرة، بالتعرف على تاريخ منطقة الخليج، وإنتاجاتها الفكرية والأدبية والموسيقية البارزة، والأعراف والتقاليد السائدة فيها، واكتشاف صورة جديدة للشخصية العربية عبر هذه النشاطات ككل.

يشهد العالم اليوم عصر القطب الواحد الذي تحتل العولمة موقع المركز فيه بأبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ بيد أن هذه الظاهرة – أي العولمة – أمست مهددة بخطر خضوعها للهيمنة الثقافية أيضاً. فلم يعد خافياً أن محاولات تبذل في الوقت الحاضر لإخضاع العالم ليس فقط لنمط عيش مصطنع بعينه يكرس النزعة الاستهلاكية، بل وكذلك لمصدر واحد لا غير تُستقى منه اللغة والمعلومات والعلوم والفنون، وكما تمليه القوة العظمى ذاتها. ولأن فرنسا تعمل مخلصة على تقوية أسس مبدأ "تعددية الثقافات" – بما في ذلك ثقافتها ولغتها هي – فقد انضمت إلى دول العالم العربي، بما فيه دول الخليج، في الإعراب عن عميق قلقها حيال هذه الظاهرة، وعن سعيها لحماية الهوية الإسلامية.

ومع ذلك، فإن التحليل النهائي ينبئ عن وجود مشكلة غياب التوازن في هذه العلاقات الثقافية. ففي الوقت الذي تبدو فيه دول الخليج العربية، ومعها دول عربية أخرى صديقة، أكثر تقبلاً لمكونات الثقافة الفرنسية، فإن الخطوات التي تتخذها فرنسا للانفتاح على مقومات الثقافة العربية – ومنها اللغة العربية على وجه التخصيص –

مابرحت محدودة النطاق. وعلى هذا الأساس، فإن أي تعاون ثنائي فرنسي ـ عربي يستهدف حماية المكونات الثقافية لكل من الطرفين لابد أن تسبقه إقامة علاقات ثقافية حميمة بينهما بروح من المساواة، والإسهامات السخية، والتطلعات المشتركة.

ولنا أن نقول ختاماً إن العلاقات التاريخية العميقة الجذور القائمة بين فرنسا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ستزداد قوة على قوة مستقبلاً بعد أن اكتسبت أبعاداً سليمة وراسخة على الصعد الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والثقافية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا واعتبارات استراتيجية

دنيس بوشار

منذ ما يقرب من أربعين عاماً وأنا أولي منطقة الشرق الأوسط قسطاً كبيراً من اهتمامي؛ ففي عام 1966 قمت بأول رحلاتي إلى دول الخليج، عندما كنت دبلوماسياً حديث العهد أعمل لدى الوكالة المالية التابعة لوزارة الخزانة الفرنسية والتي اتخذت من بيروت مقراً لها. وكان لي بعدئذٍ أسفار كثيرة في سائر أرجاء المنطقة، ويومذاك لم تكن في المملكة العربية السعودية طريق معبدة واحدة تصل الظهران بالعاصمة الرياض التي لم يزد عدد قاطنيها عن 400 ألف نسمة، مقارنة بما يربو على ثلاثة ملايين شخص هو تعدادهم اليوم. وفي أبوظبي تعذر عليَّ اللقاء بأي مسؤول محلي، ولم أجد إلا مندوباً سياسياً بريطانياً شريكاً وحيداً للحوار. ولم تكن دبي قد شهدت بعد بناء أي ناطحة سحاب، ولم يكن ليلوح في المرأى من مبانٍ غير أبراج الرياح التقليدية. وفي سلطنة عُمان لم أجد فندقاً أو شارعاً سوى ذلك التي يمتد بين مدينة مسقط ومطارها الذي كان يغلق أبوابه ليلاً.

ومع أن هذا المشهد يبدو وكأنه من صور الماضي السحيق، فإنه قبل أربعين سنة خلت كان واقعاً فعلياً. ومهما يكن، فقد بدا واضحاً حتى في ذلك الوقت؛ أي في عام 1966، أن هذه البلدان مهيأة لمستقبل مشرق، وأن ثمة فرصاً متاحة أمام فرنسا للتعاون معها في ميادين كثيرة منها الاقتصادي والمالي والثقافي والعسكري. وقتئذٍ، اتخذ الرئيس الفرنسي شارل ديجول قراراً بتمتين العلاقات بين فرنسا ودول الشرق الأوسط بعامة، والخليجية منها بخاصة؛ فأشر بذلك بداية حقبة جديدة من التعاون المثمر بمساندة من سياسة فرنسية نشطة وفاعلة حيال دول الخليج.

وعلى أية حال، فإن بدايات اهتمام فرنسا بهذا الجزء من العالم يرجع عهدها إلى منتصف القرن التاسع عشر مع إرسال المستكشفين والدبلوماسيين والمبعوثين الخاصين إلى شبه الجزيرة العربية وإيران. بل إن الإقرار بأهمية منطقة الخليج من الناحية الاستراتيجية كان قد جرى بالفعل حتى قبل اكتشاف النفط فيها. فقد أضحت هذه المنطقة، بفعل وقوعها على مفترق طرق لقارات ثلاث - أوربا وآسيا وأفريقيا - هدفاً لعدد من البلدان الأوربية الطامعة إلى بسط نفوذها عليها، ولاسيما المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا. وفي عام 1945، جاء اللقاء الشهير الذي ضم الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والحاكم السعودي الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود على ظهر السفينة الحربية الأمريكية (كوينسي Quincy) ليؤكد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بهذه المنطقة، والتي زاد اكتشاف النفط فيها في وقت أقرب عهداً من أهمية دولها. فدول الخليج الست هذه تنتج 22٪ من مجموع ما ينتجه العالم من نفط، وتضم 66٪ من احتياطياته المؤكدة، وتصدّر 75٪ من إجمالي صادراته النفطية.

وفي وقت من الأوقات، قُدِّر لمنطقة الخليج أن تقع على الخطوط الأمامية للحرب الباردة التي نشبت بين الاتحاد السوفيتي والغرب، بالإضافة إلى مخاطر المواجهة الجديدة التي برزت عقب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران. أما في يومنا هذا، فإن هذه المنطقة تقف في مواجهة أربعة تحديات كبرى على الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي لابد من تسليط الضوء عليها قبل أي حديث عن السياسة التي تنتهجها فرنسا حيال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التصدي للتحديات التي تواجه المجلس: المنظور الفرنسي

التنمية

تشكل التنمية أحد التحديات الرئيسية بالنسبة للمنطقة، إذ يتزايد سكان دول المجلس بوتيرة متصاعدة تُعد من بين النسب الأعلى في العالم، والأجيال الشابة فيها ماانفكت تطالب حكوماتها بخلق فرص عمل لها. وعلى الرغم من أن هذه الدول قد

حققت معدلاً عالياً لدخل الفرد الواحد فيها، فإن شرائح واسعة من سكانها مافتئت تعيش دون خط الفقر. ولمواجهة هذا التحدي، دأبت دول المجلس على الاستفادة مما تحصل عليه من موارد مالية آخذة في التزايد بفضل ارتفاع معدلات إنتاج النفط والغاز وتصاعد أسعار مصادر الطاقة. ففي عام 2005، زادت عائداتها من صادرات النفط والغاز على 300 مليار دولار. ومهما يكن، فإن عملية التنمية لا ترتكز أساساً على الموارد المالية وحسب، بل تعتمد أيضاً على السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعتمدة، ولا ننسى هنا الحكم الصالح.

وثمة جهود ضخمة تُبذل لتطوير البنى التحتية وبخاصة في ميدان النقل والاتصالات. وبغية تنويع موارد اقتصاداتها، تسعى دول المجلس هذه جاهدة لإقامة صناعات جديدة وتحديث تكنولوجيا المعلومات فيها، فيما تقدم لمواطنيها في الوقت ذاته فرص عمل جديدة تتطلب توظيف المزيد من الاستثمارات وتطوير مهارات الموارد البشرية والأيدي العاملة.

ودول الخليج اليوم مدركة تماماً أن إقامة اتحاد اقتصادي في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تكون خطوة مواتية للغاية لدفع عجلة التنمية في البلدان الأطراف فيه، ولعل الخطوة الأخرى في هذا الاتجاه الصحيح هي القرار الذي اتُّخذ لـ "تحرير" النشاطات التجارية المتبادلة بين دول المجلس وتأسيس اتحاد جمركي تحقيقاً لهذا الغرض. ويصح الشيء نفسه بالنسبة لإنشاء عملة موحدة؛ الأمر الذي يستلزم مسبقاً تحقيق قدر من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية. ولنا أن نقول هنا إن التعامل مع هذا التحدي بالذات يجري بنجاح ملحوظ.

الإصلاح في إطار العولمة

العولمة بحد ذاتها تمثل تحدياً لدول العالم قاطبة أياً يكن مستوى التنمية المتحقق فيها، وهي بذلك - أي العولمة - إنما تمثل دون ريب تحدياً آخر في وجه دول الخليج؛ وقد اشتمل تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على

تحليل لهذا الموضوع. ومع أن التقرير تناول في تحليله هذا مجموعة أكبر من البلدان العربية، فإن الكثير من السمات والظواهر التي شخصها التقرير والشائعة إقليمياً تظل صحيحة فيما يتعلق بدول الخليج تحديداً؛ ومنها: تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع حاد في مستويات البطالة، وضآلة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتزايد "هجرة العقول" على نحو يدعو للقلق، وضعف مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار السياسي، وهبوط مستويات النظم التعليمية وفقاً للمعايير الكمية والنوعية على حد سواء.

ولعل أحد ميادين التنمية الإنسانية التي يتضح تخلف العالم العربي فيها جلياً هو المشاركة الشعبية في صناعة السياسات العامة، وهو ما جرى تسليط الضوء عليه في مؤتمر القمة العربية السادس عشر الذي انعقد بتونس في 23 أيار/ مايو 2004؛ فقد أكد البيان الذي اعتمده رؤساء الدول تصميمهم على «مواصلة جهود الإصلاح والتحديث في بلداننا، ومواكبة التحولات العالمية المتسارعة من خلال ترسيخ الممارسات الديمقراطية؛ وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة؛ وتقوية دور جميع مكونات المجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية - في صياغة الخطوط العريضة التي يهتدي بها مجتمع الغد؛ وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع؛ والسعي للارتقاء بمستوى معيشة الأسرة وحماية الشباب العربي... وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تأسيساً على تبادل المنافع والاعتماد المتبادل في تحقيق المصالح؛ وبذل الجهود الكفيلة بمواصلة تحديث الاقتصادات العربية من خلال تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصياغة استراتيجية عربية للعمل الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يسهم في تقوية القدرات التنافسية للاقتصاد العربي، وتمكينه من إقامة شراكات تضامنية مع شتى التجمعات الاقتصادية في العالم».

ومن هنا، فإن عملية الإصلاح تنطوي على جوانب مختلفة؛ فالبعد الاقتصادي فيها يستلزم إنشاء بنى تحتية في قطاعي النقل والاتصالات، وخصخصة القطاع العام، والإتيان

باستثمارات إضافية بقصد خلق وظائف جديدة. وفي غضون ذلك، فإن البعد الاجتماعي يقضي بدعم النظم التعليمية على جميع المستويات، وتعزيز مكانة المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها. وأخيراً، فإن توطيد ركائز الحكم الصالح بمعناه الأوسع يمثل ركناً لا غنى عنه من أركان عملية الإصلاح ويستلزم توسيع قاعدة المشاركة في الحياة العامة، وإضفاء قدر أكبر من الشفافية على عمليات صنع القرار، وترسيخ حرية التعبير بكل صورها.

وبهذا المعنى، فإن دول الخليج قد أعدت عدتها لهذه الإصلاحات ووضعتها موضع التطبيق. وبزيارته الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية، فإن الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إنما أراد الإعراب عن ترحيبه بالتعاون القائم بينهما على طريق الإصلاح. وبطبيعة الحال، فإن فرنسا مابرحت تؤازر هذه الممارسات، ومنها بشكل خاص تقوية أسس حكم القانون في الميدانين الإداري والقضائي.

الأمن

تقف دول الخليج حالياً في مواجهة تهديدات أمنية عدة؛ فالأوضاع في العراق ماتزال تثير قلق هذه الدول على الصعيد الأمني. وإذا كان هذا يعزى في الماضي إلى السياسات العدوانية التي انتهجها صدام حسين، فإن هذا البلد بات اليوم يمثل تهديداً حقيقياً ولأسباب مختلفة. فعلى هذه الجهة، هناك من بين جوانب الوضع العراقي ما يمكن وصفه بالإيجابي، ومن ذلك انهيار ديكتاتورية صدام وحل حزب البعث وما أسفر عنهما من حرية حقيقية في التعبير شملت كل وسائل الإعلام، وتبني دستور ديمقراطي، وإجراء انتخابات نزيهة. غير أن كفة الجوانب السلبية، في الجهة الأخرى، كانت - ولسوء الطالع - هي الأرجح. فثمة خطر حقيقي يتمثل في تفكك العراق إلى ثلاث مناطق. وفي واقع الحال، فإن كردستان اليوم - مثلاً - تكاد تصبح بلداً مستقلاً تقريباً. وبرغم ما يبذله من جهد قادة مازالوا يحظون بالاحترام، فإن نوعاً من أنواع الحرب الأهلية ذات الطابع الديني بات شائعاً الآن وبخاصة في المناطق الحضرية الرئيسية من العاصمة بغداد. وتزداد وضوحاً

يوماً بعد آخر المحاولات الإيرانية للتدخل وبسط النفوذ. وفي انتخابات كانون الأول/ ديسمبر عام 2005 فازت الأحزاب والحركات الدينية بغالبية الأصوات بينما كان التهميش نصيب الأحزاب العلمانية في ظل ضعف القيادة السياسية وتشرذمها، وتفكك هياكل الدولة ومؤسساتها، وعجز قوات الجيش والشرطة عن حفظ الأمن، وإخفاق الحكومة الحالية - شأنها شأن سابقتها - في معالجة الأوضاع الراهنة. ولا ننسى هنا هيمنة من يسمون أنفسهم بـ "الجهاديين" على القسم الأعظم مما بات يعرف بـ "المثلث السني" إلى الشمال من بغداد، وبينهم إلى جانب العراقيين "مجاهدون" أجانب مرتبطون بتنظيم القاعدة يعملون على تقويض جهود إعادة إعمار البلاد. ولاريب في أن هذه الفوضى الناشبة على أعتاب دول الخليج يمكن أن تدمر مرتكزات نظمها الأمنية، فلقد بات يصعب كثيراً تغطية "صندوق بندورا" الذي فتحه التدخل الأمريكي في العراق، وليس هناك حتى هذه اللحظة بصيص ضوء في نهاية النفق المظلم.

وعلى أية حال، فقد بات واضحاً نشاط جماعات "المقاتلين" في عموم المنطقة، بل إن مناطق معينة في العراق تحولت إلى "مستودعات" إرهابية تجتذب "الجهاديين" من بلدان مجاورة حتى إن البعض منهم تمكن من اختراق حدود بعض دول المجلس. ولا يستهدف هؤلاء الإرهابيون - الذين ينتمون لجماعات متحالفة مع القاعدة - القوات الأجنبية العاملة في العراق حصراً، بل المدنيين والمسؤولين الحكوميين أيضاً. وفي هذا الشأن، بادرت دول الخليج إلى اتخاذ ما هو ضروري من خطوات للتعامل مع وضع كهذا، وإقرار تدابير قانونية في معظمها، وتوسيع نطاق التنسيق بين أجهزة مخابراتها؛ ما زاد من كفاءة قوات الجيش والشرطة فيها.

البعد الإيراني

جغرافياً، تقع دول الخليج على الحدود بين العالم العربي وإيران. ومن هنا، فإن تطور الأحداث في إيران يمكن أن يلقي بمضاعفاته على هذه الدول. وإيران على مدى قرون من

الزمن كانت قد دأبت على لعب دور القوة "العظمى" الإقليمية في منطقتي الخليج وآسيا الوسطى. لذلك فقد عُدت الثورة الإيرانية التي اندلعت عام 1979 خطراً يتهدد الاستقرار الإقليمي لعوامل جغرافية، ولوجود أقليات شيعية مهمة في دول الخليج، بالإضافة إلى تصميم القادة الإيرانيين المعلن على تصدير ثورتهم إلى بلدان شرق أوسطية أخرى. وهكذا فقد اعتُبر تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 رداً على هذا التهديد الإيراني.

ومنذ ذلك الحين، تحسنت العلاقات بين إيران وجاراتها العربيات عامة، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الأولى ودول مجلس التعاون الست، وتبادل الجانبان زيارات رسمية على أرفع المستويات، وإن كانت هناك خلافات مابرحت دون حسم، كمسألة استمرار الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

وعلى صعيد آخر، وجدت دول الخليج والغربية على حد سواء في إقدام إيران على تطوير برنامج نووي طموح مصدراً جديداً للقلق. فعلى الرغم من البيانات الرسمية الإيرانية، فإن الغموض الذي يحيط بنوايا إيران الحقيقية لم يعد خافياً على أحد. وفي هذا السياق، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد شخَّصت بشكل دقيق عناصر معينة تقود إلى الاستنتاج بأن إيران إنما تسعى إلى تطوير قدراتها النووية بكل جوانبها إلى أعلى المستويات. ولاريب في أن فرنسا تتفهم مشاعر القلق التي تساور دول المجلس في هذا الشأن وتشاطرها إياها.

الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الخليج

بذلت فرنسا ومازال جهوداً نشطة للغاية في هذا الجزء من العالم، وهذا يتضح من إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج قاطبة وفتح سفارات فرنسية فيها؛ فبالعودة إلى منتصف القرن التاسع عشر، فإن قنصلاً فرنسياً كان قد عُين حينئذٍ في مسقط، وأقيمت علاقات غير رسمية مع المملكة العربية السعودية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية،

وأرسل الجنرال ديجول إلى ابن سعود مبعوثاً خاصاً عنه إبان الحرب، وهو الذي أصبح فيما بعد أول سفير لفرنسا في المملكة العربية السعودية. وآنذاك قررت فرنسا فتح سفارات لها في دول الخليج الأخرى كلها حال حصولها على كامل سيادتها، وهو ما جرى بالفعل في مطلع عقد السبعينيات. وهكذا، فإن شبكة العلاقات الدبلوماسية الفرنسية قد بلغت اليوم مستوى عالياً من الفاعلية في منطقة الخليج، وباتت تضم الكثير من السفراء والدبلوماسيين الذين يجيدون التحدث بالعربية. وبكلمة موجزة، فإن الاستراتيجية الفرنسية حيال المنطقة تستند إلى ثلاث ركائز هي: الحوار السياسي، والشراكة الاقتصادية والثقافية، والالتزام بتعهدات فرنسا في المجال الأمني.

الحوار السياسي

في المنظور الفرنسي، تشغل دول الخليج موقع الشريك والطرف الرئيسي في أي حوار مشترك، ومن هنا فقد تكثفت إلى حد بعيد جولات الحوار السياسي على المستويات كافة. فقد زار الرئيسان الفرنسيان السابقان، جاك شيراك وفرانسوا ميتران، دول الخليج في مناسبات عدة، واستقبلا – في المقابل – الكثير من رؤساء هذه الدول في عدد من الزيارات الرسمية والخاصة، ومايزال الطابع الإيجابي طاغياً على العلاقات الشخصية القائمة بينهم التي تستند إلى الصداقة والثقة. ويتبنى الجانبان مواقف متقاربة حيال جميع القضايا الإقليمية تقريباً، بما في ذلك تقييم كل منهما للأوضاع السائدة في منطقة الشرق الأوسط.

القضية الفلسطينية

وقفت فرنسا دوماً إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية. فالرئيس ميتران هو أول زعيم غربي يستقبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات انطلاقاً من الفهم بأن منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود. ومن فرنسا، وفي أثناء وجوده في باريس عام 1989، أعلن ياسر عرفات بكل جلاء أن ميثاق المنظمة سيخضع للتعديل، فكان هذا مؤشراً على بداية انطلاق عملية سلام بلغت ذروتها في نهاية المطاف بإبرام اتفاقيات أوسلو عام 1993. وقد آزرت فرنسا بقوة

عملية السلام هذه والجهود التي بذلها في هذا المجال المبعوث الأوربي الخاص، ميغيل موراتينوس، الذي كان خلال زيارته للقدس عام 1996 ولقائه المندوبين الفلسطينيين قد شدد بوضوح على ضرورة إشراك الفلسطينيين طرفاً في أي مفاوضات تدور حول الوضع القانوني للقدس، ثالث الأماكن المقدسة الإسلامية. وحين بلغت عملية السلام هذه طريقاً مسدوداً، اقترحت فرنسا تشكيل ما عرف بـ"رباعية الشرق الأوسط" بقصد منح المفاوضات زخماً جديداً، فأمكن ولأول مرة وضع جدول زمني يستند إلى تدابير وإجراءات تتخذ بصورة متوازية. كما ساندت فرنسا وبقوة مبادرة السلام العربية التي أعلنها آنذاك ولي العهد السعودي الأمير عبدالله والتي حظيت بإقرار قمة بيروت لها عام 2002، والتي كان يمكن لها – أي المبادرة – أن تشكل أساساً صلباً لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات. ومنذ وقت ليس بالبعيد وفرنسا تؤكد على خطورة النزعة الأحادية المتمثلة في انفراد قطب واحد باتخاذ القرار، مشددة على إيمانها بأن سلاماً حقيقياً لن يمكن التوصل إليه إلا عبر مفاوضات ثنائية تجرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ومحذرة في الوقت نفسه من كارثة إنسانية يمكن أن تقع في حال إغلاق الطريق أمام المعونات المقدمة للشعب الفلسطيني.

غير أن ثمة معضلة حقيقية تتمثل في رفض منظمة حماس الاعتراف لا بحق إسرائيل في البقاء ولا بشرعية الاتفاقيات التي سبق إبرامها. ومهما يكن من أمر، فإن الشعب الفلسطيني لا ينبغي أن يقع ضحية وضع كهذا، ولابد من إيجاد السبل التي تكفل إيصال المعونات الإنسانية إلى أبنائه. وتقدم فرنسا كل الدعم للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوربي للتوصل إلى آلية لتحقيق هذا الغرض. ومرة أخرى، فإن فرنسا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اجتمعت على وجهات نظر متطابقة فيما يتعلق بهذه القضايا جميعاً.

لبنان

وعلى صعيد الأوضاع القائمة في لبنان، فإن ثمة تقارباً مماثلاً في المواقف بين فرنسا ودول الخليج. فهذه الأخيرة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية تحديداً، قد لعبت دوراً مهماً في إحلال الاستقرار في لبنان ومد يد العون إليه للحفاظ على سيادته في أعقاب عشر سنوات من

الحرب الأهلية. وقد بات معروفاً للجميع التزام فرنسا بالحفاظ على استقلال لبنان الذي أصبح ركناً ثابتاً من أركان سياستها الخارجية. وجدير بالذكر هنا أن اتفاق الطائف – الذي أطلق بمبادرة سعودية وأبرم في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1989 – يشكل أساساً سلبياً في هذا الخصوص. وقد أظهرت فرنسا دعماً نزيهاً للجهود التي بذلها بنجاح رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في مجالي الإصلاح وإعادة الإعمار، وقد كان لها موقف مماثل لذلك الذي اتخذته دول الخليج في إدانة اغتيال الحريري ومساندة حكومة فؤاد السنيورة، التي أخذت على عاتقها تنفيذ الإصلاحات الضرورية والعمل على تقوية دعائم السيادة اللبنانية. وإضافة لذلك، كانت فرنسا هي التي اقترحت صيغة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1559، وماتزال مصممة بقوة على ضمان خلو لبنان من أي تدخلات أجنبية. ولابد من الإشارة هنا إلى الدور المهم الذي لعبته دول الخليج في إقناع سوريا بسحب قواتها من لبنان.

وقصارى القول، فإن السياسة الفرنسية حيال لبنان تقوم على الأسس الآتية:

- الحاجة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 1559 عبر الحوار، بما في ذلك نزع سلاح المليشيات وقطع الطريق على أي تدخلات خارجية.
- تقديم الدعم لتحركات هيئة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.
- مساندة برامج الإصلاح التي تنفذها الحكومة اللبنانية، ومنها تحديداً النداء الذي أطلقته خلال مؤتمر أصدقاء لبنان (أستكهولم، 31 آب/ أغسطس 2006) للحصول على موارد مالية.

وفي هذا الشأن أيضاً تتفق فرنسا مع دول الخليج على مواقف متقاربة، إلى حد كبير، حيال هذه الموضوعات جميعاً.

العراق

تشارك فرنسا دول الخليج الهواجس والغايات نفسها فيما يتعلق بقضية العراق، ومنها ما يأتي:

- وقوف فرنسا إلى جانب وحدة العراق وسلامة أراضيه إدراكاً منها أن تفكك هذا البلد يحمل معه خطر تزعزع الاستقرار في المنطقة برمتها.
- لا يمكن استعادة الاستقرار إلا من خلال حوار سياسي تشارك فيه الأطراف المعنية جميعها. ولابد لعملية إعادة الإعمار من أن تكون شاملة تسهم فيها القوى السياسية في البلاد كافة، الأمر الذي يقتضي توافر إجماع في الرأي على الدستور، وهو ما يبدو مفقوداً في الوقت الحاضر.
- ضرورة تحديد موعد نهائي معقول تنسحب فيه القوات الأجنبية، على أن يتفهم الجميع أن هذا الانسحاب ينبغي أن يتم تنظيمه بالتنسيق مع السلطات العراقية ومتماشياً مع مسار العملية السياسية.

ترحب فرنسا بتشكيل الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي الذي تقلد منصبه في العشرين من أيار/ مايو 2006. فهذه الحكومة – كما يبدو – تقوم على تمثيل متوازن لجميع القوى السياسية على اختلافها. وتساند فرنسا مبادرة الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر للمصالحة بقصد حث هذه القوى السياسية على الدخول في حوار حقيقي فيما بينها.

الإصلاح والديمقراطية

تؤيد فرنسا عملية الإصلاح التي تضمنها ميثاق الوفاق والتضامن العربي الذي أعلن خلال مؤتمر القمة العربي في تونس عام 2004، وهي ترحب بالتحرك نحو مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحديث النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتقوية أسس الديمقراطية ومبدأ الشورى. ومهما تكن الحال، فلاريب في أن أوضاع هذا البلد تختلف اختلافاً واضحاً عن أوضاع ذاك من حيث مستويات التنمية المتحققة فيه، وبناه الاجتماعية، والثقافات السائدة فيه. وكانت فرنسا وماتزال تحذر بشدة من اتباع مناهج عمل تعسفية ومتصلبة، فمثل هذه الإصلاحات ينبغي تحديدها وتطبيقها من قبل البلدان المعنية بأسلوب براجماتي وبالوتيرة التي تختارها، مع الأخذ في الاعتبار

خصوصيات كل منها. وقد دافعت فرنسا بحماس عن هذا النهج خلال قمة مجموعة الثماني الكبار التي عقدت في جزيرة (سي آيلاند) بولاية جورجيا الأمريكية عام 2004، والتي أرست أسس "شراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وأفريقيا"، وكذلك أثناء جلسات "منبر المستقبل" التي عقدت مؤخراً في البحرين. وكخطوات على الطريق الصحيح كهذه، فقد رحبت فرنسا بالإصلاحات التي أدخلتها دول الخليج العربية في الحياة السياسية وباتجاه بناء مقومات الحكم الصالح.

ولم يكن تبادل الآراء ووجهات النظر حيال هذه القضايا جميعاً متواصلاً فحسب، بل وصريحاً ومثمراً أيضاً، فالهموم ذاتها تشغل بال فرنسا ودول الخليج في آن معاً، وبالتالي فقد تبنى الطرفان في هذا الخصوص برامج عمل على قدر كبير من التشابه والتقارب.

شراكة اقتصادية وثقافية

دأبت فرنسا في إطار تعاملها مع هذه المسائل على اتباع نهج اقتراح تدابير وخطط يتخذها الشركاء الدوليون على قدم المساواة وتقوم على أساس تبادل المصالح؛ أي في سياق "لعبة" لابد من أن تصب نتيجتها في صالح الشريكين الطرفين فيها. ولأن فرنسا تدرك أن أبواب اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مفتوحة على مصاريعها أمام النشاطات التجارية والاستثمارية، فإنها - أي فرنسا - على استعداد لمعاملتها بالمثل.

وفي واقع الحال، فإن ثمة حركة تجارية نشطة آخذة في التعاظم بين دول المجلس في جهة، وفرنسا في الجهة الأخرى التي تستورد النفط والغاز بالدرجة الأولى من تلك الدول. فالمملكة العربية السعودية هي ثالث أكبر مجهزي فرنسا بالنفط، فيما تحتل سلطنة عُمان المرتبة الثانية على قائمة موردي الغاز لها، وهذان الرقمان يعكسان بشكل واضح اهتمام فرنسا الشديد بديمومة قنوات الإمدادات الحيوية هذه الآتية من منطقة الخليج. وفي مقابل ذلك، فإن إجمالي أقيام الصادرات الفرنسية إلى منطقة الخليج يصل إلى أربعة مليارات دولار سنوياً، وهي في تنوعها تشمل الطائرات والمعدات والسلع الصناعية والمواد

الغذائية. وتدخل فرنسا شريكاً في برنامج طائرات (أيرباص) التي اعتادت غالبية شركات الطيران في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التزود بها. فقد اشترت الخطوط الجوية القطرية مؤخراً ستين طائرة منها من طراز A350، فضلاً عن أنها ستكون من بين أولى الشركات التي ستحصل على طائرات (أيرباص) نوع A380 الجديدة. ومن المؤكد أن مجالات جديدة مابرحت تفتح أمام الجانبين لزيادة حجم التبادلات التجارية بينهما نظراً إلى أن واردات فرنسا من دول المجلس حالياً لا تشكل سوى 4٪ تقريباً.

ولعل شراكات أكثر استقراراً يمكن بناؤها من خلال الاستثمارات التي يستطيع الطرفان تحفيزها عن طريق تأسيس إطار قانوني تمس الحاجة إليه لضمان أمن هذه الأصول وتأمين عائدات منصفة على هذه الاستثمارات. وفي هذا الخصوص، فإن اتفاقات قد جرى إبرامها مع معظم البلدان المعنية لتوفير الحماية للمستثمرين الفرنسيين في دول الخليج، والعكس بالعكس. ومن هنا، فقد تحولت فرنسا إلى ميدان رئيسي للاستثمارات الأجنبية، وهي الآن البلد المتلقي الأكبر للاستثمارات الخارجية بين البلدان الأوروبية أو تأتي في المرتبة الثانية بعد أكبرها، تبعاً للسنة المعنية. وثمة أسباب شتى تقف وراء الاهتمام الذي يبديه المستثمرون بفرنسا؛ منها توافر البنى التحتية المتازة - فيما يتعلق بقطاعي النقل والاتصالات البعيدة المدى - والكفاءة العالية التي تتميز بها اليد العاملة الفرنسية، وجودة أنماط العيش فيها. وهي ترحب بالمستثمرين العرب في ميداني الخدمات والصناعة.

وعلى الجانب الآخر، دخلت الشركات الفرنسية والعربية في عقود شراكات تركزت في مجالات الطاقة والمصارف والفندقة وصناعة المواد الغذائية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى حضور شركة توتال للنفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - ومنها المملكة العربية السعودية على وجه التحديد - عبر اتحاد (كونسورتيوم) أقامته مع شركتي (آرامكو) و(شل)، وعقد شراكة أبرمته في سلطنة عُمان مع شركة عُمان للتطوير البترولي، وآخر مع مشروع (دولفين) في دولة قطر.

وكان لابد من توطيد أسس الشراكة الاقتصادية بتعاون الطرفين في المجالين العلمي والثقافي، وهو ما كان؛ فقد أُنشئت الكليات والمدارس (الثانوية) الفرنسية في عموم بلدان المنطقة والتي أبدت ترحيبها بالطلبة المحليين، وأبرمت الجامعات اتفاقيات فيما بينها، ولاسيما في كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أقامت جامعة السوربون الشهيرة – مثلاً – مقراً تعليمياً لها في أبوظبي، فيما تم التوصل إلى اتفاقيات أخرى للتعاون في المجال الطبي. وفيما يتعلق بالتعاون الثقافي، يجري الآن وضع برامج مشتركة مع متحف اللوفر ومعهد العالم العربي، فأقام كلاهما معارض خُصصت لمجموعات ولوحات فنية إسلامية جيء بها من دول المجلس.

شراكة أمنية

تكشف هذه الشراكة عن نفسها عبر مسارات ثلاثة هي: دعم أنشطة مكافحة الإرهاب؛ والإسهام في تطوير القدرات الدفاعية لدول المجلس؛ والاستعداد للمشاركة في نظام جماعي حماية لأمن الخليج.

دعم الحرب على الإرهاب

أمست الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذاتها أهدافاً تصل إليها يد الحركات الإرهابية. ولأنها أدركت تماماً طبيعة هذا الخطر الذي يتهددها، فقد دخلت هذه الدول الحرب على الإرهاب بكل طاقاتها، وهو ما اتضح بجلاء في انعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض (بحضور خمسين بلداً) خلال الفترة 5-8 شباط/ فبراير 2005 بمبادرة من المملكة العربية السعودية. وقد مثّل فرنسا فيه وفد على درجة عالية من الأهمية بإشراف وحدة تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب المسؤولة – كما يوحي اسمها بذلك – عن تنسيق فعاليات الوكالات المعنية بخدمات المعلومات ومكافحة الإرهاب. وقد ساندت فرنسا ما جاء به إعلان الرياض نصاً وروحاً. وتكمن أهمية هذا اللقاء الكبير في أنه الأول من نوعه الذي جمع أعضاء "المجتمع المخابراتي" معاً للبحث في

هذا الموضوع، وعكس تصميم دول الخليج العربي على تكثيف حربها على الإرهاب. كما أيدت فرنسا النتائج التي توصل إليها المؤتمر فيما يتعلق بتعريف الإرهاب، والعلاقة التي تربط بينه وبين كل من غسل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات، والفصل بين الإسلام والإرهاب. وبشأن هذه المسألة الأخيرة، تتفق فرنسا مع العاهل السعودي الملك عبدالله الذي كان قد أعلن خلال زيارة له إلى باريس في نيسان/ إبريل 2005 أن "الإرهابيين هم أعداء الإسلام". ولا تشاطر فرنسا القوى الأخرى تصميمها على استئصال شأفة الإرهاب فحسب، بل العمل أيضاً على محاربة مصادره التي توفر له الدعم المالي وتبث الأيديولوجيات العدوانية المثيرة للحقد والبغضاء. ومن هنا، فقد رحبت فرنسا بالقرار الذي تم اتخاذه بهذه المناسبة؛ وهو إنشاء "مركز دولي لمكافحة الإرهاب".

والحق أن ثمة علاقة وثيقة تربط هذه النتائج التي توصل إليها المؤتمر بالهواجس التي تشغل بال فرنسا والتي عبرت عنها في "الورقة البيضاء حول الإرهاب" التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في آذار / مارس 2006، والتي يمكن إيجاز غاياتها الأساسية فيما يأتي:

- تفادي وقوع الخطر باتباع إجراءات الرصد والتعقب والكشف وتوجيه الضربات الوقائية في المقام الأول.
- تقوية القدرات الأمنية ونظم المعلومات؛ فهذه الأخيرة تلعب دوراً رئيسياً وبات تبادلها – سواء بأساليب ثنائية أو متعددة الأطراف – عاملاً لا غنى عنه. وفي هذا الخصوص، تبرز عملية التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنموذج يحتذى.
- تعزيز الآليات القانونية الرامية لمكافحة الإرهاب.
- الحيلولة دون تدفق كل ما ينطوي على خطر محتمل من أشخاص ومعدات ورؤوس أموال وأفكار. ولا مناص – في هذا الشأن – من كبح جماح الأعمال الإرهابية، ووضع حد لتكاثر أعداد المواقع التي تذكي نار العداء والكراهية.

- تطوير آليات الحماية ذات الصلة بالأشخاص والبنى التحتية وأنظمة المعلوماتية.
- تحسين إمكانيات إدارة الأزمات، بما في ذلك تلك التي تدخل في إطار نظم الاتصالات.
- تشديد العقوبات التي تُفرض على الجرائم ذات الصلة بهذا الموضوع، وبخاصة من خلال التعاون مع النظم والهيئات القضائية الدولية.

دعم القدرات الدفاعية لدول الخليج

يتمثل هذا الدعم، وعلى وجه التخصيص، في إبرام اتفاقيات دفاعية؛ وقد وقعت فرنسا منذ عام 1995 اتفاقيات كهذه مع كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. وما الزيارات المتكررة التي قامت بها وزيرة الدفاع الفرنسية إلا دليل على رغبة فرنسا الجادة في ضمان مراقبة دقيقة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات، والتي تغطي نطاقاً واسعاً من التدابير والترتيبات، بما فيها تبادل المعلومات، واستضافة ضباط من دول المجلس في مؤسسات عسكرية فرنسية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، وانتداب موظفين حكوميين غير عسكريين لأداء مهام في المنطقة، وضمان حضور سفن البحرية الفرنسية من خلال القيام بزيارات منتظمة قصيرة الأمد للموانئ الخليجية.

أما السبيل الآخر لتقوية القدرات الدفاعية لدول المجلس فيأخذ شكل مبيعات الأسلحة والمعدات الفرنسية لها؛ فمابرحت فرنسا – وعلى امتداد عقود من الزمن – تزود هذه الدول بمعدات متطورة تشتمل على طائرات استطلاع، ومروحيات، وصواريخ، ودبابات، ومنظومات للتعقب والكشف والاتصالات بعيدة المدى. ولا تخضع هذه المبيعات – مهما تكن – لأي شرط سياسي، وإنما تأتي في سياق التعاون الذي تتضح صوره أيضاً في إيفاد خبراء فرنسيين يُسمح لهم بعقد صلات خاصة ووثيقة في هذا الميدان. وإلى جانب تلك التي وجدت طريقها إلى دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة، فإن هناك من المعدات الفرنسية ما يحظى بحضور واسع وفاعل مماثل في القوات المسلحة لدول أخرى أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

دعم النظام الأمني الخليجي

ثمة اتفاق راسخ في الرأي على أن هذه المنطقة المضطربة أحوج ما تكون إلى الاستقرار والأمن؛ ومن هنا فقد بات من الضروري أن يكون لمنطقة الخليج نظام يكفل الأمن لجاراتها كافة. ومع أن نظاماً كهذا يشترط مسبقاً – بطبيعة الحال – عقد اتفاق يضم البلدان المعنية، فإن هذا الاتفاق لن يكون فاعلاً ما لم يحظ بضمانة مؤسسات دولية تقيمها دول أجنبية يهمها الحفاظ على استقرار المنطقة إقليمياً. ولقد أمسكت فرنسا بزمام المبادرة في هذا الخصوص واضعة نصب أعينها تفعيل الحوار بين الأطراف ذات الصلة، إدراكاً منها أن جميع الدول المجاورة – بما في ذلك الدول العربية وإيران – على وعي بالحاجة إلى ذلك. فمشاعر القلق صارت تساور الدول العربية، سواء حيال طموحات إيران بالتحول إلى دولة إقليمية على قدر كبير من القوة والنفوذ، أو الخطاب العدواني الذي يجاهر به رئيسها الجديد حتى وإن لم يكن موجهاً إليها مباشرة. ومن جانبها، أمست إيران تتصرف كمن أصيب بمتلازمة "البلد المحاصَر"؛ فكان سعيها الحثيث لامتلاك قدرات نووية، وإدانتها لوجود القواعد العسكرية الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولعل نظاماً أمنياً خليجياً سيمهد الطريق، وكما هو مرجح له، أمام إدماج العراق من جديد داخل الحظيرة الإقليمية. كما أن حضور دول أخرى – وفي مقدمتها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين يعنيهم تحقيق الاستقرار الإقليمي – سيمنح هذا النظام الضمانات التي يحتاج إليها. وكان مشروع المعاهدة، الذي اقترحته الجامعة العربية في عام 1994 حول هذا الموضوع، قد شدد على نية هذه الأطراف تحويل الخليج إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل.

ولا ريب في أن هذا النظام غير الرسمي يمكن أن يتيح اتخاذ تدابير معينة على طريق بناء الثقة؛ ومن ذلك توفير الشفافية فيما يتعلق بوضعية القوات المسلحة وقدرتها المعتادة، والإشعار المسبق بإجراء المناورات العسكرية، وتبادل المراقبين العسكريين، وتطبيق البروتوكولات القانونية لتفادي وقوع أحداث ملاحية أو حدودية. وقد تطول قائمة هذه الخطوات لتشمل تعاون الدول الأعضاء فيما بينها في مجالات محاربة الإرهاب، وأمن

الملاحة البحرية، ومراقبة أسلحة الدمار الشامل، والحد من تجارة المخدرات. وهذه الخطوات يمكن أن يصاحبها تعيين خبراء أو مراقبين لهذه الأغراض. وبكلمة موجزة، فإن مثل هذه الترتيبات مجتمعة يؤمل لها أن تسهم في جعل الخليج منطقة يعمها السلم والاستقرار ومشروعات التنمية المتطورة.

استنتاجات

ترتكز السياسات الفرنسية حيال منطقة الخليج إلى رؤية مفادها أن دول هذه المنطقة قاطبة تتشاطر اهتماماً جماعياً بتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية فيها، وتجتمع على احترام سيادة الدول الأخرى.

وإلى جانب فرنسا، فإن جميع دول الاتحاد الأوربي مطالبة بلعب دور أكبر في هذه المنطقة التي ترتبط معها بعلاقات تاريخية تقليدية. ومثل هذا التحرك، سيكون له – في تقديرنا – تأثير إيجابي على دول الخليج العربية التي تعكف، في الوقت نفسه، على تطبيق آليات التكامل الاقتصادي وتوسيع أطر التعاون فيما بينها في الميدانين السياسي والأمني. ومن المؤمل أن اتفاقية التجارة الحرة المزمع عقدها بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ستشكل أول الشراكات الكثيرة التي يمكن أن تُبرم مستقبلاً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مع بلدان أوربية.

الفصل الثاني

دور فرنسا في إدارة صراعات الشرق الأوسط

جاك بويون

ما من منطقة اجتمعت فيها الصراعات الأطول أمداً والأشد تعقيداً وتأصلاً في العالم كما اجتمعت في منطقة الشرق الأوسط، حتى لم يعد فيها غير حيز ضئيل جداً تنمو فيه فرص تدعو للتفاؤل.

وفي هذه المنطقة تحديداً، لم يكن دور فرنسا وسياستها يحظيان بتفهم الآخرين معظم الوقت؛ فعلى مدى عقود من الزمن، وحتى في عهد الجنرال ديجول، تبنت فرنسا ما كان يُعرف بـ "السياسة العربية". أما في يومنا هذا فقد صارت هذه السياسة توصف بالسياسة الفرنسية حيال "الشرق الأدنى والأوسط"؛ ما يعني أن فرنسا لم تضع لنفسها أهدافاً استراتيجية محددة في هذه المنطقة.

ومهما يكن من أمر، وبوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، فقد بات لزاماً على فرنسا أن تتقدم بإسهامات ذات شأن فيما يتعلق بإحلال السلام والاستقرار وتوطيد أسس الديمقراطية والتنمية ومبادئ حقوق الإنسان. وفي واقع الحال، فإن فرنسا اليوم تأتي في طليعة الدول الأوربية من حيث إسهامها في العمليات العسكرية والإنسانية (ولا يسبقها في هذا الميدان غير الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدمت عليها لا لشيء إلا بسبب حرب العراق ليس غير).

وبصرف النظر عن عزم فرنسا على مواصلة لعب دور مهم في القضايا الدولية، فإن سياستها الخارجية تهتدي بمبدأين أساسيين، هما: حماية مصالحها القومية، وإقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى.

ولابد أيضاً من الإشارة هنا إلى أن دستور الجمهورية الخامسة لعام 1958، وكما وضعه الجنرال ديجول، يقضي بأن السياسة الخارجية تقع في نطاق سلطات رئيس الجمهورية. وبالتالي، فقد صار الرئيس المنتخب يحرص على ترك أثر شخصي مميز على هذه السياسة، وليس بخاف على أحد أن الصلات الودية التي أقامها الرئيس السابق جاك شيراك إنما تمثل ركناً مهماً من أركان السياسة الفرنسية في هذا الميدان.

وسيتناول هذا الفصل الصراعات الخمسة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط التي تندرج تحت عناوين: لبنان؛ والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ والعراق؛ وأفغانستان؛ وإيران، وكما هي عليه حالها في مطلع حزيران/ يونيو 2006.

لبنان

في إطار السياسة الخارجية الفرنسية، قد لا يمكن تفهم أهمية المسألة اللبنانية دون الأخذ في الاعتبار العلاقات التقليدية الفريدة من نوعها التي تربط البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومع أن هذه العلاقات تطورت على وجه التخصيص بعد عام 1920، إلا أنها كانت قائمة بالفعل قبل ذلك التاريخ؛ إذ إن فرنسا اليوم تعد المستثمر الأجنبي الأكبر في لبنان، فيما يؤدي هذا الأخير دوراً مهماً تحت لواء المنظمة الدولية للفرانكفونية.

وفي إطار هذه السياسة أيضاً، فإن المبدأ الراسخ والملزم سيظل على الدوام يتمثل في صيانة استقلال لبنان وسلامة أراضيه الإقليمية، وهو الذي يفسر رعاية فرنسا لقرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي تبناه عام 2004، ومن ثم واصلت فرنسا صياغة ودعم قرارات المجلس الأخرى التي اعتُمدت في مجالات عدة، بما في ذلك إجراء تحقيق دولي في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وتشكيل محكمة خاصة لمقاضاة الجناة، وأحدثها هو القرار 1680 الذي يدعو إلى ترسيم واضح للحدود اللبنانية والعودة إلى إنشاء علاقات دبلوماسية بصورة شاملة.

ومن حيث الأساس، وسوية مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، تضع فرنسا نصب أعينها هدفين اثنين يرتبطان بالوضع القائم بين سوريا ولبنان؛ وهما: تحويل لبنان إلى لاعب أساسي لا مجرد طرف ثانوي في المنطقة، والهدف الثاني مد يد العون إليه لحسم مشكلاته الداخلية وتخفيف أعباء ديونه الضخمة.

ولم يعد سراً أن أجواءً تشاؤمية تخيم على مسار الجهود التي تبذلها فرنسا في الوقت الحاضر، إذ يبدو أن الأمد سيطول كثيراً بالصراعات السياسية داخل لبنان في وقت صارت فيه سوريا تستعيد نفوذها على المستوى الدولي بعد الضعف الذي ألـمّ بها قبلاً. ورغم ذلك، فماانفكت فرنسا تواصل العمل بجدية في هذا المجال داخل الأمم المتحدة بعامة ومجلس الأمن بخاصة؛ فالقضية اللبنانية – ولأسباب تاريخية – تندرج بين القضايا التي تتعامل معها فرنسا على صعيد ثنائي.

الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

لاريب في أن هذا الصراع، في المنظور الفرنسي حكومة وشعباً، يُعد الأقدم عهداً، والأعمق جذوراً، والأشد خطورة بين صراعات المنطقة أجمع أو حتى في خارجها، فهو حقاً يقف حائلاً دون الوصول إلى حلول لتلك الصراعات الأخرى.

وترقب فرنسا بقلق شديد نشوء أوضاع مثيرة للحيرة والارتباك تلقي فيها – من حين إلى آخر – تطورات وأحداث ليست في الحسبان بظلالها الثقيلة على مسار الصراع في المنطقة. ومن ذلك – على سبيل المثال – موت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أو رحيل رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، أو الانتخابات التي تجرى في كل من إسرائيل وفلسطين.

وفي حقيقة الأمر، فهذا صراع لا تجد فرنسا لنفسها فيه إلا هامشاً ضيقاً جداً للحوار والتحرك على المستوى الثنائي. فقد شاركت فرنسا، بوصفها دولة عضواً، في صياغة المبادرات التي أطلقها الاتحاد الأوربي، وفي عضوية "رباعية الشرق الأوسط" التي يشكل الاتحاد الأوربي أحد أطرافها الأربعة. كما أقرت فرنسا "خارطة الطريق" بعد أن أتيح لهذه

العملية أن تمضي قدماً خارج نطاق القرار 242 الذي رفضته إسرائيل بوضوح. وعلى أي حال، فالحقيقة التي تظل ماثلة للعيان أن صوت الاتحاد الأوربي مايزال خافتاً، ولا ينصت له إلا القليلون فقط.

ولقد بات واضحاً لفرنسا أن حلاً حقيقياً لهذا الصراع لن ينبع إلا من حوار سياسي مباشر بين إسرائيل وفلسطين، وما من مبادرة أحادية الجانب سيكتب لها النجاح ما لم تخضع للتحليل والنقاش المستفيضين في إطار مباحثات يجريها الطرفان. وقد جاءت الانتخابات الفلسطينية الأخيرة لتزيد صعوبة إجراء حوار كهذا، فضلاً عن أن قرار الاتحاد الأوربي بوقف المساعدات المالية لحكومة حماس الجديدة لم يكن قراراً حكيماً، نظراً إلى أن بلداناً أخرى، وانطلاقاً من دوافع أقل نبلاً، يمكن أن تقدم لها من المعونات ما يمكن أن يحل بديلاً عن المساعدات الأوربية. وعلاوة على ذلك، فإن من الخطأ الفادح أن نرفض نتائج انتخابات ديمقراطية، ونزعم، في الوقت نفسه، أننا نناصر بناء نظم ديمقراطية بكل مقوماتها في المنطقة.

العـــراق

اتخذت فرنسا موقفاً واضحاً لا لبس فيه حيال مسألة حرب العراق، رافضة الدخول طرفاً في التحالف الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية أو القبول بتحركاته وعملياته. ومع أن الإدارة الأمريكية، وانسجاماً مع استراتيجيتها الداعية إلى إشاعة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، تشعر بالارتياح كما يبدو إزاء هذه العملية التي أفضت إلى قيام برلمان عراقي منتخب، إلا أن هذا لا يرقى إلى حد إحلال الاستقرار في بلد يشهد أعمال عنف متزايدة أشبه ما تكون بحرب أهلية، ويتفتت أكثر فأكثر وفقاً لتقسيمات عرقية ودينية ومذهبية.

إن فرنسا على قناعة بأن منطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى عراق قوي. ولعل الصورة المثالية لهذه القناعة تتمثل هنا في عراق موحد بإدارة مركزية، وإن بدا هذا أشبه بحلم يستحيل تحقيقه. وإذا كان قيام عراق فيدرالي يبدو أمراً محتوماً لا سبيل إلى اجتنابه، فإن من

واجب القادة المعنيين أن يضمنوا أن الفيدرالية لن تتحول إلى مجرد واجهة خادعة للفوضى التي قد تنشب في داخل البلاد.

ولا خلاف على أن النتائج الإيجابية لا تتحقق إلا عبر حوار سياسي تشارك فيه الأطرف المعنية جمعاء، وتتفق في الرأي على الاحتكام إلى القوانين الدولية ومراعاة قوانين البلاد المحلية. ويبدو من المعقول هنا الافتراض بأن إعلاناً سيصدر في المستقبل عن انسحاب القوات الأجنبية برمتها من البلاد بحلول موعد عملي مقبول.

ولطالما آزرت فرنسا المبادرة التي أطلقتها الجامعة العربية بشأن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، إدراكاً منها بأن كل ما من شأنه أن يصعّب إجراء هذا الحوار السياسي أو يؤخره سيزيد الأجواء تشاؤماً. وإذ قررت فرنسا ألا تسير خلف المبادرة الأمريكية أو تنضم إلى ركب التحالف، بل أن تكرس مبدأ "تعددية الأطراف" في سياق الآليات التي تعتمدها الأمم المتحدة، فهي لا تريد صب الزيت على النار المشتعلة. وهي في كل الأحوال لم تكن ترجو على الإطلاق أن تشهد تداعي التحالف الذي تقوده أمريكا، فانهياره سيعني هزيمة الدول الغربية بأسرها. ومن هنا، فقد حرصت باريس على تفادي كل ما من شأنه إحراج واشنطن، بل إنها "تغاضت" سريعاً عن "العقوبة" التي أنزلها الأمريكان، حكومة وشعباً، بالشركات الفرنسية بعد شن الحرب في العراق.

أفغانستان

في أعقاب رحيل الروس من أفغانستان والقضاء على حركة طالبان، التحقت فرنسا بالتحالف الذي تزعمه حلف الناتو دونما تردد أو شكوك؛ نظراً لعلاقات الصداقة والتعاون الطويلة الأمد التي تجمع بين الفرنسيين والأفغان، حتى وإن طغى الطابع الرمزي كثيراً على هذه العلاقات.

وأياً تكن الحال، فقد وضعت فرنسا قرابة 200 جندي في العمليات الخاصة التي استهدفت القضاء على مقاتلي "القاعدة" وطالبان، كما أسهمت بألف جندي من قواتها

العسكرية في إطار قوات المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان (إيساف). بيد أن النتائج التي تحققت على الأرض بعد ثلاث سنوات جاءت غير مقنعة إلى حد كبير؛ فالدولة التي أعيد بناؤها مابرحت ترتكز إلى أسس هشة، وقد تفشى العنف والفساد في كل مكان منها. ومع ذلك، فإن مسألة الرحيل ليست واردة، فهذا من شأنه إنزال عواقب مؤلمة بالشعب الأفغاني. وعلى العكس من ذلك، فقد أضافت فرنسا ما يربو على 300 جندي فرنسي يتمركزون في كابول لتعزيز الأمن في المطار بخاصة، وفي عموم العاصمة بعامة، فيما تتوالى القوات الفرنسية تدريب أفراد الجيش الوطني الأفغاني، رغم أن هذه الخطوات تطبق بشيء من التردد حين تبدو الأوضاع في البلاد ميؤوساً منها. فقد تضاءلت كثيراً قوة الرئيس حامد كرزاي وحكومته، وبات السكان المحليون يضمرون العداء للقوات الأجنبية، ومظاهر الفساد وانعدام الأمن باتت شائعة على نطاق واسع، وغاب الدعم من جانب البلدان المجاورة كإيران وباكستان، مثلاً.

وإضافة لما تقدم، هناك الخلاف المتزايد – وإن كان في الخفاء – بين الفرنسيين والأمريكيين؛ فالحكومة الفرنسية لا تحبذ توسيع النطاق الجغرافي لمناطق عمليات فرق إعادة الإعمار الإقليمية التي مايزال يتعين عليها إثبات كفاءتها، ولا تؤيد إدماج قوات (إيساف) في عملية "الحرية الدائمة". وفوق هذا وذاك، يساور فرنسا، في جهة، القلق من أن إحلال قوات حلف الناتو بديلاً عن القوات الأمريكية ربما أفضى إلى تدني كفاءة الأداء العسكري بسبب ضعف مهنية قوات بعض الدول الأوربية نسبياً. وفي الجهة الأخرى، تشكك فرنسا في إمكانية تكليف القوات العسكرية تنفيذ عمليات مدنية كإعادة الإعمار ومهمات إغاثة إنسانية، بل وحتى مهام سياسية.

إيران

أعربت فرنسا عن استنكارها للكثير من التصريحات والتحركات الإيرانية الرسمية، ولاسيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ومكانة المرأة في المجتمع، ووجود إسرائيل. ومع أن فرنسا تؤمن بأن لإيران الحق في انتهاج أي سياسة داخلية تحظى بقبول شعبها لها بعد

إجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد، إلا أنها على خلاف مع إيران بشأن مسألة واحدة بعينها على قدر كبير من الأهمية؛ ألا وهي انتشار الأسلحة النووية والتي تحمل في طياتها خطر زعزعة الاستقرار لا في البلدان الخليجية فحسب، بل في سائر أرجاء العالم.

وفرنسا وظفت جهداً كبيراً في منع الإدارة الأمريكية من شن عملية ضخمة في إيران على غرار العملية العراقية، كما دعا إليها عدد من أركان هذه الإدارة، فبدت – أي فرنسا – وكأنها اقتيدت إلى حالة من التناقض الواضح مع موقفها السابق من حرب العراق. غير أن فرنسا إنما أرادت تأجيل اللحظة التي كان فيها مجلس الأمن سيناقش مسألة فرض عقوباته على إيران ويصوت عليها – في أعقاب تلقيه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الخصوص – أملاً في أن تؤتي ثمارها الجهود الدبلوماسية "الثلاثية الأطراف" التي كانت فرنسا قد أطلقتها مع كل من المملكة المتحدة وألمانيا (والتي اتسعت دائرتها فيما بعد بانضمام الصين وروسيا إليها).

إن ما سعت فرنسا إلى تفاديه هو تلك الضغوط القوية التي تمارس دونما ضرورة على الرئيس محمود أحمدي نجاد، والتي كانت ستدفع بكل أطياف الشعب الإيراني للإجماع على حشد صفوفها خلفه. وعوضاً عن ذلك، فقد ارتأت فرنسا أن التودد إلى الرئيس الإيراني من خلال طرح مقترحات مهمة ذات طبيعة اقتصادية عليه، مقرونة بحوافز أخرى، يمكن أن يعيد إيران إلى الحظيرة الدولية من جديد.

ولعل النجاح الذي حققته فرنسا وشريكتاها الأوربيتان قد تمثل في انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليهم وفي كسب شيء من الدعم من جانب الصين وروسيا. ومهما يكن من أمر، فليس واضحاً بعد مقدار ما ستحمله معها هذه المقترحات من ثقل وتأثير في مواجهة تأكيدات الرئيس الإيراني وتصميمه، وهو الذي يعلم كل العلم أن إيران – وبفضل الدعم الصيني المتواصل – لا تخشى كثيراً أي عقوبات محتملة تُفرض على بلاده، فهي أصلاً لم تعانِ كثيراً من جراء الحظر الذي ماتزال واشنطن تفرضه عليها منذ أمد ليس بالقصير.

استنتاجات

تتعامل فرنسا مع كل صراع من الصراعات التي تنشب في الشرق الأوسط بطريقة محددة وتبعاً للوضع الدولي السائد وطبيعة العلاقات التي تربطها بالبلدان ذات الصلة بالصراع. فهي أحياناً تتحرك على مستوى ثنائي (كما يحدث في لبنان والعراق)، أو ضمن مسار متعدد الأطراف، في أحيان أخرى. ومهما تكن الحال، فإن ثمة مواقف ومبادئ ثابتة أمست جزءاً لا يتجزأ من السياسة الفرنسية في هذا الشأن؛ وهي:

- تقوية سلطة القانون والالتجاء إلى الأمم المتحدة كآلية دولية ينبغي أن تكون لها الغلبة دائماً على نزعة الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية.
- إبداء التسامح حيال الشعوب والثقافات الأخرى واحترامها، والسماح لكل بلد من بلدان العالم ببناء "نسخته" الخاصة به من النظام الديمقراطي الذي يريده لنفسه.
- بذل جهود منتظمة ومتواصلة من أجل التوصل إلى حلول سلمية تفضي إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع.
- التحرك على نحو أكثر نشاطاً وفاعلية لتدعيم حضور الاتحاد الأوربي وإعلاء صوته.
- السعي لكسب دعم غالبية الدول العربية المعتدلة وتعاونها.
- تبني رؤية واقعية، وإعطاء الأولوية للأفعال بدلاً من إطلاق أقوال لا قيمة لها أو معنى.

ومع أنها تدرك جيداً ضيق هامش الخيارات والتحركات المتاحة في الشرق الأوسط، فلطالما وجدت فرنسا نفسها تقرع نواقيس الخطر أمام المنتديات الدولية المتعددة الأطراف، وهو ما يتسبب أحياناً في نشوب خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقييم هذا الوضع أو ذاك، أو حول الاستراتيجية المثلى الواجب انتهاجها في التعامل مع هذا الصراع أو ذاك.

وفي الوقت الذي تأمل فيه فرنسا من أوربا التحدث بصوت أعلى، وتخطي حواجز الشك والتشاؤم، فإن سياستها - من حيث الجوهر - تقوم على الحفاظ على وجودها وتأثيرها. والأمل معقود على أن السياسة الفرنسية ستفضي في آخر الأمر إلى إحلال السلام والاستقرار، برغم ما واجهته من تعطيل وإحباط وإخفاق. وتعي فرنسا تماماً أن تحركاتها ونشاطاتها ذات الصلة بالصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط تمثل عاملاً حاسماً في صياغة صورتها على الصعيد العالمي.

الفصل الثالث

السياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في الخليج

فتيحة دازي ـ هني

على الرغم من وفرة المصادر والإشارات التي تتناول الروابط التاريخية المشتركة ما بين فرنسا والعرب، فإن الحضور الفرنسي في منطقة الخليج يبدو محدوداً إلى حد بعيد إذا ما قورن بحضوره في شمال أفريقيا وبقاع المشرق؛ ولنا أن نعزو هذا في المقام الأول إلى الوجود البريطاني القوي في المنطقة بقصد ضمان أمن الملاحة البحرية على الطريق إلى الهند إبان القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وفي أعقاب أزمة قناة السويس عام 1956، قطعت دول عربية كثيرة - كالمملكة العربية السعودية مثلاً - علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا التي كان غيابها عن المنطقة كلياً تقريباً حتى وضعت حرب استقلال الجزائر أوزارها عام 1962. بيد أن العلاقات الفرنسية ـ العربية شهدت بعد ذلك تحسناً مطرداً؛ ففي العام نفسه كانت سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية قد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع باريس، تلاها العراق عام 1963، ومصر عام 1964. ثم جاء الموقف الفرنسي خلال الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967 وانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج عام 1971 ليفضيا إلى إحياء الحضور الفرنسي في هذه المنطقة. وخلال عقد السبعينيات عكفت باريس على صياغة خطوط مركزية تفصيلية لسياسة فرنسية حيال العرب، وهي التي اهتدت الدبلوماسية الفرنسية بها طوال السنوات الثلاثين الماضية تأسيساً على ركيزتين أساسيتين:

- ترسيخ صورة فرنسا كقوة غربية مستقلة، وكبديل عن كل من بريطانيا العظمى حتى عام 1972، والولايات المتحدة الأمريكية من بعد. وما سمي "مبادرة السياسة العربية الشاملة لفرنسا"، والتي أطلقها الرئيس ديجول عام 1967، مابرحت ماثلة في الذهن العربي، بل وأزالت ذكريات حربي السويس والجزائر.

- تأكيد قوة فرنسا كدولة غربية قادرة على إنتاج تقنيات متطورة في الكثير من المجالات بما فيها الطاقة، فضلاً عن إمكانياتها العسكرية والنووية التي يمكن أن تشكل ثقلاً مضاداً إزاء دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ومن هنا، تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى السوق الأكبر أهمية لصناعات الأسلحة الفرنسية، وفي إطار العلاقات الفرنسية – الخليجية، مايزال هذا البعد بالذات قائماً حتى يومنا هذا.

ولأنها تشكل امتداداً لمنطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ فقد اكتسبت المنطقة الخليجية أهمية قصوى، سواء في المنظور الفرنسي بخاصة، أو الأوربي الأوسع نطاقاً بعامة. فعلى الصعيد الاقتصادي، يشكل نصيب الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته 40٪ من إجمالي الحركة التجارية ما بين الاتحاد الأوربي والدول العربية. وثمة أسباب عدة تجعل الخليج منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لفرنسا، ومنها:

- أن هذه المنطقة – التي تضم 60٪ من الاحتياطيات النفطية المعروفة في العالم – مابرحت المصدر المتبقي الأبرز للمواد الهيدروكربونية الرخيصة الثمن في إطار اقتصاد كوني مايزال النفط يشكل ركيزته الأساسية. ففي عام 1990، كانت منتجات الطاقة قد شكلت ثلثي واردات فرنسا من العالم العربي؛ وبصفتها المصدِّر الأكبر، فإن المملكة العربية السعودية تزود فرنسا في الوقت الحاضر بما يقرب من 30٪ من مشترياتها من النفط الخام.

- أن الخليج يشكل أيضاً سوقاً ضخمة لصادرات الأسلحة الفرنسية، سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل.

- أن ستة ملايين مسلم أو يزيدون – معظمهم جاء من شمال أفريقيا – يعيشون اليوم في فرنسا. وفي الجهة الأخرى، تشغل المملكة العربية السعودية، التي تقع فيها اثنتان من أهم الأماكن الإسلامية المقدسة الثلاثة، موقع المركز في العالم الإسلامي. ومن هنا، فإن الرياض كانت وماتزال تلعب عبر المنظمات والمؤسسات الإسلامية دوراً مؤثراً – وإن لم يكن صريحاً – في العلاقات ما بين الجمهورية الفرنسية والمسلمين الفرنسيين.

وعلى أية حال، فإن التجربة الفرنسية في منطقة الخليج ماتزال حديثة العهد تماماً، مقارنة بوجودها التاريخي التقليدي الطويل الأمد في شمال أفريقيا والشرق الأدنى (لبنان وسوريا).

وبتعقب بدايات مسار الدور الفرنسي المعاصر في منطقة الخليج العربي، فإن لنا أن نحدد ثلاث مراحل رئيسية في هذا الشأن؛ ففي المرحلة الأولى كانت المصالح الاقتصادية والدفاعية الفرنسية مرتبطة بالعلاقات الفرنسية – الإيرانية القوية إبان العهد البهلوي (في عقدي الخمسينيات والستينيات). ومع ذلك، وبرغم ما خلفته الثقافة واللغة الفرنسية من تأثير على النخب الإيرانية وقتذاك، فقد كانت العلاقات الفرنسية – الإيرانية أقل تطوراً خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. وربما نشأ هذا الوضع نتيجة للحلف الاستراتيجي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية مع شاه إيران حتى اندلاع الثورة الإيرانية، والدعم الذي قدمته فرنسا للعراق خلال الأعوام اللاحقة.

واتسمت المرحلة الثانية بشيوع مظاهر التعاون القوي مع العراق على الصُّعد الثقافية والتعليمية والدفاعية في أواخر السبعينيات وطوال فترة الثمانينيات.

وفي المرحلة الثالثة شهد الحضور الفرنسي العسكري، على الصعيدين الدفاعي والأمني، في منطقة الخليج منعطفاً مهماً في أعقاب حرب الخليج عام 1991؛ فقد عززت فرنسا حينذاك أواصر تعاونها العسكري مع دول مجلس التعاون إلى حد بعيد، فتحولت بذلك إلى أحد أكبر الموردين الغربيين للخبرات العسكرية والأسلحة المتجهة إلى المنطقة الخليجية. وفي واقع الحال، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية تندرج في قائمة شركاء فرنسا الخمسة الكبار في الميدان الدفاعي، وفقاً لحجم المعدات العسكرية المستوردة ومستوى التعاون الدفاعي. وبناءً عليه، فإن النهج الدفاعي والأمني الذي اتبعته فرنسا في الخليج قد اشتمل على ما يأتي:

- تنامي الاهتمام الفرنسي بدول مجلس التعاون في مطلع عقد السبعينيات.

- التعهدات الفرنسية حيال أمن الخليج في فترة التسعينيات.
- تعدد مستويات التعاون العسكري والأمني مع دول المجلس.

وتسلط الملاحظات الآتية الضوء على الرغبة المتصاعدة في تأسيس مقاربة سياسية أوربية تعتمد حيال دول المجلس على صعيد الشؤون الأمنية والدفاعية الخليجية، وما قد يعتري هذه المقاربة من نقاط قوة وضعف على حد سواء.

اهتمام فرنسي متزايد بالتعاون الأمني مع دول الخليج

بدءاً من مطلع عقد السبعينيات، شرعت كل من فرنسا والمملكة العربية السعودية في تطوير علاقاتهما. وفي عام 1997، أطاحت الثورة الإيرانية بالشاه ليمتد الإحساس الشديد بالصدمة حتى شبه الجزيرة العربية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، استولت عناصر إسلامية متمردة على الحرم المكي في مكة المكرمة مهددة بذلك سلطة الدولة السعودية. وقد جاء نجاح التدخل الفرنسي لتحرير الحرم ليسهم في مساعدة الفرنسيين على ولوج ما كان يُعد سابقاً مناطق نفوذ أنجلو - سكسونية خاصة. ومهما يكن، فقد أجبرت حركة التمرد هذه المملكة العربية السعودية على بناء أجهزة أمنية محلية تابعة لوزارة الداخلية. ولتحقيق هذا الغرض، طلب السعوديون من فرنسا التعاون معهم؛ وهو ما أسفر عن تشكيل لجنة مشتركة والتوقيع في عام 1980 على اتفاق توافق فرنسا بموجبه على تدريب الأجهزة التي أنشئت حديثاً وتزويدها بالمعدات اللازمة. ولم يمض وقت قصير على ذلك حتى أبرمت فرنسا مع المملكة عدة اتفاقيات للتعاون العسكري، بما في ذلك عقد صفقات تسليحية، منها عقد الصواري 1– Al-Sawari-1 الموقع في تشرين الأول/ أكتوبر 1980 والذي يقضي بتجهيز المملكة بأربع فرقاطات من طراز مدينة Madina وسفينتين لتزويد الوقود.

ومنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حرصت فرنسا على إقامة علاقات خاصة معها في عهد (المغفور له) الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. ومع حلول عام 1971

وجدت دولة الإمارات نفسها محتجزة بين إيران والمملكة العربية السعودية الحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية والركيزتين الأساسيتين اللتين تستند إليهما الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وفي ذلك الحين، لم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة تواجه نزاعاً حدودياً مع المملكة فحسب، بل كانت أيضاً تواجه احتلالاً إيرانياً أيضاً لثلاثٍ من جزرها الرئيسية الواقعة في الخليج العربي؛ وهي جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وما كان الشيخ زايد يود رؤية مصالح بلاده وهي تقدم قرابين على مذبح "رقعة شطرنج" السياسة الأمريكية، مثلما لم يرد التقرب أكثر فأكثر من الاتحاد السوفيتي، وهو الإحساس الذي كانت تشاطره إياه وقتئذٍ دول الخليج جميعاً. لذلك، فقد توجه إلى قوى خارجية أخرى طلباً للدعم والإسناد لمساعدته في تأسيس دولة الاتحاد الفتية وبناء قواتها المسلحة. ولم يكن اللجوء إلى بريطانيا العظمى وارداً؛ نظراً لانعدام الثقة بين البلدين في ظل التاريخ المشترك الذي يجمعهما. وهنا، وبفضل سياستها المستقلة، بدت فرنسا الشريك الأصلح لدولة لإمارات العربية المتحدة، فتم في التاسع والعشرين من أيار/ مايو 1977 توقيع اتفاقية للتعاون العسكري والفني بين باريس وأبوظبي.

ومنذ أن حصلت دولة قطر على استقلالها، كان لفرنسا أيضاً حضور اقتصادي وعسكري بارز فيها؛ ففي عام 1974 أبرمت فرنسا وقطر اتفاقية للتعاون الاقتصادي فيما بينهما، وتلا ذلك توقيع اتفاقية أخرى للتعاون الثقافي والعلمي. وكانت شركة (توتال) النفطية الفرنسية في مقدمة الشركات الأجنبية التي استثمرت أموالها في حقل الغاز الشمالي القطري؛ أحد أكبر حقول الغاز أهمية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت فرنسا في بناء القسم الأعظم من القدرات الدفاعية لقطر التي حرصت، من جانبها، على توجيه استثماراتها نحو فرنسا، وبخاصة القطاع المصرفي فيها.

هذه الدول الثلاث كانت وقتذاك تمثل مركز الاهتمام الرئيسي للإسهامات الأمنية والدفاعية الفرنسية في شبه الجزيرة العربية، بينما كانت كل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين ودولة الكويت ماتزال غائبة عن دائرة التعهدات الأمنية والعسكرية الفرنسية.

التعهدات الفرنسية حيال أمن الخليج في التسعينيات

كانت لفرنسا قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990 ثلاثة مواقع قوية في منطقة الخليج؛ وهي العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. غير أن باريس خسرت العراق، أفضل حلفائها، بسبب مشاركتها في عملية (عاصفة الصحراء) ضمن التحالف الذي قادته واشنطن، يدفعها إلى ذلك اعتقادها بأنها، وبسبب مصالحها الكونية والإقليمية، لا مناص أمامها غير إيجاد موطئ قدم لها هناك لا لغرض حماية أمن منطقة الخليج فحسب، بل والإسهام أيضاً في أي ترتيبات تتخذ مستقبلاً في الشرق الأدنى.

دروس من حرب الخليج

جاءت المشاركة الفرنسية في حرب الخليج الثانية (1990-1991) لتمثل آخر أهم المبادرات الوطنية الفرنسية ولتعزز البعد الأوربي في سياسة فرنسا الخارجية. فقد عجزت أوربا مجتمعة عن بناء قوة عسكرية مشتركة - من خلال الاتحاد الأوربي - بغية الانضمام إلى التحالف الذي شكلته واشنطن. من هنا، فإن مشاركات الدول الأوربية فرادى، وعدم تجانس قدرات القوات العسكرية المشاركة، دفعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتكار إدارة عمليات ما بعد الحرب لنفسها. ولعل رغبتها في تفادي تهميشها كانت من بين الدوافع التي وقفت وراء قرار فرنسا الالتحاق بركب التحالف بقيادة واشنطن. فحين غدا واضحاً أن لا مفر من الحرب، رغم محاولات الوساطة المتعددة، قررت فرنسا لعب دور فاعل فيها من خلال الزج بفرقة داجو Daguet Division المتمركزة في المملكة العربية السعودية. فضلاً عن أنها - أي فرنسا - لم تشأ أن ترى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وهما تكسبان الحرب وتصنعان السلام في غيابها. بيد أن مشاركتها هذه ضد العراق تسببت في إضعاف رسالة التضامن مع العالم العربي والتي ظلت ولسنوات عديدة إحدى ركائز السياسة الفرنسية. ويرى مراقبون عرب أن إسهام فرنسا في هذا التحالف يعد تدميراً للذات وتقويضاً للوجود الفرنسي في منطقة الخليج، برغم الاتفاقيات الدفاعية التي كانت قد أبرمتها مع كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر. غير أن

الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران كان قد أكد على أن وقوف المؤسسة العسكرية الفرنسية في وجه حليفها القديم قد أتاح لفرنسا الحفاظ على موقعها بين دول العالم الكبرى.

وعلى الرغم من مشاركة فرنسا في التحالف السالف الذكر، فإن ضعف قدرات جيشها[1] - خلال الحرب وما بعدها - قد تسبب في إضعاف مواقفها، وإن كانت قد عقدت اتفاقيات دفاعية عدة مع دول خليجية خلال الفترة بين العامين 1992 و1995.[2]

الموقف الفرنسي في الخليج

ما إن اندلعت حرب الخليج حتى تحول مفهوم الخطر والتهديد إلى قاسم مشترك توحدت عليه مواقف دول مجلس التعاون جميعاً، إذ لم يكن بينها من يمكنه الوثوق بقدرات أي من القوى العربية الإقليمية، كمصر وسوريا مثلاً، لضمان أمنها. ولهذا السبب، فإن "إعلان دمشق" في آذار/ مارس 1991، الذي أطلق تحالفاً بين دول المجلس وسوريا ومصر هدفه حماية أمن الخليج، لم يكن ذا جدوى تذكر. فما كانت دول الخليج لتسمح للقوات المصرية والسورية بالانتشار على أراضيها خشية محاولات تستهدف زعزعة استقرارها يتولى تنظيمها من يسمون بـ "حماتها". ومن هنا، وبانتهاء عام 1992، فقد طُلب إلى كل من القوات السورية والمصرية المتمركزة في دول الخليج - وفي الكويت تحديداً - الرحيل. وفي تلك المرحلة، آثرت دول مجلس التعاون قاطبة ربط متطلبات أمنها بقوى خارجية، ومنها بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدفاعية بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها.

وعلى أية حال، فقد أمكن لفرنسا، التي لم يسبق لها الدخول في اتفاقيات دفاعية، أن تعقد اتفاقيات كهذه مع دولة الكويت (في آب/ أغسطس 1992)، ودولة قطر (في الشهر نفسه من عام 1994)، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة (كانون الثاني/ يناير 1995)، والتي عُدت - أي الاتفاقيات - التزاماً استراتيجياً من جانبها حيال المنطقة تأمل فرنسا أن

يدر عليها عائداً اقتصادياً مجزياً لقاء ما اعتبرته موقفاً سياسياً قوياً من جانبها. غير أن اشتداد حمى المنافسة من جانب قوى غربية أخرى للاستحواذ على حصص في السوق الإقليمية، واقتران ذلك بظهور تحديات اقتصادية جديدة أمام دول الخليج جميعاً، كشف النقاب عن بعض العيوب ونقاط الضعف في المقاربة التي تبنتها فرنسا للتعامل مع السوق الخليجية. فقد أساءت فرنسا تقدير أهمية سياسات وبرامج "المبادلة" التي وضعتها غالبية دول الخليج، فكان أن تسبب نقص خبرتها بهذا الميدان في إلحاق الضرر بمصالحها هناك، ولاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولم تمض سوى سنوات قلائل حتى أمكن لدولة الكويت إبرام العديد من الاتفاقيات الدفاعية مع جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن - الولايات المتحدة الأمريكية(1991) وفرنسا (1992) وروسيا (1993) - بل وسعت إلى إقامة علاقات دفاعية مع الصين التي عُرفت بامتناعها تقليدياً عن الدخول في اتفاقيات مثل هذه. وفي باريس، وجد البعض في عقد اتفاقية دفاعية مدتها عشر سنوات تحركاً استراتيجياً يؤكد التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها لضمان الأمن الإقليمي في الخليج. وكانت فرنسا تأمل أيضاً أن يعوضها انفتاح السوق الكويتية عن خسارة شريكها العراقي. ومع ذلك، فإن حجم التعاون بين البلدين مابرح متدنياً مقارنة بنصيب كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من هذه السوق. ويبدو أن الكويتيين مازالوا يتوخون الحذر في تعاملهم مع فرنسا بسبب تعهداتها السابقة للعراق.

وحتى عام 1995، وبصفتها أحد مجهزي قطر الرئيسيين بالسلاح، كان نصيب باريس من ترسانة الأسلحة القطرية قد بلغ قرابة 85٪، وكانت قطر قد أبرمت من قبل اتفاقاً دفاعياً مع كل من واشنطن عام 1992، وباريس عام 1994.

وفي حزيران/ يونيو 1995، تولى زمام السلطة في قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بديلاً عن والده أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، فسارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج الأخرى إلى الاعتراف بالأمير الجديد. جاء هذا الحدث ليشكل

منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات الفرنسية - القطرية؛ إذ توجه الحاكم الجديد إلى واشنطن. وحتى بلوغ العملية السلمية طريقاً مسدودة، كانت قطر من بين أول دول الخليج التي تجري مباحثات علنية مع الإسرائيليين. وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تحولت قطر إلى موقع محوري لتنفيذ التعهدات العسكرية الأمريكية، مع اتخاذ القيادة المركزية الأمريكية من العاصمة الدوحة مركزاً لها. وعلى الرغم من احتفاظ أواصر التعاون الأمني والعسكري بين قطر وفرنسا بمتانتها، إلا أن الوضع تغير الآن بانتقال فرنسا من موقع القوة العسكرية الخارجية المهيمنة الذي كانت تشغله في قطر من قبل إلى موقع القوة البديلة للوجود العسكري الأمريكي.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فهي الأقل ميلاً بين دول المجلس نحو واشنطن، فهي حتى أيار/ مايو 1998 كانت ملتزمة باتفاقيات التعاون العسكري التي أبرمتها مع فرنسا بالدرجة الأولى، على الرغم من الدور الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج (1990-1991) والضغوط التي مارستها عليها. ويبلغ نصيب باريس من ترسانة الأسلحة الإماراتية - بصفتها المورد الرئيسي لها - ما نسبته 70٪ تقريباً. وقد توصل البلدان إلى اتفاقية إطارية حول إجراء مناورات وتدريبات مشتركة دخلت القوات الفرنسية بمقتضاها في 22 شباط/ فبراير 1992، وعلى مدى خمسة أيام، في مناورات مشتركة أقيمت في دولة الإمارات العربية المتحدة للتدرب عملياً على مهام القوات الخاصة والعمليات التي تنفذ ضد الدبابات. وفي عام 1993، جاءت صفقة شراء 396 دبابة من طراز (لوكليرك) و40 مركبة بقيمة 22 مليار فرنك - بدلاً من دبابات M1A2 الأمريكية - لتشكل هزيمة للولايات المتحدة الأمريكية ولتعزز دور فرنسا كأكبر موردي الأسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فإذا كان هذا العقد قد أنقذ مجموعة صناعات الأسلحة البرية الفرنسية من الإفلاس، فإنه قد يتسبب في آخر الأمر - وكما هو متوقع - بخسارة تصل إلى 2 - 3 مليارات فرنك؛ بسبب تدني غطاء سعر الصرف نظراً إلى أن قيمة الصفقة قد احتسبت بالدولار الأمريكي.

وفي عام 1995 أبرمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اتفاقيتين للتعاون الدفاعي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وبعد مضي أربع سنوات على ذلك، ومع التوقيع في واشنطن في نيسان/ إبريل 1999 على عقد ضخم لشراء 80 طائرة من طراز F-16، غدا واضحاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تحولت إلى أول ساحات الصدام بين موردي السلاح الفرنسيين والأمريكيين.

وفي أعقاب حرب الخليج، بدا أن العلاقات الفرنسية – السعودية لم تشهد تغيراً يذكر، وهي التي قامت أساساً ولسنوات طويلة على مبدأ "النفط مقابل السلاح". فالمملكة العربية السعودية، ولأسباب محلية، لم تدخل على الإطلاق طرفاً في اتفاقية دفاعية مع أي من حلفائها، كما أن النظام السعودي حاول مع انتهاء حرب الخليج أن يسبغ على نفسه قدراً أكبر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال ما عُرف بـ "مذكرة النصيحة" – وثيقة نشرت عام 1992 وحملت توقيعات عدد من كبار علماء المملكة المعروفين تقليدياً بموالاة النظام – تقدمت قوى المعارضة الإسلامية بمطالب عدة، من بينها إصلاح القوات المسلحة وتنويع مصادر تجهيزها بالأسلحة. وفي ضوء المصاعب والمشكلات التي أحدثتها السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، عادت فرنسا لتعلق الآمال على تمتين علاقاتها مع المملكة.

فرنسا ومجلس التعاون: تباين مستويات التعاون العسكري والدفاعي

من بين سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مستوى التعاون العسكري الفرنسي مع دولة الإمارات العربية المتحدة هو الأكثر تطوراً تليها دولة قطر في المرتبة الثانية، فبمقتضى الاتفاقيات الدفاعية المعقودة معهما تلتزم فرنسا بالدفاع عن سيادة هاتين الدولتين. أضف إلى ذلك أن المناورات والمباحثات العسكرية الاستراتيجية المنتظمة الرفيعة المستوى إنما تنفذ عبر اللجان العسكرية المشتركة التي تشكل البنى الأساسية المقامة بموجب هذه الاتفاقيات الدفاعية الثنائية.

وحتى لو كانت هاتان الدولتان قد اختارتا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر إعطاء الأولوية للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العلاقات القوية الحميمة التي تربطهما بفرنسا ستظل تشكل عاملاً حاسماً في الميدان الأمني والدفاعي.

وعلاوة على ما تقدم ذكره، فإن التعاون الدفاعي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي قويت دعائمه إلى حد كبير بفضل برنامج "المبادلة"، قد فتح آفاقاً جديدة للتعاون في ميادين اقتصادية واستراتيجية جديدة. وعلى أن التعاون الدفاعي الثنائي كان قد بلغ ذروته إبان عقد التسعينيات، فإنه يواجه اليوم منافسة حامية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذا، فقد أتاح لصناعات فرنسية رئيسية تعمل في قطاعات أخرى – كالمياه والكهرباء والنقل والاتصالات والصحة والتعليم – تصدير خبراتها وخبرائها الأكفاء، بهدف الإسهام في تطوير قدرات الشركات المحلية.

وإذا كانت دولة قطر قد تحولت إلى الدولة الخليجية المحورية على صعيد الوجود العسكري الأمريكي منذ عام 2002، فإنها مابرحت تعتمد على الخبرات الفرنسية فيما يتعلق ببناء أجهزتها الأمنية الداخلية بقيادة ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وحتى يومنا هذا، فإن فرنسا تقع في صلب عملية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية القطرية بفضل قدرتها على تشكيل وتدريب مؤسسات قطرية مماثلة لنظيراتها في فرنسا.

وإلى جانب هذا وذاك، وعلى صعيد برامج وعمليات إعادة بناء الدول، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر هما الأوثق صلة بين دول مجلس التعاون من حيث مستوى التأثير المباشر الذي تحققه الخبرات والقدرات العسكرية الفرنسية. فقد لعب جيشا الدولتين الجديدين دوراً بارزاً في عملية التحديث التي يشهدها كلا البلدان، إذ جرى توظيفهما كأداتين رئيسيتين على طريق تحويل الكيانات القبلية المجزأة إلى دول عصرية، فأصبحا بذلك يشكلان جوهر هذه الدول الحديثة العهد بالوحدة والسيادة وبدعم من التمثيل الواسع النطاق للقبائل فيها. ولا ننسى هنا دور هذه الجيوش كقوى تقليدية أساسية في إضفاء الشرعية على العائلات الحاكمة في هذه الدول. وبناء على هذا، فإن كلتا

الآليتين المتبعتين في ميدان الثقافة السياسية السائدة محلياً، وإدخال معدات ومنظومات عسكرية حديثة في الخدمة، قد ساعدت في بناء دولتين عصريتين في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، وبدعم من المساعدات العملية المتطورة من جانب قوى خارجية.

ومنذ التوقيع على أول عقد معها عام 1982، أضحى التعاون مع المملكة العربية السعودية ينطلق من تنفيذ صفقات كبرى لتزويدها بالمعدات العسكرية الفرنسية، إضافة إلى برامج تدريب الضباط السعوديين، وفي مقدمهم ضباط سلاح البحرية السعودية الملكية. وعلى الرغم من اقتصاره على العقود العسكرية حتى الآن، فقد تطور هذا التعاون الثنائي إلى شراكة استراتيجية في مجالات حساسة كالحرب الإلكترونية وتدريب القوات الخاصة. وجاءت الزيارتان الرسميتان التي قام بهما الرئيس الفرنسي جاك شيراك (في تموز/ يوليو 1996 وآذار/ مارس 2006) لتعززا أسس هذا التعاون العسكري الثنائي. كما أن رغبة المملكة القوية في تطوير التعاون الأمني على صعيد محاربة الإرهاب قد أسهمت هي الأخرى في تقوية الشراكة القائمة بين البلدين، والتي باتت تشتمل على التعاون بين الأجهزة الاستخبارية وتدريب عناصرها.

ولنا أن نضيف إلى ما سبق أن المملكة العربية السعودية، بفضل مواردها المالية الهائلة وقرارها تطوير أجندة إصلاحاتها باتجاه خلق فرص عمل للقسم الأعظم من قطاع الشباب فيها، صارت تتجه في الوقت الحاضر نحو الانتفاع من برامج "المبادلة" في مجال العقود العسكرية، كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد المنصرم.

دولة الكويت هي الدولة الخليجية الأخرى التي تشارك فرنسا قدراً كبيراً من الاتفاقيات والتعهدات العسكرية في مجال المناورات المشتركة الثنائية الطابع، وكما ينعكس هذا في المناورات التي تجرى مرة كل أربع سنوات تحت مسمى "لؤلؤة الغرب". ويرتكز التعاون العسكري بين البلدين على اتفاقية عام 1992 التي أبرمت في أعقاب التعهد الذي قطعته فرنسا على نفسها بتحرير الكويت خلال حرب الخليج عام 1991. غير أن هذا التعاون، وخلافاً لما هي عليه الحال مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة

العربية السعودية، لم يفضِ إلى عقد صفقات عسكرية كبيرة؛ بسبب الحضور الطاغي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ورغم هذا، فإن أصبح التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية يشكل العنصر الجوهري في السياسة الدفاعية الكويتية، فإن رغبة حكام البلاد في تطوير تعاونها الثنائي مع فرنسا، أمنياً ودفاعياً، إنما يعكس تطلعهم إلى تنويع مرتكزات نظامها الأمني في وجه دوامة العنف الخطيرة التي مايزال العراق غارقاً فيها.

فقد جرى التوقيع في باريس على الصيغة المعدّلة للاتفاقية الفنية لعام 1993 خلال زيارة أمير الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2006، كما أن التعاون الاستخباري المتزايد بين البلدين قد اكتسب أهمية كبيرة في تمتين أواصر التعاون الدفاعي والأمني بينهما.

ويظل مستوى التعاون العسكري بين فرنسا وكل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين هو الأضعف في المنطقة، والذي يعزى في المقام الأول إلى الوجود البريطاني التاريخي ويتجلى بأوسع صوره في طبيعة السياسات الأمنية والدفاعية لهاتين الدولتين.

الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط وحقبة ما بعد 11 سبتمبر

تسبب إعلان الحرب على الإرهاب إثر هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية في نشوء توترات وصراعات كبرى في منطقة الشرق الأوسط؛ ففي الوقت الذي تحولت فيه الحرب في أفغانستان - لإطاحة نظام طالبان - إلى قضية نبيلة تحظى بدعم جماعي من المجتمع الدولي برمته، فإن الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003 أحدثت تصدعاً كبيراً في صفوف المجتمع الدولي، وفرضت طوقاً من العزلة على السياسة الأمريكية الجديدة الرامية إلى إعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط.

وفي أعقاب النجاحات السريعة التي تحققت في العراق، كان على إدارتي بوش الأولى والثانية دفع ثمن باهظ يرجع في أحد أسبابه إلى غياب أجندة سياسية مقبولة لدى العراقيين، ومن جانب آخر يرجع إلى الأخطاء التي ارتكبها القادة العراقيون الذين كان

يؤمل منهم إشاعة السلام والوفاق في الدولة العراقية الجديدة وضمان الأمن فيها. ثم جاء إخفاق الإدارة الأمريكية في تحقيق الأمن في العراق ليضر بصورتها كقوة عظمى ينبغي أن تكون قادرة على إحلال الاستقرار في منطقة استراتيجية كهذه.

إن الوضع السائد في العراق اليوم أبعد بكثير من أن يوصف بالمستقر، والعكس هو الصحيح بسبب استمرار حالة الفوضى فيه الناجمة عن تزايد مظاهر الاستقطاب وأعمال العنف المتبادلة بين الطائفتين الشيعية والسنّية. ويتجلى هذا الوضع للعيان في صورة دولة عراقية شبه مفككة نال فيها إقليم كردستان – كما هو واضح – حكماً ذاتياً، ونزاع حول هيمنة الطائفة الشيعية على الحكومة، وتهميش صريح للسنة باستثناء الأكراد منهم.

وفي أعقاب إسقاط نظامي طالبان وصدام حسين في أفغانستان والعراق، واجهت السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط حصيلة معاكسة أخرى؛ تتمثل في ظهور إيران كقوة إقليمية في المنطقة على نحو يصعب التحكم فيه، حتى تحولت إلى أحد أكبر اللاعبين المستفيدين من سياسة "إعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط" الأمريكية.

السياسة الأمريكية الجديدة والمكاسب الإيرانية

لم يكن تعاظم قوة إيران إقليمياً غائباً عن ذهن الإدارة الأمريكية حين عقدت العزم على الإطاحة بصدام حسين، ولاريب في أنها وضعت في حساباتها الخطر الكامن في تحول إيران إلى القوة الإقليمية المهيمنة في منطقة الخليج. ووفقاً للتقييم الذي أجرته إدارة بوش عام 2005، فإن النظام الإيراني المحافظ الحاكم كان وقتذاك يلفظ أنفاسه الأخيرة، معتبرة أن عودة هاشمي رفسنجاني إلى السلطة أمر مسلّم به، وهو الزعيم البراجماتي الراغب في عقد صلح مع واشنطن.

الحجة الأخرى التي ساقتها الإدارة الأمريكية ارتكزت على الاختلاف في طبيعة المذهب الشيعي في العراق عن نظيره في إيران،[3] وهي بذلك إنما تريد تعزيز الرأي القائل بأن تغيير النظام في العراق يمكن أن يفضي إلى إقامة مركز شيعي ثان ينافس إيران. غير أن

انتخاب محمود أحمدي نجاد المحافظ المتعصب قوض جميع السيناريوهات التي وضعتها واشنطن لتغيير النظام في إيران. بل إن الرئيس الجديد بدا حريصاً على إعادة الروح للأيديولوجيات الثورية والتوجهات المتطرفة التي شاعت في المراحل المبكرة من عمر الجمهورية الإسلامية.

وعلى أية حال، فإن التدخل الأمريكي في العراق (ونشر قوات غربية هناك لفترة طويلة من الزمن) قد أعاد رسم معالم البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط على نحو يكاد يكون دائمياً. فبالإضافة إلى أنه أسقط نظام صدام حسين في أول نتائجه، فقد أدى إلى فرض طوق محكم على بلدان تتخذ تقليدياً مواقف عدائية ضد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن بينها – على سبيل المثال لا الحصر – سوريا وإيران.

وثمة عوامل عدة تقف وراء تحول إيران إلى المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي، لا فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحسب، بل كذلك بالنسبة لدول الخليج المتاخمة؛ ومن هذه العوامل: الدعم الاستراتيجي التقليدي الذي تقدمه إيران لحزب الله في لبنان، وتطلع إيران للاحتفاظ ببرنامجها النووي وتطويره، والنفوذ القوي الذي تفرضه على الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية في العراق، والخطاب المعادي لإسرائيل الذي يتبناه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد.

ضعف التحالف الأمني لمجلس التعاون بفعل آثار السياسة الأمريكية الجديدة

تسبب نشوء هذه البيئة الجيوسياسية الجديدة في توسيع الهوة الفاصلة بين هذه الدولة أو تلك من دول مجلس التعاون. ابتداءً، فدول المجلس الصغيرة تعتبر المظلة الأمنية الأمريكية هي العامل الحاسم فيما يتعلق بحماية سيادتها وأمنها. ومع أنها لا تؤيد المشروع الأمريكي الرامي إلى إعادة تنظيم أوضاع الشرق الأوسط، إلا أنها ماضية – كما يبدو – على طريق التكيف مع الوضع الجديد، ولعل أسرعها تحركاً بهذا الاتجاه هي دولة الكويت وذلك منذ تحريرها عام 1991، فيما تتحرك نظيراتها بوتيرة أبطأ حتى الساعة، بعد أن تبنت خيارات

أخرى بهدف الحفاظ على أمنها. ومع ذلك، فإن الواقع الراهن يضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع القوة المهيمنة التي يمكن أن تتكفل بالدفاع عن أمن هذه الدول.

لذلك، فإن إحساس دول الخليج بالاستسلام فيما يتعلق بالحماية الأمريكية صار يمهد الطريق أمامها لتحقيق اندماج أكبر في الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل خير شاهد على هذا هو الخطط الرامية لإدماج دول الخليج العربي الصغيرة الأربع في (مبادرة اسطنبول للتعاون) الداعية للارتقاء بمستوى التعاون الأمني الثنائي بين دول حلف الناتو والشرق الأوسط، والتي كانت قد أطلقت أثناء قمة اسطنبول في حزيران/ يونيو عام 2004.

وهكذا فقد جرى إدخال كل من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر أطرافاً في هذه المبادرة الأمنية – التي رفضت المملكة العربية السعودية الانضمام إليها – كضمانة إضافية للحفاظ على أمنها. وهذه الدول الصغيرة – المحاطة بدول أكبر وأقوى سبق لها أن كشفت عن نوايا تسلطية – ربما اعتبرت أن في صالحها ومن أجل ضمان بقائها الاصطفاف مع الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى "إعادة ترتيب الأوضاع" رغم أنها في واقع الأمر مدعاة لكل أنواع المخاوف. ومهما تكن الحال، فإن الوجود الأمريكي في هذه الدول، والذي بات اليوم أكثر وضوحاً للعيان مقارنة بما كان عليه في مطلع التسعينيات، صار يشكل – في تقدير قادتها – ملاذاً آمناً على المدى البعيد يحميها من أي أطماع تسلطية محتملة تضمرها الدول المجاورة الأكبر.

وخلافاً لذلك، لا تشعر المملكة العربية السعودية بالارتياح، بل ويساورها القلق حيال هذا الوضع الجيوسياسي الجديد، على مختلف الصعد. ومع أن العلاقات السعودية – الأمريكية مابرحت تنوء بتأثير أزمة ثقة منذ 11 سبتمبر، فإن السياسات البراجماتية وحماية المصالح المشتركة ماتزال هي الغالبة منذ عام 1945. والمملكة تبقى – بطبيعة الحال – الدولة الأكبر القادرة على الإسهام في استتباب الأمن الإقليمي، ولكنها لا تشاطر شريكاتها الأصغر حجماً

في مجلس التعاون مفهوماً واحداً لنظام الأمن الإقليمي هذا. وهذا يرجع إلى أن مفهومها هي يستند إلى بنية أمنية جماعية يقيمها المجتمع الدولي وليس إلى التفوق الأمريكي.

ولعل ما أقنع القادة السعوديين بتبني منهج وهيكل جديدين للأمن الإقليمي يكمن في رفض واشنطن القبول بالموقف السعودي من الآثار السلبية الناجمة عن احتلال العراق، وإخفاقها – أي واشنطن – في إقرار المبادرة السعودية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وهي التي تم تبنيها بالإجماع كمبادرة عربية بمؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002.[4]

ومجمل القول أن من بين العواقب المباشرة للسياسة الأمريكية الجديدة عمق الاختلاف في مفهوم الأمن الإقليمي بين كبرى دول مجلس التعاون – المملكة العربية السعودية – ودوله الصغرى التي تظل تعتمد على الوجود العسكري الأمريكي للدفاع عن سيادتها. أما سلطنة عُمان، وبسبب توجهاتها الحيادية التوفيقية، فقد كانت – وماتزال – تؤدي دوراً محدداً داخل المجلس من خلال إعطاء الأولوية للجهود الدبلوماسية في التعامل مع جاراتها، ومنها إيران بشكل خاص. غير أن هذا الدور التوفيقي لم يكن له تأثير ذو شأن. وبالتالي، فإن السلطنة غير قادرة على التحرك كدولة رئيسية يمكن أن تمنح ثقلاً مضافاً لعملية تحقيق الاستقرار الإقليمي.

تزايد القوى المحركة الداخلية وتهديدات أمنية جديدة

يرى مايكل ريان كريج أن منطقة الشرق الأوسط برمتها تجتاز في الوقت الحاضر تحولات اجتماعية ـ سياسية تتخطى إلى حد كبير الصيغ التقليدية لما يعرف بـ"السياسات الواقعية".[5] ولكن، وخلافاً لرأي كريج القائل بأن الخطر الأعظم الذي يتهدد منطقة الخليج يرتبط بالتغييرات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي صار يصعب أكثر فأكثر على القادة الخليجيين توجيهها أو التحكم فيها، فإن هؤلاء القادة – فيما يبدو – قد وضعوا في تصورهم بالفعل حدوث تحولات يمكن السيطرة عليها ومن شأنها تحويل أنظمتهم التقليدية إلى أنماط حكم جديدة أكثر انسجاماً مع اقتصاد وإعلام معولمين.

وهذا التوجه الجديد صوب "اللبرلة" ربما لا يستدعي حرية تعبير بأكمل صورها وعملية سياسية ديمقراطية صريحة، وإنما عملية على درجة عالية من التنظيم تستهدف "تحرير" المجتمعات وانفتاحها.[6]

وبرغم ما تقدم، فإن انتقال هذه الدول التقليدية إلى أنماط حكم أكثر "تحرراً" من شأنه أن يخلق المزيد من حالات التوتر الأيديولوجي بين القوى الليبرالية الجديدة الآخذة في الاندماج بالعملية السياسية خطوة فخطوة، وبين القوى المحافظة التي تضم بين صفوفها التيارات القبلية القديمة المتعصبة المرتبطة بالنخب الحاكمة، بالإضافة إلى الحركات الإسلامية المتطرفة المعارضة لتبني الأنموذج الغربي في تطبيق عملية "اللبرلة". وفي هذا الشأن، فإن القادة الفاعلين إنما هم أولئك القادرون على تنظيم عملية الانتقال بإقامة تحالفات داخلية جديدة عن طريق التفاوض بغية الارتقاء بعملية "اللبرلة" عبر عملية سياسية تخضع لأعلى درجات التحكم.

وبدعم من أسعار مواتية للنفط تحققت منذ عام 2002، فإن جولات الحوار السياسي التي تعقد حالياً في دول الخليج العربي إنما تأتي في صلب عملية الانتقال الآنفة الذكر. غير أن مسار اقتصاداتها المزدهرة باتت تعترضه أشكال جديدة من الأوضاع الجيوسياسية تنبع بتصاعد حدة الشكوك والتقلبات التي صارت تضعف قدرات دول المنطقة الرئيسية، وتزيد من مظاهر الشقاق المجتمعي، فتحدث بالتالي استقطاباً مذهبياً رئيسياً بين الطائفتين السنّية والشيعية.

مستقبل التحولات في دول المجلس

إن مستقبل هذه التحولات يظل رهناً بعاملين اثنين على درجة بالغة الأهمية، وكلاهما ربما سيفضي إلى تنامي حدة الاستقطاب بين الدول والمجتمعات. ولعل أولهما يبدو واضحاً للعيان في ضوء السياسات الداخلية التي تنتهجها دول المجلس الست؛ فالنخب الحاكمة تدعو إلى تدشين عصر ليبرالي جديد، وتضغط - وإن بدرجات متفاوتة - باتجاه إدماج

اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي. غير أن مجتمعات هذه الدول، التي انتفعت من العولمة عبر شبكات الاتصال العابرة للحدود، باتت تتأثر في الوقت نفسه، وعلى نحو متزايد، بتعاظم نفوذ العناصر الدينية المحافظة المرتبطة بالحركة السلفية. وقد تفاقمت هذه النزعة وازدادت حدة خلال العقد المنصرم في شبه الجزيرة العربية تحديداً مع صعود نجم حركة الإخوان المسلمين. وفي الكويت والبحرين، يعبر الصراع الناشب بين الأفكار الليبرالية والإسلامية عن نفسه في النقاشات والسجالات البرلمانية التي تدور هناك. وتصح الحال أيضاً في المملكة العربية السعودية في إطار ما سمي بـ "الحوار الوطني" والذي تظل الأفكار الليبرالية النخبوية فيه تحوم فوق الحافات الخارجية لبساط النقاش داخل الدولة دون أن يكون لها أي تأثير على المجتمع ذاته، بينما تتضاعف نقاط النفوذ التي يسجلها التيار السلفي.

العامل الآخر الذي يمكن أن يتسبب هو الآخر في حدوث الاستقطاب يتمثل في أن الانتقال الفعلي - في ضوء أوضاع العراق واحتمال بروز إيران كقوة إقليمية رئيسية - قد يؤجج نار التوترات المذهبية بين الشيعة والسنّة. وهو ما يحدث بالفعل في البحرين والذي بات يثير قلقاً شديداً لدى أبناء الطائفة السنية في المملكة العربية السعودية والكويت رغم أن الأوضاع فيهما أقل حساسية مما هي عليه في البحرين. ويبدو أن القلق قد استحوذ على معظم الأنظمة الخليجية بسبب تطور مثل هذا السيناريو.

ومن الواضح أن مجلس التعاون يمارس نشاطاته حالياً في بيئة إقليمية على درجة عالية من الحساسية، وأن عصا التحكم انتقلت إلى أيدي جيل جديد من النخب الليبرالية الشابة التي تؤيد تأسيس نمط جديد للحكم يكيف نفسه لمتطلبات العولمة. وبناء عليه، فإن مستقبل التحولات مدار البحث في دول الخليج العربي - التي تخضع لهيمنة مجتمعات تأثرت إلى حد بعيد بالفكر الإسلامي السنّي والتيارات القبلية المحافظة - ربما يشهد في المستقبل القريب مواجهة أيديولوجية حامية تقف فيها الدولة والمجتمع وجهاً لوجه.

وعلى صعيد آخر، ثمة دول تعمل على استغلال تفاعل القوى المحركة داخلياً على هذا النحو والإسهام في تأجيج الأزمات في محور إقليمي عابر للحدود. في المرحلة الأولى، هناك

إيران التي تنحى عليها جاراتها العربيات باللائمة بسبب تصاعد الخط البياني لنشاطاتها التسلطية كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والعلاقات الوثيقة للغاية التي تقيمها مع الائتلاف الشيعي العراقي الذي يشكل القاعدة الرئيسية للسلطة في عراق ما بعد صدام، وارتباطاتها بحزب الله في لبنان. وفي المرحلة الثانية، ومن أجل التصدي لهذا التهديد، برز حديثاً محور عربي سنّي يتعاظم شأناً بمرور الوقت تتزعمه المملكة العربية السعودية ومصر بدعم من الأردن ودول الخليج العربي واليمن، وقد اتفقوا جميعاً على الإعراب عن مخاوفهم الشديدة من اتساع نطاق التدخلات الإيرانية في قضايا الشرق الأوسط.

فالخطر، إذاً، مرتبط ارتباطاً أوثق بتفاقم حالات الاستقطاب الجديدة هذه (السنّة ضد الشيعة؛ القوى الليبرالية مقابل التيارات القبلية المحافظة والتطرف الإسلامي) والتي قد تتسبب مجتمعة في الحط من قدرات الدول العربية الشرق أوسطية، وربما أضرت على المدى القريب باستراتيجيات توازن القوى التقليدية، فتصبح بالتالي تهديداً يفوق في خطورته التسابق الاستراتيجي على أسلحة التدمير الشامل وانتشارها. وعلى هذا النحو، فإن الخطر الأعظم شأناً الذي يواجه دول مجلس التعاون يقترن بتعاظم نفوذ إيران كقوة إقليمية وتزايد تدخلاتها أكثر مما يقترن بالقضايا المتعلقة بملفها النووي. وبكلمة أخرى، فمن الواضح أن تطلعات إيران لفرض هيمنتها في منطقة الشرق الأوسط غدت السبب الرئيسي وراء ما يساور دول المجلس من ضيق وقلق.

منذ أمد ليس بالقصير والشرق الأوسط يأتي في مقدمة مناطق العالم من حيث تكدس الأسلحة وشيوع المظاهر العسكرية، وحيث خلّفت قضايا الانتشار النووي بصمتها عليها - القصف الإسرائيلي لمفاعل تموز النووي في العراق؛ وفشل التدابير الرامية للحد من الانتشار النووي إبان حكم صدّام حسين؛ واستخدام نظام بغداد للأسلحة الكيماوية وبخاصة خلال عامي 1987 و 1988 - لتشهد اليوم هذه المواجهة الحادة بين إيران الساعية لتطوير قدراتها النووية، وبين المجتمع الدولي الذي عمل جاهداً على إنهاء هذا المشروع النووي الإيراني. وبفعل هذه الأوضاع المتوترة تتدافع دول المنطقة لشراء المزيد

من الأسلحة الاستراتيجية، ولتأتي الأزمات المتعاقبة ليخلق كل منها احتياجات إقليمية جديدة، ويتفاقم سباق التسلح على الرغم من مناداة دول مجلس التعاون بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية فدفعت بذلك إلى الواجهة من جديد مسألة الأسلحة النووية الإسرائيلية، وليس الملف النووي الإيراني فحسب.

مقاربة مختلفة للأمن الخليجي

إذا كانت كل من فرنسا والمملكة المتحدة تلعب دوراً رئيسياً في النظامين الأمني والدفاعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن السؤال المثار هنا يدور حول المدى الذي يمكن لفرنسا أن تبلغه في الإسهام بإحلال الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

ومهما يكن الجواب، فعلى الرغم من التنافس القائم بين هاتين الدولتين الأوربيتين وغيرهما من قوى النفوذ العسكري الحديثة النشأة (ألمانيا وإيطاليا وهولندا)، فإن الاتحاد الأوربي هو من يمكن أن يصبح اللاعب الجديد بالثقة به من خلال تأسيس منبر أمني خليجي في إطار سياساته الأمنية والدفاعية وتأسيساً على تجاربه التي حققها في هذا الميدان.

وعلى أية حال، وحتى لو أن الأنظمة والشعوب العربية ستقدر خبرة الأوربيين بشؤون منطقة الشرق الأوسط حقّ قدرها، فإن مصداقية هذه الخبرة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية الخليجية ستظل منقوصة إلى حد كبير. فمابرح القادة الخليجيون يعربون عن تفضيلهم إقامة علاقات دفاعية وأمنية ثنائية مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوربي قد تقدم في الآونة الأخيرة بمقترحين اثنين، جاء أولهما عبر مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الذي عقد في المنامة في نيسان/ إبريل عام 2005، وكان يهدف إلى إشراك دول مجلس التعاون في سياسة أمنية متعددة الأطراف. أما الاقتراح الثاني فهو الذي طرحته فرنسا ذاتها في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه والذي يدعو إلى تعزيز الحوار الأمني/ الدفاعي غير الرسمي بين ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوربي (هي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال وإسبانيا) وبين دول المجلس. وقد أثارت هذه المبادرة الأخيرة اهتماماً أكبر من جانب هذه الأخيرة، لا بسبب مرونتها

وطابعها غير الرسمي وحسب، بل ولأن المواقف السياسية التي يتخذها الاتحاد الأوربي حيال مختلف القضايا الشرق أوسطية (العملية السلمية، والوضع في العراق، والقضية اللبنانية، ومفاوضات الترويكا الأوربية مع إيران) تلقى الترحيب من قادة دول المجلس.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن الاتحاد الأوربي يفتقر إلى المصداقية أيضاً بسبب غياب آلية موحدة قوية لاتخاذ القرار السياسي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والدفاعية نتيجة لصعوبة التوصل إلى قرار موحد وفاعل في إطار منبر يضم اليوم 27 دولة عضواً. ومن هنا باتت دول المجلس الست ترى في الاتحاد الأوربي شريكاً ضعيف الجانب في عملية صنع القرار الدفاعي والأمني؛ لذلك يبدو هذا التجمع الإقليمي أكثر ميلاً لبناء علاقات ثنائية قوية مع فرنسا وبريطانيا تحديداً بوصفهما الشريكين الأوربيين الرئيسيين في الميدانين الأمني والدفاعي.

وفي هذه الأثناء، وحتى في حال تحميل الولايات المتحدة الأمريكية تبعات إخفاقها في إحلال الأمن في العراق على المدى القصير، فالغلبة ستكون لها كقوة حامية قادرة على توفير أسباب الأمن بفضل ما تمتلكه من وجود بالغ الضخامة في المنطقة ومن إرادة سياسية لمواصلة لعب دورها كقوة أمنية مهيمنة. وعلى صعيد هذه الإرادة وذاك الوجود، فلا دول الاتحاد الأوربي ولا الدول الآسيوية الناهضة - كالصين أو الهند، مثلاً - بقادرة على التنافس مع واشنطن في هذا الخصوص.

ومجمل القول إن خطورة مثل هذا التحدي تقتضي إعادة النظر في مسألة أمن الخليج كإحدى القضايا العالمية أصلاً، والتعاطي معها من قبل مجتمع دولي أشد قوة وحيوية، انطلاقاً مما يمكن أن تعود به على العالم من مردود وفوائد.

الفصل الرابع

العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: وجهة نظر فرنسية

شارل سان برو

ربما جاز لنا القول بأن منطقة الخليج العربي لم تكتسب شهرتها التاريخية مع دخول القوى الغربية إليها واكتشاف النفط فيها، فهي حتى في عصورها الغابرة، ومع قيام حضارة ما بين النهرين، كانت تشكل بالفعل مركزاً لنشاطات تجارية مكثفة مستفيدة من الطرق التجارية المتجهة إلى الهند. وعادت هذه المنطقة لتصبح موقعاً نشطاً للمبادلات التجارية إبان عهد الخلافة العباسية، ولكن سقوط دولة العباسيين في بغداد أدخل المنطقة في مرحلة من التدهور والضعف.

وعلى الرغم من أن الخليج العربي ظل ولسنين طويلة يعد منطقة نائية تقع على التخوم الخارجية للعالم العربي ولا يرد ذكرها إلا قليلاً، فإن أحداثاً ثلاثة أسهمت في تزايد أهمية هذه المنطقة من الناحية الجيوسياسية؛ أولها ظهور حركة الشيخ محمد عبدالوهاب الإصلاحية في منتصف القرن الثامن عشر وقيام أول دولة سعودية - السلف الأول للمملكة العربية السعودية الحالية - ليؤشر هذا بداية مرحلة اليقظة السياسية في شبه الجزيرة العربية. وثاني هذه الأحداث رسوخ دعائم الحكم البريطاني بالمنطقة في مطلع القرن التاسع عشر بهدف حماية الطريق المؤدية إلى الهند. ثالثاً وأخيراً تطور إنتاج النفط بالمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومما لا شك فيه أن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة تكمن في إمكاناتها الهائلة القادرة على تلبية احتياجات العالم من الطاقة عن طريق توفير النفط بأسعار تقل عن تلك التي تفرضها مناطق الإنتاج النفطي الأخرى. ولعل هناك القليل جداً من مناطق العالم التي شهدت تحولات مهمة كهذه في غضون لم تتعدَّ

بضعة قرون فقط. وهكذا، فقد تحولت منطقة الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى أحد مراكز الاقتصاد العالمي المهمة.

وإذا كان الخليج العربي صار يُعد - وكما هو واضح تماماً - موقعاً حيوياً على الصعيد الاستراتيجي، فهو في الوقت نفسه منطقة هشة واهنة الأسس، عادت لتواجه من جديد مرحلة من التوتر الذي تصاعدت حدته منذ وقوع هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد غزو العراق. ولقد اجتمعت هذه الأحداث لتجتذب الاهتمام على نحو غير مرغوب فيه بالقوى المحركة والفاعلة داخل دول الخليج العربية.

وثمة تحديات كثيرة تقف اليوم في وجه الدول الست التي تشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وتلك الدول هي: المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عُمان وقطر). وهي، لذلك، أمست بحاجة إلى تمتين أواصر تعاونها مع حلفاء جديرين بالاعتماد عليهم، فبات لزاماً عليها بالتالي الخروج بتقييم جديد لتحركاتها الدبلوماسية، ولاسيما حيال الدول الأوربية، التي كانت هي الأخرى قد اجتازت تحولات على نفس القدر من الأهمية؛ فقد كان الضعف قد دبَّ في أوصالها بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فسارع معظمها إلى الانضواء تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية بقصد مواجهة التهديد الحقيقي - أو المفترض - القادم من الاتحاد السوفيتي. أما فرنسا، ووفقاً لتوجيهات الجنرال ديجول، فقد اتجهت لتبنِّي سياسة مستقلة بدءاً من عام 1958. ومنذ انهيار الكتلة السوفيتية، عملت الدول الأوربية - والتي تشكل هي الأخرى مركزاً مهماً من مراكز الاقتصاد العالمي - على استنباط سياسة جديدة تهدف إلى تفادي دفعها إلى موقع هامشي في البنية العالمية الناشئة الحديثة العهد.

ومن هنا، صار يتعين على المجتمع الدولي حث هاتين الكتلتين الإقليميتين - وهما يسعيان لشغل مكانيهما في النظام العالمي الجديد - على تكثيف ميادين التعاون فيما بينهما؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، فلسوف يتعين على فرنسا أيضاً أن تواصل أداء دورها الرئيسي في هذا الخصوص.

منطقة استراتيجية غير حصينة

الأبعاد الاستراتيجية

تقع دول الخليج العربي في واحدة من زوايا العالم العربي القريبة من إيران، وإلى جوار القارة الأفريقية التي ترتبط بها هذه الدول عبر السودان وجيبوتي الدولتين العضوين في الجامعة العربية، كما أنها وثيقة الصلة تقليدياً بباكستان وأبوابها مفتوحة أمام منطقة شرق آسيا.

ومن الناحية الاستراتيجية، تكمن أهمية المنطقة فيما تنتجه من المواد الهيدروكربونية؛ ففيها تقع المملكة العربية السعودية (التي تضم الاحتياطي النفطي الأهم في العالم) وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عُمان ومملكة البحرين، وتتحكم في الوقت نفسه بما يزيد على 40٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية وبما يقرب من 35٪ من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي. وليس بخاف على أحد أن النفط والغاز الطبيعي سيظلان خلال العقود المقبلة يشكلان الحصة الأعظم مما يحتاج إليه العالم من الطاقة، وستظل الاقتصادات العالمية - بالتالي - تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة القادمة من منطقة الخليج. وليس هذا فحسب، بل إن خط النقل البحري الرئيسي يخترق هذه المنطقة عند مضيق هرمز الذي يتدفق عبره الجزء الأكبر من حجم التجارة النفطية العالمية. وعلى هذا، فإن استقرار دول مجلس التعاون أضحى عاملاً جوهرياً لضمان انتظام وسلاسة أداء هذه الاقتصادات العالمية، إذ ليس هناك من مصدر آخر يضاهي إنتاج هذه الدول من النفط والغاز أو يحل بديلاً عنه.

وإضافة لما سبق، فقد تحولت المنطقة إلى مركز مالي من الطراز الأول إثر الانتعاش المذهل الذي شهدته القطاعات المصرفية في دولها؛ فهناك ما يزيد على سبعين مصرفاً (محلياً وإقليمياً) تمثل الغالبية العظمى من أصول النظام المصرفي الإقليمي وموجوداته المتراكمة والتي تقدر بما يتجاوز قليلاً 400 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى عدة مليارات أخرى

من الأرباح المتراكمة. وتبلغ حصة المصارف الإسلامية – التي باتت تشكل قطاعاً مزدهراً – نحو 20٪ من موجودات المنطقة بأسرها. وإلى جانب كل هذا، هناك مؤسسات مالية قوية أخرى كصناديق المعاشات، وصناديق التنمية العربية على اختلاف أنواعها، وغيرها من المؤسسات المتعددة الجنسيات. وبانتهاء عام 2005، حققت أسواق الأسهم والأوراق المالية في دول المجلس الست أرباحاً قياسية بعد أن زادت التمويلات الموظفة فيها على الضعف فتخطت مستوى الألف مليار دولار لتستقر عند 1146 مليار دولار. ويأتي هذا الأداء المثير للاهتمام من وفرة السيولة المالية وارتفاع أسعار النفط الخام في المقام الأول.

ولا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن منطقة الخليج تمثل أيضاً قلب العالم الإسلامي ففيها مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ الموقعين الإسلاميين المقدسين. ومن هنا، فإن هذا البعد الديني إنما ينطوي على مضامين أخلاقية جيوسياسية بالغة الأهمية، وقد ألقى على عاتق المنطقة مسؤوليات محددة في هذا الشأن.

نقاط الضعف الإقليمية

برغم ما تقدم، فإن الخليج العربي يظل منطقة على درجة عالية من الهشاشة؛ إذ تواجه دول مجلس التعاون الست معضلات كبيرة في سعيها للحفاظ على أمنها في بيئة إقليمية غالباً ما تقع فريسة للحروب والصراعات.

فعلى الصعيد الداخلي، أصبح لزاماً على دول المجلس مواجهة خطر الإرهاب، بعد أن وجدت غالبية دول الخليج نفسها وجهاً لوجه أمام احتمالات حدوث عمليات تنفذها جماعات متطرفة وإرهابية فوق أراضيها. أضف إلى ذلك أن وجود ملايين العمال الأجانب فيها يمكن في وقت من الأوقات أن يتحول هو الآخر إلى عامل من عوامل تقويض الاستقرار. ففي عقد الثمانينيات، وبسبب حاجتها إلى تسريع مسار النمو فيها، اعتمدت هذه الدول كثيراً على الأيدي العاملة التي تعود أصولها إلى مناطق جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. ويمكن لهذه النسبة الكبيرة من العمالة المهاجرة أن تشكل في الوقت الحاضر

مصدر خطر من شأنه أن يزعزع الاستقرار الاجتماعي أكثر مما يفعل بالنسبة للاستقرار السياسي. ومن الناحية الديمغرافية، تتجه دول مجلس التعاون إلى الحد من عدد العمال الأجانب و"توطين" الوظائف المحلية، إلا أن المشكلة التي تواجهها اليوم هي إيجاد السبيل لقلب مسار السياسات الأولية للهجرة.

وتبدو هشاشة المنطقة اليوم أكثر وضوحاً فيما هي تجتاز مرحلة من التوترات الحادة والمشكلات الصعبة، وأولها ناجم عن انعدام الاستقرار في العراق منذ احتلال الولايات المتحدة الأمريكية له. وربما يؤدي انفجار الأوضاع في العراق إلى تقويض استقرار المنطقة برمتها، وقد تكون دول الخليج أول الضحايا. كما أن الأوضاع السائدة في العراق، وردود الفعل ضد الاحتلال الأمريكي له، يمكن أن تحول هذا البلد إلى بؤرة جديدة للإرهاب. ومصدر القلق الرئيسي يكمن اليوم في تقلب "ميزان القوة" بين مختلف الفصائل العراقية، ولن تؤدي المواجهات الطائفية بين السنَّة والشيعة إلا إلى تفاقم حالات التوتر هناك وتأجيجها.

وإلى جانب الأزمة الداخلية الناشبة في العراق، فإن انتشار القوات الأمريكية في دول المنطقة أمسى سبباً جديداً للتوتر؛ نظراً إلى عدم تقبل السكان المحليين لوجودها هناك، وهو ما بات يزيد من حدة الحملات الدعائية للجماعات المتطرفة ضد هذا الوجود. أضف إلى ذلك أن الفوضى الضاربة أطنابها في العراق تسهم في تصاعد قوة الجماعات الطائفية والعشائرية بل وحتى عصابات المافيا التي من شأن نشاطاتها وعملياتها هناك إثارة قلق الدول المجاورة.

وتأتي الأوضاع القائمة في إيران، وأزمة نشاطاتها النووية تحديداً، لتشكل سبباً آخر من أسباب التوتر؛ فقد بات من المحتم أن تسفر هذه النشاطات الإيرانية عن إشعال فتيل سباق للتسلح في المنطقة، لتضع بلدان الخليج في مواجهة تهديد أمني آخر. كما أن الأخطار الفعلية الناجمة عن مفاعل بوشهر النووي يمكن أن تتسبب في إثارة القلاقل في هذه البلدان؛ الأمر الذي سيتطلب توفير "الضمانات والحماية" لمواجهة الخطر التي قد يسببه أي

تسريب محتمل من هذا المفاعل. ولاشك في أن المخاطر الناجمة عن أي تدخل عسكري أمريكي متوقع ستزيد حدة التوتر القائم فعلاً، آخذين في الاعتبار المخاوف التي تساور الكثيرين في المنطقة من أن إيران يمكنها في واقع الحال استخدام قواتها الخاصة (الكوماندوز) لتدمير المنشآت النفطية في دول الخليج التي ماانفكت تدعو إلى نزع الأسلحة النووية في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل التي صار لزاماً الإتيان بها إلى حظيرة معاهدة الحد من انتشار هذه الأسلحة.

وإلى جانب خطر انتشار هذه الأسلحة، هناك أيضاً ما يدعو إلى القلق في طبيعة السياسات الإيرانية والمتمثل في تطلعاتها التسلطية في المنطقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيران كانت في عام 1971 قد احتلت ثلاث جزر إماراتية؛ هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ونحن نعلم أيضاً أن طهران تسعى للعب دور القوة المتنفذة عبر بعض الطوائف الشيعية في المنطقة. ومن البديهي أن تأسيس "جمهورية إسلامية شيعية" على جزء من الأرض العراقية سيزعزع الاستقرار في المنطقة إلى حد كبير.

وعلى النحو نفسه، فإن الأوضاع الصعبة التي تشهدها فلسطين، والشكوك التي تسود العلاقة بين لبنان وسوريا، من شأنها تأجيج الأزمة الناشبة في المنطقة. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بات واضحاً أن فرص التوصل إلى تسوية سلمية تزداد تشوشاً بمرور الأيام.

ولنا أن نضيف هنا المشروع الأمريكي بشأن "الشرق الأوسط الكبير" كسبب آخر يقف وراء القلق الذي ينتاب دول الخليج التي يخشى معظمها من أن واشنطن إنما تريد إعادة ترتيب المنطقة على النحو الذي يتناسب مع مصالحها هي وذلك عن طريق فرض إصلاحات ربما تسببت في تقويض دعائم الاستقرار في هذه الدول.

التحديات المحتملة

في هذا السياق، يبدو أن منطقة الخليج بحاجة إلى معالجة ثلاثة تحديات رئيسية على الصعد الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والتي سيتم بحثها بشيء من التفصيل.

التحدي الأمني

أول هذه التحديات يعد الأهم على المدى القصير؛ فالهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً – ولاسيما في المملكة العربية السعودية – قد أظهرت فداحة هذا التهديد. ومن هنا، فإن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحاجة إلى تطوير قدرات أجهزتها الأمنية، في جهة، وتكثيف التعاون فيما بينها لمكافحة الإرهاب، في الجهة الأخرى. وسوف يتعين عليها في الوقت نفسه تعزيز التعاون فيما بينها على الصعيد العسكري بهدف حماية أمنها القومي.

وكانت دول المجلس الست قد أبرمت عام 1986 اتفاقية دفاعية تتعهد بموجبها بتطوير قوة مشتركة لأغراض التدخل والحماية عبر آلية أطلق عليها اسم "درع الجزيرة". غير أن هذه المنظومة قد أخفقت حتى الآن في تحقيق الهدف المنشود؛ أي تأسيس بنية أمنية إقليمية تتمتع بالاستقلال عن نفوذ واشنطن وتأثيرها. وقد تنبهت اجتماعات المجلس السابقة لهذا الإخفاق وعكفت على تدارس مسألة تشكيل نظام على قدر أعظم من الدينامية والكفاءة. وفي آذار/ مارس 2006، أعلن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران، أن خادم الحرمين الشريفين قد أصدر تعليماته إليه بوجوب العمل على تحديث قوات (درع الجزيرة) من أجل بلوغ مستوى أعلى من الكفاءة القتالية لتكون بذلك قادرة على التصدي لتحديات المستقبل. وقال إن القادة الخليجيين جميعاً أقروا هذا المقترح ووافقوا على البدء باتخاذ التدابير اللازمة لوضعه موضع التنفيذ،[1] ويتم التعامل مع هذا الموضوع حالياً بأقصى درجات الأهمية.

وفي كلتا الحالتين، فمن الحكمة أن تتعاون دول الخليج مع اليمن الذي يوفر قدراً ما من العمق الاستراتيجي. وتبرز ضرورة ونفع هذا التعاون في ميدان محاربة الإرهاب وفي ضمان الأمن الخارجي، حيث إن ما بحوزة هذا البلد من قدرات وإمكانيات دفاعية يمكن أن تعزز كثيراً ما لدى الدول الأخرى. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن قمة مسقط

لدول مجلس التعاون التي عقدت عام 2001 كانت قد منحت اليمن صفة "مراقب" بهدف إدماجه تدريجياً في هذه المنظومة الإقليمية، بالإضافة إلى أن اليمن قد حصل بالفعل على عضوية عدد من الأجهزة والوكالات الفنية التابعة للمجلس.[2]

وعلى الرغم مما تقدم، فمابرحت دول المجلس بحاجة إلى العون من حلفاء يمكن التعويل عليهم والوثوق بهم بقصد إنشاء آليات جديدة للأمن الجماعي.

ولعلنا في غير حاجة إلى القول بأن مشكلات الخليج الأمنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتسوية الصراعات الإقليمية. وإذا كانت هناك عوامل كثيرة ومعقدة تقف وراء تنامي ظاهرة التطرف الراديكالي، فإن الأسباب الأهم هي تلك التي تتصل بالأزمة الفلسطينية الدائمة، وباحتلال العراق، وبتدخلات القوى العظمى بقصد فرض هيمنتها. ويوم قال الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود إن حسم الصراعات الإقليمية يمكن أن يسهم حتماً في كبح جماح الإرهاب الدولي فهو إنما كان يعبّر عن وجهة نظر دول مجلس التعاون جميعاً.[3]

التحدي الاقتصادي

التحدي الآخر الذي يواجهه المجلس اقتصادي في جوهره، وفي هذا المجال هناك عدد من المعضلات الواجب معالجتها والمرتبطة بالبطالة، وتوطين الوظائف، وتطوير النظام التعليمي وآليات التدريب المهني، والتنوع الاقتصادي. ومنذ عام 2005، سمحت الزيادات التي طرأت على أسعار النفط للبلدان المنتجة بجني ثمارها الهائلة والتي ينبغي توظيفها فيما يحقق هذه الإصلاحات.

وإضافة لذلك، فإن البورصات الخليجية التي كانت قد أظهرت نشاطاً فائقاً أخرجها عن نطاق السيطرة خلال عامي 2004 و2005 قد عادت للتراجع على نحو مثير للذهول في آذار/ مارس عام 2006. ومع أن التدابير التي اتخذتها الحكومات الخليجية دعماً لهذه الأسواق قد ساعدتها على الصمود بعض الشيء، إلا أن الاستقرار الذي تشهده أسعار الأسهم مايزال هشاً ولابد من تطبيق أنظمة وتعليمات إضافية.

وبكلمة موجزة، فإن على دول مجلس التعاون دفع عجلة الاندماج والتكامل الاقتصادي فيما بينها إلى مستويات أعلى وتقوية جهود التطوير البحثي والتكنولوجي.

إعادة التقويم الدبلوماسي

لقد كشف التحالف المعقود حصراً مع الولايات المتحدة الأمريكية عن عيوبه ومكامن الضعف فيه، وما أزمة الثقة الناشبة حالياً إلا نتاج عوامل منها الغزو الأمريكي للعراق، وانحياز واشنطن لإسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والعداء الذي صارت تضمره للإسلام في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، وبحسب تعبير تشارلز فريمان، أحد سفراء الولايات المتحدة السابقين لدى الرياض، فإن «الأسس التي يقوم عليها الاحتكار النسبي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية تبدو آيلة للتصدع».

وهناك العديد من الأمثلة على أزمة الثقة هذه؛ منها: مشاعر الشك والارتياب التي تساور الأمريكيين حيال المسلمين بعامة، والآثار التي ترتبت على تبني قانون "مكافحة الإرهاب Patriot Act" الأمريكي الذي يلقي بظلال الشبهة على أي من رعايا العالم العربي، وإعلان الرئيس جورج بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير 2006 أن على الولايات المتحدة الأمريكية تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، واعتراض واشنطن على السماح لشركة (موانئ دبي العالمية) الإماراتية بامتلاك مجموعة P&O البريطانية لتتحكم بذلك في إدارة عمليات ستة من الموانئ الأمريكية، وغيرها كثير مما يكشف العداء الذي تضمره الولايات المتحدة الأمريكية للعرب، وتزايد مستوى انعدام الثقة لدى كلا الجانبين. ولاريب في أن تصرفات أمريكية من هذا النوع لابد أن تعمق الإحساس بالكراهية من جانب دول الخليج والمستثمرين معاً. بالإضافة إلى ذلك، بات ينبغي على الحكومات العربية أن تعالج أيضاً ما يساور شعوبها ذاتها من مشاعر معادية للولايات المتحدة.

وفي ظل ظروف مثل هذه، أمسى لزاماً إعادة ترتيب المواقف على الصعيد الدبلوماسي، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة انهيار العلاقات العربية – الأمريكية، بل إن

من مصلحة دول الخليج الشروع في انتهاج استراتيجية جديدة من شأنها "تنويع" شركائها الدوليين. وعلى هذا الأساس، فبإمكان هذه الدول التوجه صوب المركزين السياسيين الآخرين؛ وهما آسيا وأوربا اللتان تمثلان أيضاً الركيزتين الاقتصاديتين للنظام الاقتصادي العالمي الثلاثي الأركان.

ففي آسيا، صار بروز قوى اقتصادية جديدة يتيح فرصاً جديدة؛ ومنها مثلاً الهند والصين وقد تحولتا إلى زبونتين مهمتين للبلدان المنتجة للنفط. ومع أن هذه الأخيرة ترتبط بعلاقات خاصة مع باكستان، فإنها تعمل في الوقت نفسه على توطيد علاقاتها بكل من الصين والهند وكوريا الجنوبية في محاولة منها لربط عجلة إنتاجها النفطي بالطلب المتصاعد عليه في هذه البلدان. ففي كانون الثاني/ يناير 2006، اختار الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أن يتوجه إلى الهند والصين في أول زياراته الرسمية إلى الخارج منذ ارتقائه العرش. وفي أعقاب هاتين الزيارتين، جاء التوقيع في آذار/ مارس 2006 على اتفاقيات دفاعية وأمنية وتجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية، والشروع في مباحثات حول بناء مخزون احتياطي استراتيجي نفطي في الصين يزيد على 100 مليون طن، ليشكلا مثالين جيدين لانتهاج هذه السياسة الجديدة.[4] وهكذا يصح القول إن القارة الآسيوية باتت تمثل المستورد الأكبر لمصادر الطاقة من الخليج، والشريك الأكثر أهمية في ميادين التجارة والاستثمار وتبادل الخبرات. وثمة دول أخرى أعضاء في مجلس التعاون تبحث أيضاً عن شركاء تجاريين جدد في الشرق؛ ففي آذار/ مارس من العام نفسه، أبلغت الشيخة لبنى القاسمي، وزيرة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، صحيفة **فايننشال تايمز** أن «هناك دولاً أخرى [غير الولايات المتحدة الأمريكية] تتنافس فيما بينها للحصول على أموالنا».[5] وفي غضون ذلك، تسعى الصين والهند لإبرام عقود مع الدوحة لمساعدتها على تطوير ثروات قطر الهائلة من الغاز الطبيعي المسال. ويقال أيضاً إن الكويت وأبوظبي وقطر تجري مفاوضات مع الصين تستهدف شراء ما نسبته 10٪ من أسهم البنك الصناعي والتجاري الصيني.

ومن المهم الإشارة إلى أنه ليس في صالح الصين والهند التدخل في الشؤون السياسية أو الاجتماعية الداخلية لدول الخليج العربي. وشأنها شأن غيرها من الدول النامية، فهذه

الأخيرة قد سئمت من تلقي النصائح من الدول الغربية والإذعان للضغوط التي تمارسها عليها. وهي – عوضاً عن ذلك – تبحث الآن عن شركاء يحترمون سيادتها لا مرشدين يحاولون فرض آرائهم وأفكارهم عليها. ففي لقاء أجرته معه صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية في الثالث من آذار/ مارس 2006، شدد سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على أن «دولة الإمارات لن تدفع أبداً ثمناً سياسياً مقابل اتفاقية التجارة الحرة أو أي اتفاق اقتصادي آخر». ويمكن القول هنا إن بمقدور دول الاتحاد الأوربي أن تكون أولئك الشركاء الجديرين بالاعتماد عليهم، وأن تلعب دوراً ينطوي على الكثير من الإمكانات والفرص القابلة للتطوير مستقبلاً.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي

تواجه البلدان الأوربية العديد من التحديات الكبرى، شأنها في ذلك شأن دول العالم العربي؛ فـ "العالم الجديد" ليس أكثر أمناً وطمأنينة من قديمه، وليس غير أولئك حسني النية من يتخيلون أنهم يعيشون سعداء وسط "القرية الكونية" الطيبة في ظل قانون السوق الحميد الجانب. والعولمة ليست ذلك النهر الطويل الذي تنساب مياهه بهدوء وسكون لتزيل من أمامها صراعات المصالح الناشبة بين الأمم. فما هو واضح للعيان هو ذلك التنافس الحاد الذي يضع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة حامية ضد القوى الآسيوية الناهضة من أجل السيطرة على موارد المواد الخام تحديداً. وفي هذا الإطار، لا ينبغي على دول أوربا الوقوف موقف المراقب المكتوف الأيدي، بل يتعين عليها أداء الدور الذي لابد لها من أدائه، فوجودها في منطقة الخليج العربي سيكون طبيعياً ونافعاً في آن معاً.

ومهما يكن، فلطالما كان مجلس التعاون راغباً في بناء علاقات تقوم على مبدأ التعاون مع الاتحاد الأوربي الذي استلهم منه أنموذجه في الاتحاد والتكامل الإقليميين. وحري بنا الإشارة هنا إلى أن الكتلتين ترتبطان باتفاقية التعاون التي أبرماها في الخامس عشر من حزيران/ يونيو 1988 والتي أقرها المجلس الأوربي في 20 شباط/ فبراير 1989، وهي أول

اتفاقية من نوعها تعقد بين أوربا ومنظمة عربية إقليمية، وتتيح لطرفيها إقامة حوار فيما بينهما حول قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري.

وقد أبرمت اتفاقية عام 1988 على أساس من «أواصر الصداقة التقليدية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون وفي المجموعة الأوربية»، وهي تنص على أن «إنشاء علاقات تعاقدية بين دول المجموعة والمجلس سيسهم في تعزيز مجمل ميادين التعاون بين شركاء متكافئين وفقاً لأحكام المنافع المتبادلة بين دول المنطقتين في المجالات كافة ودعم أسس التنمية الاقتصادية فيهما، مع الأخذ في الحسبان الفوارق في مستوى التنمية لكلا الطرفين».

وتكشف الاتفاقية بشكل جلي عن الإرادة السياسية لتأسيس هيكل جديد للحوار بين أوربا ومجلس التعاون؛ ابتغاء توسيع أطر التعاون بين المنطقتين وتطويرها. وتشدد الاتفاقية أيضاً على أنها «تأتي مكملة للحوار الأوربي – العربي ولا تحل بديلاً عنه».

وفي أعقاب التوقيع على اتفاقية تأجيل دفع الضرائب عام 1990، أجاز المجلس الأوربي في العام التالي المفوضية الأوربية، وتنفيذاً لمبادرة فرنسية، الدخول في مفاوضات وصولاً إلى عقد اتفاقية للتجارة الحرة. ورغم التأخير الطويل الذي شهدته هذه الاتفاقية، فقد بلغت أخيراً المراحل النهائية لإقرارها. وقد أعلن أثناء انعقاد قمة دول المجلس في كانون الأول/ ديسمبر 2005، أن المفاوضات بين أوربا وهذه الدول قد حققت نتائج إيجابية، وثمة بيانات دعت إلى التعجيل في إبرام الاتفاقيات المتوخاة. كما أعلن البنك المركزي الأوربي في نيسان/ إبريل 2006 عن قرب التوقيع على مذكرة تفاهم مع دول مجلس التعاون تستهدف إنشاء إطار عمل للدور الاستشاري الذي يؤديه البنك في المشروع الرامي إلى تأسيس اتحاد نقدي إقليمي. وإثر إقامة السوق المشتركة في عام 2007، من المتوقع لهذا الاتحاد النقدي (والعملة الموحدة) أن يرى النور في عام 2010.

يشكل الاتحاد الأوربي أحد أهم أسواق صادرات دول مجلس التعاون، وبخاصة النفط والغاز، في حين يمثل المجلس سادس أكبر سوق لصادرات الاتحاد الأوربي. ومع

تنوع صادرات أوربا لدول المجلس، إلا أن أهمها هي المعدات الثقيلة وقاطرات السكك الحديد، والتأسيسات الكهربائية لمحطات توليد الكهرباء، ومعدات صناعات الطيران، والمحركات الميكانيكية، والأدوية والتجهيزات الطبية. وعند الأخذ في الاعتبار احتياجات دول المجلس التنموية وقدراتها المالية – التي تزايدت نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز منذ عام 2005 – فإن هناك آفاقاً واسعة ومختلفة متاحة اليوم أمام المستثمرين الأوربيين. وعلاوة على ما تقدم، يشكل قطاعا المصارف والتأمين أيضاً ميدانين رئيسيين لضمان مصالح الجانبين. فالشبكة المصرفية المحلية قد حققت نجاحاً نسبياً يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى الظروف الاقتصادية المواتية والحماية التي تحظى بها بيئة العمل المصرفي. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى حسم القضايا المترتبة على تضخم القطاع المصرفي في الأسواق المحلية، وتدني معدلات نمو أسواق رأس المال الإقليمية، وتراجع مستوى كفاءة المؤسسات التي تتولى تنفيذ سياسات التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية داخل البلد. وفي هذا السياق، فإن البلدان الأوربية قادرة على الإسهام بشكل بناء في تنويع مقومات القاعدة الصناعية في دول مجلس التعاون بهدف تهيئة هذه الدول لتبني اقتصاد حقبة ما بعد النفط. ويتعين على أوربا مؤازرة جهود هذه الدول الرامية إلى تقليل اعتماد اقتصاداتها على النفط، وتحفيز الاستثمارات الصناعية والمبادرات التي يتخذها القطاع الخاص. على صعيد آخر، بات واضحاً اليوم إحجام المستثمرين الخليجيين العرب عن المخاطرة بتوظيف أموالهم في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مخاوفهم من احتمالات استيلاء السلطات الأمريكية المعنية عليها. لذا، فقد شرعت دول الخليج بسحب استثماراتها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وبوتيرة متسارعة. بل إنها تفكر أيضاً في تحويل ما نسبته 10٪ من احتياطياتهم المالية من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوربي.

وعلى أية حال، فإن الروابط الاقتصادية لا ينبغي أن تصبح بمثابة "الألف والياء" للعلاقات الجديدة المراد إقامتها بين مجلس التعاون والاتحاد الأوربي. وإذا كان لابد من تكثيف التعاون الاقتصادي – أي اختتام المفاوضات المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة – فإن

من المهم ألا يغيب عن الذهن أن دول المجلس تعد عنصراً مهماً من عناصر توطيد ركائز التوازن الإقليمي ولاعباً أساسياً في الحوار الدائر بين الغرب والشرق. كما يجب أن يترجم تنشيط العلاقات بين الجانبين إلى حوار سياسي مكثف وتعاون ثقافي وعلمي على النحو الذي يفضي إلى مستوى أفضل من التفاهم المتبادل. وتأتي ضرورة إحياء جولات الحوار السياسي من الفجوات البادية للعيان، ومنها – مثلاً – عدم انتظام اللقاءات الوزارية بين الطرفين. ويتعين على حوارات كهذه أن تستند إلى فهم كلا الجانبين للمصالح المشتركة في المجالين السياسي والأمني. أضف إلى ذلك أن كلاً من عملية السلام في الشرق الأدنى، والعلاقات بين العالم العربي وأوربا، يمكن أن تكتسب زخماً أكبر من خلال تقوية التعاون السياسي بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون، وهذا من شأنه أن يساعد أيضاً في تعزيز الاستقرار والأمن والتفاهم المشترك.

ومن حسن الطالع أن الإرادة السياسية اللازمة لتطوير التعاون بين هاتين المجموعتين تبدو حاضرة لديهما انطلاقاً من إقرارهما بوجوب ضمان المصالح المشتركة. ومن حيث الإسهامات الملموسة والموثوقة التي يمكن للبلدان الأوربية الرئيسية تقديمها، فإن إمكانياتها وخبراتها في مجال تعزيز الأمن الداخلي ربما ستحتل أعلى درجات سلم الأهمية. بل إن بعض هذه البلدان – ونعني بها فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا – يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في بناء قوة دفاعية تضم دول المجلس الست جميعاً. ولابد من القول هنا إنه ليس في صالح هذه الدول على المدى الطويل الدخول في اتفاقيات ثنائية مع قوة عظمى واحدة فقط لا يهمها سوى حماية مصالحها وغالباً ما تمارس لعبة غامضة في الشرق الأوسط. وليس في صالحها أيضاً أن تخضع لسيطرة حلف الناتو عليها وهو الأداة الطيعة من أدوات الهيمنة الأمريكية. وحتى لو أن هذا الحلف الذي تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدا جاهزاً للعب دور ما في إطار "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، وكما يدور في مخيلة محافظي إدارة بوش الجدد، فإنه «ليس من الواضح إن كانت شعوب المنطقة جاهزة بعد لاستقبال قوات الحلف».[6] وفي هذا الشأن، لابد من التذكير بالكوارث التي جلبها حلف بغداد بعد تأسيسه في منتصف القرن العشرين وما ترتب عليه من نزاعات وانتفاضات. لذا، توجب على الدول العربية

السعي لإقامة نظام دفاعي مشترك بالتعاون مع الدول الأوربية التي لا تضمر أي أجندات أو دوافع خفية تريد بها بسط النفوذ والهيمنة.

وبكلمة أعم، فإن تقوية أواصر التعاون بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون تمثل عاملاً فائق الأهمية في تمهيد الطريق أمام حوار بنّاء يستهدف إشاعة الاستقرار في الشرق الأدنى، وحسم الأزمات، والتوجه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ولنا أن نضيف هنا أن هذا التعاون لا يمكن فصله عن ضرورة إطلاق الحوار الأوربي ـ العربي من جديد، الذي تكمن أهميته في أن تأسيس المجلس عام 1981 لم يكن يهدف إلى تشكيل منظمة إقليمية بمعزل عن العالم العربي، وإنما إلى الإسهام في عملية تمتين العلاقات مع الدول العربية قاطبة. بل إن الدول المؤسسة لهذا المجلس كانت قد اعتبرت أن بناء منظومات إقليمية صلبة الأسس «ينبغي أن يسهم في تدعيم أسس الوحدة العربية الشاملة».[7]

وفي الجهة الأخرى، يتوجب أيضاً على الدول الأوربية تسريع وتيرة مشاركاتها السياسية من خلال تنفيذ استراتيجية جديدة أكثر دينامية في منطقة الشرق الأدنى من أجل نزع فتيل الصراعات الإقليمية؛ لتضع بالتالي حداً لظاهرتي الإرهاب والتطرف. فهذه الدول تتحمل قدراً من المسؤولية عن اندلاع الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط (بسبب اتفاقات سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، وحكم الانتداب الذي فرضته في أعقاب الحرب العالمية الأولى). ومن هنا، فإن عليها إظهار قدر أعظم من الفاعلية لإيجاد حلول لهذه المشكلات. وفي واقع الحال، وبدلاً من إعطاء الدروس للدول العربية ودعوتها إلى تطبيق الإصلاحات المفروض عليها فرضاً، يتعين على الدول الأوربية ابتداءً إثبات نزاهتها وتجردها والوفاء بالعهود التي قطعتها على نفسها. وإذا ما أريد لأي حوار أن يكون حقيقياً، فإن من الأهمية بمكان أن يرتكز أساساً إلى المساواة والتكافؤ وليس إلى أسلوب الوصاية "الأبوية" وما يُسبغ عليه من "القيم" الأخلاقية. فليس هناك من دولة يمكن أن تملي على الدول العربية مسار التطور الذي يجب أن تسلكه الحياة السياسية والاجتماعية

فيها، فالعالم العربي قادر على التوصل بنفسه إلى حلول لمعضلاته، وهناك من المبادئ الأساسية (كالشورى والإجماع في الرأي) المستمدة من الشريعة الإسلامية ما يمكن أن يدفع بعجلة التطور السياسي دونما حاجة لأخذ الدروس والعبر من أولئك الذي لم يعد لنصحهم ومشورتهم أي داع.

وفي تقريرها الذي أصدرته في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 حول مسألة العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون، تذكر المفوضة الأوربية أن هذه «العلاقات لم يجرِ تنظيمها وفقاً لسلسلة طويلة من الاتصالات الكافية لبناء صلات رسمية الطابع. وعليه، بات لزاماً إيجاد ميادين جديدة للتعاون ولتطوير ما هو قائم بالفعل منها، ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو التعاون العلمي، أو البيئة. وفيما يتعلق بالمفوضية، فإن هناك ميداناً رئيسياً جديداً للتعاون القائم على مبدأ اللامركزية، وذلك هو الميدان الذي تخوضه مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية القادرة على الإسهام في خلق تفاهم مشترك».[8]

وهناك، أخيراً، الحاجة إلى تحسين طبيعة هذه العلاقات من أجل تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه أوربا في تحقيق الأمن الاقتصادي في دول مجلس التعاون. وفي هذا الشأن تنهي المفوضية تقريرها بتوصيات تقضي بأن يعمل المجلس الأوربي على:

- تأكيد الأهمية الاستراتيجية لتقوية مرتكزات مجلس التعاون.
- تأكيد تعهده بتطوير العلاقات معه.
- شمول دول مجلس التعاون بالاستراتيجية التي يضعها الاتحاد الأوربي لتطوير العلاقات بينه وبين مناطق أخرى، وبخاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تأكيد رغبته في تحقيق تطور نوعي في هذه العلاقات.
- تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون على المستوى الوزاري.

وجاءت الخطوة الأولى عام 2004 مع اعتماد وفد المفوضية الأوربية لدى الرياض، ولابد من التذكير هنا بأن بعثة دائمة تابعة لمجلس التعاون كانت قد اعتمدت في بروكسل منذ حزيران/ يونيو 1993 لتتولى مهام الاتصال مع المؤسسات الأوربية هناك.

وعلاوة على ذلك، فقد جرى الإعراب عن توافر الإرادة لتأسيس شراكة جديدة يوم التقى وفد مجلس التعاون بالمفوضية الأوربية في أيار/ مايو 2006 في العاصمة البلجيكية، حيث تركزت محادثات الجانبين على البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل، والوضع في العراق وفلسطين، ومجمل الأوضاع الأمنية في لبنان، وتأثير تصاعد أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

أما على المستوى الثقافي، فإن الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لابد أن تولي أهمية قصوى للتعاون في الميدان التعليمي، والذي تمس الحاجة إليه في العديد من جوانبه أكثر مما هي عليه في ميادين التجارة والمال والطاقة، بل إن الأولوية القصوى التي يجب إعطاؤها لمثل هذا التعاون ينبغي أن تكون السمة الأبرز لهذه الشراكة الجديدة، كما ينبغي توفير الموارد المالية السخية اللازمة لتدعيمه ومساندته.

ولا أحد ينكر أهمية الالتزام الجيوسياسي القوي بتنمية هذه العلاقات التي يمكن أن تسهم في تعزيز عملية إقامة نظام عالمي جديد. ومع ذلك، فقد لا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا بنجاح الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي في صياغة مقاربة موحدة واضحة بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية. وأمر كهذا لابد أن يثير مسألة مصداقية أي سياسة أوربية مشتركة حيال القضايا السياسية والدفاعية. ولعلها مهمة شاقة، نظراً إلى أن أوربا الجديدة المؤلفة من 25 دولة عضواً ربما لا يمكنها الزعم بأنها تتبنى مقاربة دبلوماسية موحدة. والعمل الدبلوماسي يقوم بداهة على أفعال الدول والأمم وتحركاتها، والاتحاد الأوربي ليس دولة واحدة وإنما هو منظمة إقليمية تضم دولاً قومية، كلٌّ منها يسعى – بطبيعة الحال – لبلوغ أهداف تختلف باختلاف مصالح هذه الدول وتقييماتها النهائية. ولقد كشفت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق ليس فقط عن عمق

الخلاف بين من هو مناهض للحرب (فرنسا وألمانيا وبلجيكا واليونان) وبين المساند لها (بريطانيا وإيطاليا وبولندا)، بل كشفت كذلك عن تباين مواقف دول الاتحاد بشأن أسلوب التعامل مع القضايا الدولية. وبشأن هذه الأخيرة، فإن على أمم أوربا تحقيق الحد الأدنى على أقل تقدير من نقاط التقارب والالتقاء.

ولا أغالي إن قلت إنه لا دولة باستثناء فرنسا تقدمت بسياسة بدا جلياً أنها وطيدة الأسس ومعنية بشكل وثيق بهموم العالم العربي برمته. فقد صار لزاماً على فرنسا الإسهام في رسم سياسة أوربية وبذل جهد كبير من أجل أن تضمن تبني الاتحاد الأوربي لسياسة شرق أوسطية أشد فاعلية، أولاً، وتطور العلاقات فيما بين المنظمات الأوربية ونظيراتها العربيات (كالجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي) ثانياً، في إطار حوار أوربي ـ عربي يدار بروحية جديدة. وفي ظل ظروف كهذه، فإن السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية يمكن أن تخدم الدول الأوربية من حيث تحديد مواقف وتحركات مشتركة، وذلك لتكوين ثقل مضاد في مواجهة القوة الأمريكية، من جهة، ولتكثيف مجالات التعاون جميعاً مع الدول العربية، من جهة أخرى، وفي هذا السياق تكتسب السياسة الفرنسية أهمية عظمى.

العلاقات بين فرنسا والبلدان العربية

تمتلك فرنسا موقع قوة في هذه المنطقة لا يمكن فصله عن مجمل سياستها العربية التي تمثل بدورها إحدى أشد ركائز الدبلوماسية الفرنسية صلابة،[9] وهو ما شدد عليه جاك شيراك في خطابه الذي ألقاه في القاهرة عام 1996، بقوله: إن «سياسة فرنسا العربية ينبغي أن تكون بعداً جوهرياً من أبعاد سياستها الخارجية... وسنأخذ على أنفسنا عهداً أن نحييها من جديد وفاءً لرؤية صانعها الجنرال ديجول التي ستظل السياسات الفرنسية عامة تهتدي بها. فهذه سياسة ترتكز إلى مبادئ سامية مستوحاة من الخصائص المتميزة التي تتسم بها العلاقات التي أرسيت أسسها منذ أمد بعيد بين فرنسا والعرب».

وقد اتخذت هذه السياسة من الجغرافيا والتاريخ القديم أرضية لها؛ ففرنسا - من الناحية الجغرافية - دولة جارة للعالم العربي الذي تمتد أراضيه من بلدانه المغاربية جنوب البحر المتوسط إلى مصر وفلسطين ولبنان وسوريا، وحتى الخليج العربي من بعد. ومن هنا، فالعالم العربي بالنسبة لفرنسا يقع على أعتاب أبوابها، وليس بالمنطقة النائية. ولقد ترتب على هذا القرب الجغرافي تأثر فرنسا وعلى نحو متزايد بما يجري في العالم العربي من أحداث وتطورات، فضلاً عن أنه ينطوي على امتلاك فرنسا دراية أفضل بالمنطقة وشعوبها.

وفي واقع الأمر، فإن سياسة فرنسا إزاء المنطقة العربية لطالما كانت أحد أقدم الثوابت التاريخية في السياسة الفرنسية ككل. وعليه، فإن أول لقاء لفرنسا بالعرب لم يكن موعده حفر أول بئر نفطية عربية؛ وفي هذا الشأن يذكّرنا الجنرال ديجول بأن العالم العربي هو تلك البقعة التي كان - ومايزال - لفرنسا فيها حضور نشيط وفاعل على مدى قرون من الزمن.

وهكذا، فإن هذه السياسة العربية ليست تعبيراً عن عقيدة تاريخية تقليدية فحسب، بل إنها أيضاً فلسفة سياسية وخيار استراتيجي؛ فقد دأبت فرنسا على حماية مبدأ سيادة القانون، ورفض اللجوء للقوة واستخدامها، والإيمان بإيجاد حلول سلمية للأزمات. ولطالما شملت رؤيتها للعالم خلق نظام دولي متوازن، واحترام حق الشعوب في حرية تقرير مصائرها ومحافظة كل منها على هويته، ورفض الهيمنة "الإمبراطورية"، وضمان التوازن بين أمم العالم. وهي تحث على التنوع ورفض بناء عالم أحادي القطب بوسائل وطرق متماثلة للعيش والتفكير. وفي مقدمة كل ما تقدم، ترفض فرنسا نظرية صدام الحضارات كما طرحها العالم الأمريكي صامويل هنتنجتون، مستنداً إلى مقولات المستشرق البريطاني المولد برنار لويس.

وإذ تستمد قوتها من المبادئ التاريخية التي أقامت سياستها العربية عليها، فإن الدبلوماسية الفرنسية تؤدي دوراً أصيلاً وإيجابياً في منطقة الشرق الأدنى، ناهيك عن المزايا

التي تتمتع بها، ومن بينها عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وموقعها الجيوسياسي، ما يضفي على مواقفها الاستقلالية والتوازن؛ لتفوز بالتالي بالدعم والتأييد من جانب العالم العربي.

ولا تقصر فرنسا جهودها على تقوية الأواصر الاقتصادية فقط مع دول الخليج العربية، فهي ماتزال تعمل على تنشيط جهودها التعاونية وتوسيعها لتغطي ميادين متنوعة أخرى، يأتي في مقدمتها الميدان الدفاعي. فقد أبرمت فرنسا اتفاقيات دفاعية وأخرى للمساعدات العسكرية مع أربع من دول الخليج؛ هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، وتمتلك في الوقت نفسه سجلاً طويلاً في إمداد المنطقة بالمعدات الحربية. وعلى وجه التعميم، فإن منجزات فرنسا التكنولوجية وقدراتها العسكرية قد جعلت منها حليفاً ذا قيمة كبيرة وجديراً بالثقة والاعتماد عليه.

وفي الوقت الذي تقيم فيه صلات وثيقة باليمن، تواصل فرنسا – على الصعيد الدبلوماسي – تمتين علاقاتها بدول مجلس التعاون، ومنها الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. ففي عام 1996، وخلال زيارة الرئيس جاك شيراك إلى المملكة العربية السعودية، وقعت باريس والرياض على اتفاقية شراكة استراتيجية مهمة جاءت أحكامها متوافقة مع ثوابت سياسة فرنسا العربية التي تعتزم باريس تطويرها وتقويتها. وفي تقدير باريس، فإن العلاقات الفرنسية – السعودية تشكل عنصراً مركزياً لسياستها العربية هذه. لذلك فقد شملت هذه الشراكة الاستراتيجية كل مجالات التعاون المحتملة، بما فيها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية، والتي لاتزال آخذة في التطور والازدهار، وبخاصة إثر أحداث 11 سبتمبر التي تسببت في شن حملة سيئة النية للتشهير بالمملكة العربية السعودية. ووقتذاك قدمت فرنسا دعماً قوياً للمملكة، رافضة في الوقت نفسه أي ربط بين الإرهاب والإسلام. ففي أثناء زيارته للرياض في آذار/ مارس 2006، ذكر الرئيس جاك شيراك: «لقد أردت من حضوري إلى هنا وقبل كل شيء تأكيد الدعم للتحركات الإصلاحية المهمة التي بدأ بها الملك، وبخاصة في إطار مبادرة "الحوار الوطني" التي تأخذ بيد البلاد اليوم صوب التحديث على الصعد

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولا أجدني بحاجة إلا إلى التنويه – وعلى سبيل المثال لا الحصر – بالخطوات التي اتخذت، بتشجيع من الملك، في شأن إجراء الانتخابات البلدية وتقوية سلطات المجلس وتوسيع مستويات التمثيل فيه».

وبعبارة أعم، فإن فرنسا تشاطر الدول العربية رغبتها في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأدنى. ونتيجة لذلك، تساند فرنسا مبادرة الملك عبدالله، التي أطلقها حين كان ولياً للعهد (وتبنتها قمة بيروت العربية في آذار/ مارس 2006) لإحلال سلام عربي – إسرائيلي. وخطة الملك هذه تدعو إلى سلام عادل ودائم من خلال ضمان أمن إسرائيل في مقابل الانسحاب التام من كل الأراضي المحتلة، والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين. وينسجم هذا الموقف، إلى حد بعيد، مع ذلك الذي تتبناه فرنسا من حيث مناصرته للمبادئ الآتية:

- إنهاء احتلال الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 في ضوء قراري مجلس الأمن 242 و 338.
- الأخذ بنظر الاعتبار تطلع الإسرائيليين للعيش الآمن داخل حدود ثابتة.
- تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قادرة على البقاء. ويكتسب هذا الوصف الأخير أهميته الفائقة من رفض فرنسا القبول بحل مؤقت يرمي إلى إنشاء دولة فلسطينية ضعيفة على غرار تجمعات الـ "بانتوستان" (أو أرض البانتو). وفي تقدير فرنسا – إضافة لذلك – أنه لا أحد يمتلك الحق في أن يملي على الفلسطينيين من يختارونه لتولي مهمة قيادتهم.
- التوصل عبر المفاوضات إلى تسوية عادلة لكل المشكلات المعلقة المرتبطة بالوضعية النهائية لمستقبل الدولة الفلسطينية، ومنها تحديداً قضية القدس وحق اللاجئين في العودة.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، تأمل فرنسا أن ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته في هذا الخصوص. ففي شهر تموز/ يوليو 2002، قاد وزير الخارجية الفرنسي حملة للضغط باتجاه

عقد مؤتمر دولي. ووفقاً لما تراه باريس، فإن منطلق المفاوضات ينبغي أن يقام على ما أصبح يمثل الأساس للتوافق الذي توصل إليه المجتمع الدولي، والمتمثل في قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 1397، واتفاقات أوسلو، والمقترح السعودي للسلام الذي تم إقراره في قمة بيروت العربية في آذار/ مارس 2006.

وفيما يتعلق بقضية العراق، فلسنا بحاجة إلى التذكير بالجهود الكبيرة التي بذلتها فرنسا بهدف تفادي شن حرب لا مسوغ لها غير الأهواء والنزوات، وما كانت ستؤدي إلا إلى كارثة. وفي واقع الحال، فإن احتلال العراق أضحى مصدراً من مصادر تزعزع الاستقرار والاضطراب والبؤس وانتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مخاطر انعدام الاستقرار إقليمياً والتهديدات الأمنية لدول عربية أخرى. وتتفق فرنسا ودول مجلس التعاون على الرغبة في الحفاظ على سلامة أراضي العراق ووحدته الوطنية، وعلى معارضة فكرة قيام دولة عراقية على أسس مذهبية أو عرقية أو قبلية فتكون بذلك مبعثاً للقلاقل والأزمات. والأمل معقود في أن تتشكل في العراق حكومة وطنية شرعية تكفل له استقراره وتتيح له استعادة موقعه في الساحة الإقليمية.

وفرنسا تدعم خلق توازن للقوى في منطقة الخليج العربي، وبخاصة ما بين الدول العربية، في جهة، وإيران، في الجهة الأخرى. وفي هذا السياق، تأمل فرنسا من إيران تعليق أنشطتها النووية، رغم أنها لا تؤيد إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في مغامرة عسكرية جديدة، وتصر على ضرورة حسم هذه المشكلة من خلال تسوية يتم إقرارها من قبل منظومة متعددة الأطراف. ومشاعر القلق هذه إنما تردد صدى تلك التي تنتاب الدول العربية التي تؤكد في الوقت ذاته أن الملف الإيراني ليس السبب الوحيد لهذه المعضلة، وأن نزع الأسلحة النووية ينبغي أن يطبق على المنطقة بأسرها، بما فيها إسرائيل التي تعد مصدراً للتهديد، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى.

وتقوم السياسة الفرنسية حيال المنطقة على الإقرار بعالم عربي تسوده علاقات وثيقة على الصعد الثقافية واللغوية والتاريخية والاجتماعية الجيوسياسية. وتؤمن فرنسا بأن العالم

العربي يشكل واقعاً جيوسياسياً ينبغي له أن يرتب أوضاعه من أجل الوصول إلى توطيد أواصر الوحدة والتعاون. وعليه، وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، فإن لفرنسا أن تفخر بجميع المبادرات التي اتخذت لترسيخ أسس نظام أكثر صلابة تنضوي تحته الدول العربية، ويكون عاملاً من عوامل الاستقرار الإقليمي والعالمي. وقد شدد الرئيس جاك شيراك في خطابه الذي ألقاه في القاهرة عام 1996 أيضاً على «أننا ندعم طموحات الشعوب العربية لتحقيق التضامن والوحدة ...، فالاستقلالية والارتباط الوثيق يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب. وفرنسا تمنح دعمها للجامعة العربية وغيرها من التجمعات الإقليمية من المغرب إلى المشرق».

ونتيجة لما سبق، فإن فرنسا، وفي سياق ما تبذله من جهد لإحلال سلام عالمي عادل ودائم يضمن احترام حقوق الشعوب ووحدة أراضي الدول، عليها أن تلعب دوراً بارزاً في الدعوة إلى توخي الحكمة واحترام حقوق الإنسان؛ بغية تقليل مخاطر التوتر والتطرف وتشجيع الحوار بين العالم العربي – الإسلامي وبين الدول الغربية.

وفي إطار المشروع الأمريكي لتنفيذ "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، والتي يمكن أن تتحول إلى سبب جديد للغضب والتوتر، أصدرت باريس تحذيرات صريحة ضد الأخطار التي ستترتب على الإصلاحات التي تفرض من الخارج على دول الشرق الأدنى. وعلى حد تعبير الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، فإن هذه الدول ليست بحاجة إلى بعثات تبشيرية تلقي عليها مواعظ عن الديمقراطية، إذ ليس هناك وصفات وصيغ قياسية يمكن نقلها من بلد إلى آخر لتطبق بحذافيرها فيه. وتشاطر الدبلوماسية الفرنسية عواصم عربية كبرى (كالرياض والقاهرة ودمشق، مثلاً) الإحساس بالقلق ذاته، وتؤيد حق هذه البلدان في تحديد طبيعة الإصلاحات التي تناسبها على أفضل وجه، الأمر الذي سيجنب المجتمعات العربية والإسلامية الاضطرابات والقلاقل الناجمة عن التدخلات الخارجية والتي لن تعود بالنفع إلا على الجماعات المتطرفة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن فرنسا استطاعت منع الولايات المتحدة الأمريكية من السعي لفرض مبادرتها المثيرة للجدل بشأن

الشرق الأوسط الكبير خلال قمة الثماني الكبار التي عقدت في (سي آيلاند) بولاية جورجيا الأمريكية (6 – 10 حزيران/ يونيو 2004).

وإضافة إلى ما تقدم، فإن فرنسا تقدم دعمها الثابت والمتواصل لبرامج الإصلاح التي أطلقتها دول مجلس التعاون – وبخاصة المملكة العربية السعودية – مع الأخذ في الاعتبار احترام الهوية الوطنية والدينية للمملكة.

وعلى المستوى الثقافي، وبناء على الصلات التاريخية السالفة الذكر، فإن فرنسا هي البلد الغربي الذي ظل على الدوام يبدي اهتمامه بالحضارة الإسلامية ـ العربية. ومن هنا، يكتسب التعاون الثقافي بين فرنسا والدول العربية أهميته البالغة؛ ما يعزز بالتالي قوة الإرادة السياسية وثباتها في هذا الميدان. وعلى سبيل المثال، كان الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في عام 1979 قد اعتبر أن من الأهمية بمكان الارتقاء بالعلاقات الثقافية وخلق بيئة لتفاهم مشترك أفضل عبر إطار التعاون الإنساني والثقافي لمواكبة التطور الذي تشهده العلاقات السياسية والاقتصادية. وقد جاء تأسيس معهد العالم العربي المرموق في باريس انطلاقاً من هذه الروحية، بهدف تشجيع التبادلات الثقافية ونشر الثقافة العربية وتعزيز التعاون على الصعيدين العلمي والفني. وتمثل أهمية المعارض الكبيرة التي يقيمها المعهد والشعبية التي يحظى بها خير شاهد على نجاح هذه المبادرة. كما أن المناسبات الثقافية العديدة التي أقيمت في باريس وكرست لدول الخليج العربي تؤكد اهتمام المعهد بتوسيع دائرة المعرفة بالثقافة والتراث العربيين. وتحاول فرنسا جاهدة – على سبيل المثال لا الحصر – تقديم الفنون الإسلامية عبر الكثير من المجموعات الفنية الكبيرة. وفي عام 2005، استضاف متحف اللوفر معرضاً رائعاً؛ وفي العام التالي، وبمبادرة مشتركة من الرياض ومتحف اللوفر، استضاف المتحف معرضاً عن الفن الإسلامي، وتتهيأ فرنسا أيضاً لإقامة معرض جديد عن الحضارة والفن السعوديين في عام 2007.

وثمة ميدان آخر من ميادين التعاون يحتاج هو الآخر إلى المزيد من الدعم والمساندة، وهو ميدان برامج التبادل الجامعية؛ فالسلطات الأمريكية كانت قد فرضت (في تشرين

الثاني/ نوفمبر 2005) ضوابط وقيوداً صارمة على العرب فيما يتعلق بالهجرة والحصول على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيهم أولئك الراغبون في الدراسة. وقد أشّر هذا بداية تحول الطلبة العرب تدريجياً إلى مراكز تعليمية أخرى، وفي مقدمتها المدارس والجامعات الفرنسية. ومن هنا فقد بات لزاماً عقد اتفاقيات عدة في هذا المجال بما يتيح للأعداد المتزايدة من الطلبة الخليجيين العرب الالتحاق بالجامعات الفرنسية. وفي مقابل هذا، افتتحت جامعة السوربون الفرنسية في تشرين الأول/ أكتوبر 2006 فرعاً لها في أبوظبي. ولعل أحد المرتكزات الرئيسية للتعاون في هذا الميدان تتصل بدراسة اللغة الفرنسية في البلدان الخليجية؛ وذلك لأن من بين العناصر الأساسية لرفع درجة التفاهم والتعاون بين الجانبين هو تزايد أعداد المتحدثين بالفرنسية، واتساع برامج تعليم اللغة العربية في فرنسا.

وإضافة لما تقدم، غدا من الضروري بذل المزيد من الجهود للتشجيع على دراسة العقيدة الإسلامية من أجل الارتقاء بمستوى فهم هذه الديانة العظيمة واستيعاب تعاليمها، والتي كثيراً ما جُعلت هدفاً للانتقاد والتسفيه على نحو مجحف. وينبغي التذكير هنا بأن الإسلام هو دين التسامح والسلام، وأنه حجر الأساس الذي قامت عليه حضارة عظيمة هي الأخرى. ويغدو ضرورياً اليوم ترسيخ أهمية هذه الحقيقة في أذهان أولئك الذين وجدوا من يدفعهم إلى الخلط بين الإسلام والحملات الدعائية التي يطلقها بعض المتطرفين ممن أساؤوا لقيم الإسلام ومبادئه.

أخيراً وليس آخراً، هناك قناة التعاون الثقافي ذات الصلة بمسألة حوار الحضارات. وفي هذا المجال، اتفقت فرنسا والدول العربية على رفض نظرية صدام الحضارات، وأنها وهم يتوافق مع بعض مفاهيم السياسة الأمريكية وطروحاتها. إن بناء عالم جديد يسوده التوافق والانسجام بدلاً من الصراع ليس عملاً ترفياً، وإنما هو ضرورة ماسة لتطوير هذا الحوار وتوظيفه كثقل مضاد لمواجهة حالات اللاوعي وسوء الفهم والتعصب. ولاريب في أن هذا الحوار سيخلق منبراً يتيح لأبناء الغرب والعالم الإسلامي تكوين فهم أفضل،

أحدهما عن الآخر، وخلق المناخ الأنسب لبناء العلاقات الدولية على أسس السلام والتناغم. وكان الرئيس جاك شيراك قد أشار خلال زيارته إلى أبوظبي في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 إلى «أننا ومنذ أمد طويل نصرُّ على ضرورة الشروع في حوار حقيقي بين الحضارات في عالم متعدد الأقطاب يتجه نحو تكوين تجمعات جماهيرية، ورفض كل ما يسيء للثقافات والحضارات والأديان، وتعزيز العلاقات القائمة على مبادئ الحوار واحترام الآخر وقناعاته. بل إن الحاجة أضحت اليوم ماسة أكثر إلى حوار الحضارات هذا في ضوء المسار الذي ينتهجه العالم في سبيل تطوره ...».

إن تمتين العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن يصلح أنموذجاً لمثل هذا الحوار الذي لابد أن يسهم في التخفيف من حدة مظاهر التطرف والتعصب والإرهاب.

استنتاجات

يمثل ما اصطلح على تسميته بـ "سياسة فرنسا العربية" جزءاً من رؤية محددة تتوافق مع مهمة محددة أيضاً تضطلع بها فرنسا. ومازال هذه السياسة هي الجسر الذي يقيم رباطاً وثيقاً بين العالم العربي، بما فيه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين الاتحاد الأوربي. وفي إطار السيناريو الذي أفرزه انهيار الكتلة السوفيتية، وأمام النزعة الأحادية في اتخاذ القرار التي تتبناها قوة عظمى واحدة بعينها، فقد برزت الحاجة إلى بناء عالم جديد أكثر توازناً واستقراراً وتقبلاً لفكرة إقامة حوار بناء بين الأمم. والرهانات التي تواجه كلاً من الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون كبيرة، وهما اللذان ربما أصبحا من بين اللاعبين الجدد في عالم متعدد الأقطاب.

ويشارك العالم العربي الدول الأوربية في أن كليهما سليل مهد الحضارات ذاتها التي قامت بين ضفاف دجلة والفرات وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، مثلما يتشاطران تطلعهما في أن يواصلا دورهما كصنّاع للتاريخ.

إن من واجبنا أن نعيد بناء هذه الأمم العريقة، وحماية حضاراتها وقيمها، وإحياء أواصر تماسكها القديمة، وإعادة إطلاق منبر مثمر للحوار كان فيما مضى قد أحال هذه المنطقة إلى مهد حقيقي للحضارة. وفي ضوء ما تتمتع به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مواقف وسياسات تتسم بالحكمة والاعتدال والتوازن، فإنها بذلك تشكل مجتمعة شريكاً طبيعياً للدول الأوربية في إطار استراتيجية تقوم على قاعدة عريضة من التعاون والحوار البنّاء.

الفصل الخامس

العلاقة الثقافية بين فرنسا ودول الخليج العربية

علي محمد فخرو

تعتبر فرنسا - بصورة عامة - أفضل من يمثل أوربا في علاقتها الثقافية المباشرة بالعرب، بينما يعتبر الخليج هو أقل من يمثل العرب في علاقته الثقافية المباشرة بأوربا؛ لأن زخم العلاقة الثقافية بين أوربا - ولاسيما فرنسا - وبين العرب كانت في محيط البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال تلك المنطقة من العالم العربي امتدت آثار التفاعل العربي - الفرنسي - المتوسطي إلى كل بلاد وشعوب العرب. ويجب ألا ننسى أننا عندما نتحدث عن النهضة العربية على إطلاقها، فإننا نربطها بحملة نابليون بونابرت الفرنسي على مصر العربية في أواخر القرن الثامن عشر. وعندما نتحدث عن النهضة الثقافية في بلدان الخليج العربية، فإن مصر حاضرة بصورة أساسية. وقد أوجدت تلك العلاقة الجدلية بين مصر والخليج العربي علاقة ثقافية جدلية غير مباشرة بين الخليج وأوربا، على الرغم من أن هذه العلاقة بقيت إلى يومنا هذا غامضة وغير محددة.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فالتفاعل الثقافي السوري - الفرنسي واللبناني - الفرنسي والمغاربي العربي - الفرنسي انعكس هو الآخر على ذلك التفاعل الثقافي غير المباشر بين دول الخليج العربية وبين فرنسا.

من ناحية تاريخية لم تصل جيوش الحملات الصليبية إلى منطقة الخليج العربي، لكن أهل المنطقة عرفوا جيداً أنه لو قدِّر لجيوش أوربا الصليبية أن تنجح وتستقر في فلسطين وما حولها لكانت الخطوة التالية معاقل الإسلام في الجزيرة العربية. وعندما بدأت حركة الاستشراق، وفي قلبها المستشرقون الفرنسيون (ولا ننسى أن أول مؤتمر للمستشرقين عقد في باريس)، فإنها في أحكامها وفهمها للمجتمعات العربية والإسلامية ولدين الإسلام لم

تفرّق بين عربي وعربي أو بين مسلم ومسلم أو بين منطقة عربية إسلامية وأخرى. إن أحكام الاستشراق والمستشرقين وأفكارهم التي من خلالها نظر الغرب إلى الآخر الشرقي، وكانت أحياناً موضوعية، وفي أحيان كثيرة كانت ظالمة متحيزة، كانت معروفة في الخليج من خلال حركة الترجمة الكبيرة لذلك التراث إلى اللغة العربية. فكان هناك احترام لبعض المستشرقين واحتقار لبعضهم الآخر في بلدان الخليج العربية بنفس القدر الذي يجده الإنسان في مصر أو سوريا الكبرى أو المغرب العربي. إن أقوالاً مثل أقوال إرنست رينان بأن العرب هم عرق ناقص، حتى ولو كان باحثاً ذكياً، أو أقوال شاتوبريان بأن خصائص شعوب الشرق العربي والإسلامي هي التعصب والقسوة ودناءة التصرف كانت تفعل فعلها في الخليج العربي تماماً مثلما كان الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان وبلدان المغرب يفعل فعله في نفوس أهل الخليج، من الرفض والاستهجان.

لكن في مقابل تلك التفاعلات الشعبية السلبية كان يصل إلى أهل الخليج العربي انطباعات عرب البحر المتوسط الإيجابية عن فرنسا؛ فمنذ كتابات الشيخ محمد عبده الذي صرح بأنه رأى الإسلام في فرنسا المتقدمة حتى ولو لم يكن هناك مسلمون، مروراً برفاعة الطهطاوي وكتاباته المثيرة عن الحياة في باريس وخير الدين التونسي وطه حسين وسلامة موسى وتوفيق الحكيم الذي ناجى الشاطئ الآخر وفي ذهنه وقلبه فرنسا إلى قصة الحي اللاتيني لسهيل إدريس، إلى عشرات الباحثين والكتاب الآخرين الذين تأثروا بعبق الحياة الفرنسية وعبروا عنها نثراً وشعراً، وقد قرأ أهل الخليج كل ذلك وتأثروا به بصورة غير مباشرة.

وفي جانب آخر عرف عرب الخليج حركة الاستغراب العربية، وهي تنهل من نتاج فرنسا وتنشره في كل بلاد العرب. فقد ترجمت فلسفة فولتير ورينيه ديكارت وكتابات مونتسكيو وجان جاك روسو وقصص فيكتور هوجو وإميل زولا وحركة الوجوديين ممثلة في كتابات جان بول سارتر وألبير كامو ومدارس التحليل لميشيل فوكو ودريدا وأشعار رامبو وخطابات شارل ديجول وأدب السياسة الفرنسي الغزير... كل ذلك وكثير غيره

عرفه أهل الخليج وتأثروا به كما تأثر به العرب الآخرون. وفي المرحلة الأخيرة، فإن كتابات العرب المغاربة باللغة الفرنسية من أمثال عبدالله العروي وهشام جعيط ومحمد أركون وعشرات الروائيين وكتاب القصة يتابعها مثقفو الخليج في موجة ترجمة كبيرة لا تهدأ.

نحن إذن أمام تاريخ ثقافي هائل، عميق، بالغ التأثير، أثر في عرب الشمال والمغرب بصورة مباشرة، ثم بصورة غير مباشرة أحدث أثراً كبيراً في عرب الجنوب.

كان ذلك وصفاً لحالة عربية عامة كانت واضحة وقوية ومؤثرة ومباشرة في بعض الأقطار العربية، وكانت ضعيفة وغامضة في بعض الأقطار الأخرى، ومن بينها أقطار الخليج العربية. وكان لذلك أسباب متعددة؛ من أهمها الغياب شبه الكامل للغة الفرنسية في هذه المنطقة، والبعد الجغرافي، والطوق الاستعماري الإنجليزي، والتخلف الشديد المحافظ وغير المنفتح في كل مجتمعات الخليج العربي حتى وقت قريب جداً.

إن تغير نوع العلاقة الثقافية الخليجية ـ الفرنسية وطبيعتها جاءت بعد ظهور النفط بكميات هائلة في المنطقة، وانفتاح دولها على العالم اقتصادياً وسياسياً وانسحاب بريطانيا من دول المنطقة في أوائل السبعينيات، وترسخ نتائج العولمة في المسرح الدولي، بما في ذلك ثورة المعلومات والاتصالات.

لقد أدى كل ذلك إلى انفتاح أبواب جديدة في العلاقات الثقافية بين فرنسا وبلدان الخليج العربية. فقد أصبحت اللغة الفرنسية تدرس في عدد متزايد من المدارس الثانوية والجامعات، وقد وجدت معاهد الأليانس فرانسيز من يلتحق بها وجذبت المحطة الفضائية الفرنسية الانتباه لبرامجها الجادة الرصينة مقارنة بتفاهات هوليوود الكثيرة، ومحطة مونت كارلو الإذاعية قربت أشكالاً كثيرة من الثقافة الفرنسية لمستمعيها، وأعداد السياح الخليجيين إلى فرنسا ارتفع كثيراً، فولّد طلباً كبيراً ومتزايداً على تعلم اللغة الفرنسية. كذلك ازدادت أعداد المبتعثين للدراسة في جامعات فرنسا مقارنة بالسابق، وبدأت بعض الصحف الخليجية تترجم مقالات من الصحف الفرنسية الأساسية

كصحيفة اللوموند وصحيفة لوفيجارو. وفي الفترة الأخيرة لوحظ ازدياد الوجود الثقافي الفرنسي في صورة محاضرات وندوات وعروض فنية.

إذا قورن هذا التقدم في العلاقات الثقافية المباشرة مع فرنسا مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، فإن ما حصل يمكن اعتباره إنجازاً كبيراً، لكنه إنجاز مايزال محدوداً إذا قورن بالاختراق الثقافي الأمريكي للمنطقة الذي يظهر أكثر في بروز عدد من المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأمريكية الناطقة باللغة العربية. وفي الازدياد الهائل في عدد المحطات الفضائية الأمريكية، والاكتساح الأمريكي لحقل الأفلام السينمائية.

لكن الصورة لا تكتمل إلا بالحديث عن معهد العالم العربي في باريس. إن هذا المشروع الثقافي العربي ـ الفرنسي المشترك، كان أحد أهم الأبواب الثقافية التي يطل منها الفرنسيون على العالم العربي، ويتاح من خلاله التبادل الثقافي المشترك.

في السابق كان المعهد شبه محتكر لإبراز المعالم والنشاطات الثقافية لدول المغرب العربي، وبقية الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. لكن في الفترة الأخيرة بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستعمل الإمكانيات الهائلة للمعهد لعرض نتاجها الثقافي بكل أنواعه على الجمهور الفرنسي. ولأول مرة بدأ الجمهور الفرنسي يتعرّف على تاريخ وآثار وفكر وأدب وموسيقى وفنون وعادات وتقاليد هذه المنطقة، فيكتشف نوعاً عربياً جديداً في كل تلك النشاطات.

غير أن المعهد يعاني وضعاً سيئاً؛ بسبب الضائقات المالية التي تهدد وجوده أو مستوى نشاطاته، وهو أمر يبدو عبثياً في الحاضر الذي يشهد تدفقاً كبيراً لعائدات النفط الخليجية. والواقع أن أمام دول الخليج العربية فرصة ذهبية الآن لدعم المعهد وتقويته، حتى لا يسقط في المستقبل بسبب قلة الموارد. وسيكون ذلك ممكناً لو أن دول الخليج العربية اتفقت على تخصيص وقفية كبيرة للمعهد تستغل عائداتها لدعم ميزانيته.

إننا نعيش عصر القطب الواحد، وفي قلبه تقع العولمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهذه العولمة تحاول أن تنتقل إلى مستوى أخطر، وهو مستوى الثقافة. وهناك محاولات تجرى ليسود العالم نمط عيش استهلاكي سطحي واحد ومصدر معلومات واحد ولغة علم وأدب وفنون واحدة، وبشرط أن تحدد تلك الثقافة وتنشرها الدولة الأعظم المهيمنة على نشاطات العولمة.

ولما كانت فرنسا هي من أكثر دول الغرب دفاعاً عن تعدد الثقافات، بما فيها ثقافتها ولغتها، فإنها تلتقي مع دول العالم العربي، بما فيها دول الخليج العربية، في القلق العميق تجاه هذه الظاهرة وفي الدفاع عن الهوية الإسلامية. من هنا تبدو الأهمية الكبرى لأن تسعى فرنسا والدول العربية لتكوين تيار مضاد للعولمة الثقافية التي تسعى لمحو ثقافات الآخرين لصالح ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية في الأساس. إن الفرنسيين لا يرغبون في طمس هويتهم وتهميش لغتهم على مسرح العالم، وعلى أرضهم وكذلك يريد العرب. إن هذا الجهد المشترك المطلوب يمكن أن يكون مشروع المستقبل الثقافي بين فرنسا والعرب بما فيهم دول الخليج العربية. وأول خطوة في ذلك الاتجاه أن يكون في فرنسا وفي أرض العرب مكان لثقافتيهما كجزء من محاولة منع تسلط ثقافة غريبة واحدة في المجتمعين. إن ذلك سيحتاج إلى وعي وإرادة سياسية وإلى انضمام الآخرين ممن يخشون العولمة على ثقافاتهم الوطنية وهوياتهم.

لكن في المحصلة النهائية هناك مشكلة عدم التوازن في هذه العلاقة الثقافية. ففي حين أن دول الخليج العربية مع شقيقاتها الدول العربية الأخرى تخطو خطوات كبيرة نحو الانفتاح على كل مكونات الثقافة الفرنسية يظل الجهد الفرنسي للانفتاح على كل مكونات الثقافة العربية، وبخاصة اللغة العربية، محدوداً. إن التعاون للدفاع عن الثقافات الوطنية سيحتاج إلى علاقات ثقافية حميمة، يبنيها الطرفان بالقوة نفسها والسخاء نفسه والشعور بالحاجة إلى الآخر نفسه.

المشاركون

دنيس بوشار

دنيس بوشار هو زميل أول في شؤون شمال أفريقيا والشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس، وكان قبل ذلك رئيساً لمعهد العالم العربي الذي يتخذ من العاصمة الفرنسية مقراً له.

عمل السيد بوشار سفيراً لفرنسا في كل من كندا (1998-2001)، والأردن (1989-1993). واختير رئيساً لهيئة الموظفين في وزارة الخارجية الفرنسية في عهد الوزير هيرفي دو شاريت (1996-1997)، ومساعداً للوزير (لشؤون شمال أفريقيا والشرق الأوسط) خلال الفترة 1993- 1996. وكان قد تم تعيينه في عام 1987 وزيراً مفوضاً، وأصبح نائباً لمساعد وزير الخارجية (1982-1989)، وأمضى الفترة 1978 - 1981 مستشاراً مالياً لدى البعثة الفرنسية في الأمم المتحدة.

وفي عام 1977، أوكل إليه منصب مساعد نائب وزير الاقتصاد والمالية، وأصبح مساعداً للوزير جان - بيير فوركاد خلال الفترة 1974-1976، بعد أن كان مساعداً لوزير الدولة لشؤون الميزانية (جاك شيراك ومن بعده جان تيتنجيه) وذلك خلال الفترة 1970- 1973. كما عمل ملحقاً مالياً لشؤون الشرق الأدنى والأوسط في السفارة الفرنسية في لبنان (1966-1970)، ومديراً مدنياً في وزارة المالية (1964-1966).

تخرج السيد بوشار في معهد الدراسات السياسية في باريس، ويحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كما التحق بالكلية الوطنية للإدارة في فرنسا.

جاك بويون

يشغل السيد جاك بويون منصب رئيس مجلس إدارة معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس. وكان قبل ذلك نائباً لوزير الدفاع (1986-1988) ورئيساً للجنة الدفاع في الجمعية الوطنية (1993-1997).

كما كان عضواً في ديوان المحاسبة العامة خلال الفترة 1959-1986، وعمل في غضون ذلك (1963- 1972) مستشاراً مالياً لعدد من الوزراء (السياحة، والميزانية، والزراعة، والصحة). وعمل كذلك مديراً للديوان مع وزير العلاقات مع البرلمان، ووزراء النقل، والصناعة، والدفاع خلال الفترة 1972-1978. وتولى رئاسة بلدية بونت - دين (1971-2001)، وشغل مقعداً في البرلمان (الجمعية الوطنية) طوال الأعوام 1978-1981، ومن ثم بين عامي 1986 و1997.

يشغل حالياً منصب رئيس جمعية "تأملات استراتيجية"، إضافة إلى كونه رئيساً فخرياً للاتحاد الفرنسي للشركات العامة المحلية مسؤولاً عن العلاقات الدولية فيه. وقد أكمل السيد بويون دراساته العليا في كل من معهد العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والكلية الوطنية للإدارة في باريس.

فتيحة دازي ـ هني

فتيحة دازي - هني خبيرة في شؤون شبه الجزيرة العربية في وفد الشؤون الاستراتيجية، وهي مؤسسة بحثية تابعة لوزارة الدفاع الفرنسية والتي ترفع تقاريرها إلى وزير الدفاع الفرنسي مباشرة. وبحكم منصبها هذا، فهي مسؤولة عن إعداد التحليلات المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة بمنطقة شبه الجزيرة العربية. وخلال عملها فيها، أسهمت هذه المؤسسة البحثية في تطوير التعاون الدفاعي والحوار الاستراتيجي الثنائي مع دول الشرق الأوسط بعامة، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة بخاصة. وتعمل دازي - هني بوصفها باحثاً مشاركاً في العلوم السياسية لدى مركز الدراسات والأبحاث الدولية التابع لمعهد الدراسات السياسية في باريس. وهي أيضاً مستشارة خاصة لعدد من المؤسسات والهيئات حول القضايا ذات الصلة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك وزارة الخارجية الفرنسية؛ فضلاً عن أنها تقدم خدماتها كمستشارة في قضايا شبه الجزيرة العربية لعدد من كبريات شركات القطاع الخاص.

نشرت فتيحة دازي ـ هني عام 2006 كتاباً بعنوان **الملكيات والمجتمعات في شبه الجزيرة العربية: مرحلة المواجهة** (بالفرنسية). ونُشر لها العديد من المقالات حول شؤون شبه الجزيرة العربية، منها مقالة بعنوان "المملكة العربية السعودية: مقاربة استراتيجية جديدة للتحديات الأمنية في الشرق الأوسط" (حزيران/ يونيو 2005)، وأخرى بعنوان Abu Dhabi tries to re-invigorate the UAE in response to Dubai's frenetic activity، التي نشرت ضمن الكتاب الموسوم دبي: **الحلم العربي الجديد** (2006، بالإنجليزية) والذي حرره كل من عمار دريسي وثيري دي مونتبريال.

حصلت دازي - هني على دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية حول العالم العربي/ الإسلامي من معهد الدراسات السياسية في باريس. كما حصلت على درجة الماجستير في اللغة والحضارة العربية، ودرجة ماجستير أخرى في التاريخ المعاصر للعالمين العربي والإسلامي من جامعة السوربون (باريس) الثالثة. كما حصلت على درجة الدكتوراه من معهد الدراسات السياسية في باريس.

شارل سان برو

الدكتور شارل سان برو هو مدير "المرصد الفرنسي للدراسات الجيوسياسية" (باريس) ورئيس تحرير مجلة **الدراسات الجيوسياسية** التي تصدر في العاصمة الفرنسية. وهو عالم قانون ومؤرخ ومحلل سياسي يركز جلَّ اهتمامه على الشؤون الجيوسياسية، وما يتعلق منها بالدول الشرق أوسطية والإسلامية في المقام الأول. وهو أحد المتخصصين في الديانة الإسلامية، ومحاضر في كلية القانون بجامعة رينيه ديكارت في باريس، إضافة إلى محاضراته التي يلقيها بانتظام عن الإسلام والعالم العربي في مختلف المعاهد والجامعات، وبخاصة ما يتعلق بالشريعة والحضارة الإسلامية. وتنشر الصحافة الفرنسية مقالاته بصورة منتظمة، وهو يزود محطات الإذاعة في باريس بتحليلاته في مختلف المجالات. وإضافة لما تقدم، فهو يعمل مستشاراً دبلوماسياً للعديد من المؤسسات والسياسيين.

نشر سان برو قرابة عشرين كتاباً، بعضها ترجم إلى اللغتين العربية والانجليزية، ومنها: **فرنسا والعالم العربي** (1981، ترجم إلى العربية)؛ و**القضية الفلسطينية** (1982، لصالح الأمم المتحدة)؛ و**حرب الخليج** (1983، ترجم إلى العربية) ؛ وكتاب عن الإسلام تحت عنوان Presence de l'Islam؛ وسيرة ذاتية لياسر عرفات (1990)؛ و**القومية العربية** *Le nationalisme Arabe* (1995، وقد ترجم إلى العربية عام 1996)؛ و**الجزيرة العربية السعيدة** *Happy Arabia* (1997، وقد حصل على جائزة الجمعية الجغرافية في باريس، وترجم إلى العربية)؛ و**تاريخ العراق** (1999)؛ و**الفلسفة السياسية الفرنسية** French political philosophy (2002)؛ و**السياسة الفرنسية حيال العالم العربي** French Policy toward the Arab World (2003)؛ و**المملكة العربية السعودية والعصور الحديثة** Saudi Arabia and Modern Times (2004)؛ و**الجغرافيا - السياسية للمياه** Geopolitics of Water (2005)؛ و**سياسة فرنسا العربية** Arab policy of France" (2007).

ومن المتوقع أن يُنشر له قريباً كتاب بعنوان Islam: the Future of Tradition.

علي محمد فخرو

يشغل علي محمد فخرو حالياً منصب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث، وسبق له أن تقلد مناصب حكومية عدة؛ منها وزير الصحة (1970-1982)، ووزير التربية والتعليم (1982-1995)، وسفير البحرين لدى فرنسا (1995-2000).

وسبق للدكتور فخرو أن كان رئيساً لجمعية الهلال الأحمر البحريني (1973-1981 و 1988-1995)، ورئيساً للمجلس الأعلى للمكتب العربي للتخصصات الطبية (1983-1987 و 1990-1995)، ورئيساً لمجلس أمناء جامعة البحرين (1986-1995)، ورئيساً لمجلس مدراء الموسوعة العربية (1990-1991)، وهو الرئيس

المنتخب للمجلس الدولي لإعداد المعلمين (1994- 1998). وللدكتور فخرو العديد من المقالات والمقابلات التي تدور حول موضوعات طبية وتربوية وسياسية وثقافية.

وهو عضو في عدد من المنظمات والهيئات؛ منها المكتب التنفيذي لمنظمتي الصحة العالمية واليونسكو، ومجلس إدارة جائزة الصحافة العربية المكتوبة والمرئية في دبي، ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة.

حصل الدكتور فخرو على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1954، وعلى درجة طبيب من كلية الطب بالجامعة نفسها عام 1958. وقد حصل على خبرة الطبيب المتمرن من مستشفى جامعة بايلور بمدينة دالاس بولاية تكساس الأمريكية خلال الفترة (1958-1959)، وعلى خبرة الطبيب المقيم في المستشفى الجامعية بولاية ألاباما الأمريكية (1959-1961)، وزمالة في الأمراض الباطنية وأمراض القلب من كلية هارفرد للصحة العامة، وعلى شهادة المجلس الأمريكي للطب الداخلي في عام 1965.

الهوامـش

الفصل الثالث

1. لا تشكل القوات الفرنسية سوى ما نسبته 2٪ فقط من مجمل قوات التحالف.
2. الكويت في آب/ أغسطس 1992؛ وقطر عام 1994؛ والإمارات العربية المتحدة عام 1995.
3. إسحاق نقاش، المتخصص في شؤون الطائفة الشيعية في العراق، على قناعة تامة بهـذه الفكـرة، انظـر كتابه الأخير:

Reaching for Power: The Shi'a in the Modern Arab World (Princeton University Press, 2006).

4. انظر:

"Towards a New Framework for Regional Security," Speech by HRH Prince Saud Al Faisal, Saudi Minister for Foreign Affairs, International Institute for Strategic Studies (IISS), Manama, December 5, 2004.

5. انظر:

Michael Ryan Kraig, "Forging a New Security Order for the Arabian Gulf," *Middle East Policy* vol. 13, no. 1, Spring 2006.

6. انظر:

Dr. Fatiha Dazi-Héni, Monarchies et Sociétés d'Arabie. Le Temps des Confrontations (*Arab Monarchies and Societies—The Stage of Confrontation*) published in French (Paris: Presses de Sciences-Po, 2006), 363.

الفصل الرابع

1. صحيفة **عكاظ** السعودية اليومية، 15 آذار/ مارس 2006.
2. انظر:

On Yemen, refer to "Le Yémen, géopolitique des relations franco-yéménites," *Geopolitical Studies* no. 2 (Paris: Observatory of Geopolitical Studies, 2004).

3. صحيفة **عكاظ**، مرجع سابق.
4. في عام 2006، حصلت الصين من المملكة العربية السعودية على ما نسبته 15٪ تقريباً من إجمالي وارداتها من النفط.

5. انظر:
William Wallis, “Ports Backlash Makes Arab Investors Wary,” *Financial Times*, March 2, 2006.

6. انظر:
Philip Gordon’s chapter in Ivo H. Daalder, Nicole Gnesotto and Philip Gordon (eds), *Crescent of Crisis: US–European Strategy for the Greater Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006).

7. انظر:
Khaled al Maeena, “Foreign Policy of Saudi Arabia,” in L’Arabie saoudite à l’épreuve des temps modernes. *Etudes géopolitiques* no. 3 (Paris: Observatory of Geopolitical Studies, 2004).

8. خطاب موجه من المفوضية الأوربية إلى المجلس بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 بشأن تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

9. انظر: شارل سان برو، **السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي**، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 70، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

المصادر والمراجع

“Le Yémen, géopolitique des relations franco-yéménites.” *Geopolitical Studies* no. 2 (Paris: Observatory of Geopolitical Studies, 2004).

“Towards a New Framework for Regional Security.” Speech by HRH Prince Saud Al Faisal, Saudi Minister for Foreign Affairs, International Institute for Strategic Studies (IISS), Manama, December 5, 2004.

Al Maeena, Khaled. “Foreign Policy of Saudi Arabia,” in *L’Arabie saoudite à l’épreuve des temps modernes*. *Etudes géopolitiques* no. 3 (Paris: Observatory of Geopolitical Studies, 2004).

Daalder, Ivo H., Nicole Gnesotto and Philip Gordon (eds). *Crescent of Crisis: US–European Strategy for the Greater Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006).

Dazi-Héni, Dr Fatiha. *Monarchies et Sociétés d’Arabie. Le temps des confrontations* (Arab Monarchies and Societies—The Stage of Confrontation) in French (Paris: Presses de Sciences-Po, 2006).

Kraig, Michael Ryan. “Forging a New Security Order for the Arabian Gulf.” *Middle East Policy* vol. XIII, no.1, Spring 2006.

Nakash, Yitzhak. *Reaching for Power: The Shi'a in the Modern Arab World* (Princeton University Press, 2006).

Wallis, William. “Ports Backlash Makes Arab Investors Wary.” *Financial Times*, March 2, 2006.

شارل سان برو، **السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي**، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 70 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

صحيفة **عكاظ** اليومية، 15 آذار/ مارس 2006.

فرنسا والخليج العربي

تحتفظ فرنسا بتاريخ طويل من العلاقات مع بلدان الشرق الأوسط، تعود إلى غزو نابليون لمصر عام 1798 والانتداب على سوريا ولبنان، والجهود التي بذلتها في إطار الأزمة العراقية قبل حرب الخليج عام 1991 وبعدها. ولقد ترسخت أسس هذه العلاقات بإقامة صلات سياسية واقتصادية وثيقة، وعبر عدد من الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمت بين فرنسا وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر. وتشتمل قائمة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك لكل من فرنسا ودول المجلس على: التطورات الراهنة في العراق، والوضع المضطرب في لبنان وفلسطين، والمحاولات الفرنسية لإيجاد تسوية سلمية للأزمة التي مازالت معلقة مع إيران.

وفي ضوء هذه المصالح المتبادلة، استضاف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ندوة عقدت في أبوظبي بعنوان «فرنسا والخليج العربي» خلال الفترة 3 – 4 حزيران/ يونيو 2006، ودعي إليها خبراء زائرون متخصصون لعرض أفكارهم حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لفرنسا ودول الخليج العربي. ويضم هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث التي قدمت في الندوة، من بينها: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول مجلس التعاون؛ ودور فرنسا في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط؛ والسياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في منطقة الخليج العربي؛ ووجهات نظر فرنسية بشأن العلاقات الراهنة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون؛ وتطور تاريخ العلاقات الثقافية بين فرنسا ودول الخليج العربي.


ISBN 978-9948-00-931-3